جامعة يحي فارس بالمدية.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع :

أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

أطروحة مقدمة للنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية.
تخصص: مالية ونقود.

من إعداد الطالب :
ياسين مراح .

تحت إشراف الأستاذ:
أ. د. حكيم شبوطي

لجنة المناقشة:

أ.د. بوفاسة سليمان. .....جامعة المدية.....رئيساً.
أ. د. حكيم شبوطي.....جامعة المدية.....مشرفاً ومقرراً.
د.سعودي محمد.....جامعة المدية .....عضواً ممتحناً.
د.دراجي عيسى.....المركز ج . تسمسيلت.....عضواً ممتحناً.
د.ضيف أحمد.....جامعة البويرة .....عضواً ممتحناً.
د.منية خليفة.....جامعة خميس مليانة .....عضواً ممتحناً.

السنة الجامعية 2018-2019.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾.

صدق الله العظيم

سورة العلق.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

وأنا اجني ثمرة هذا العمل، لا يفوتني أن أثني على كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ونخص بالشكر:

- الأستاذ المُؤطِّر الأستاذ الدكتور "حكيم شبوطي" تقديرا مني وعرفانا لتوجيهاته ونصائحه القيمة، وعلى صبره وسعة صدره.
- الأخت – سامية مكيوي – التي كان لها فضل تعليمي العمل ببرنامج Eviews7 ومساعدتي على إنجاز الدراسة القياسية.

لكم مني جزيل الشكر.

ياسين مراح

الفهرس العام

العناوين	الصفحة
الآية الكريمة	
كلمة شكر.	
الفهرس العام.	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال.	
المقدمة العامة	**أ– ي**
الفصل الأول" الإطار النظري للدورات الإقتصادية.	**01**
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية الدورات الاقتصادية.	02
المطلب الأول: تعريف الدورات الإقتصادية.	02
المطلب الثاني: خصائص الدورات الإقتصادية .	04
المطلب الثالث: تاريخ الدورات الإقتصادية.	05
المبحث الثاني: أنواع الدورات الإقتصادية، مؤشراتها ومراحلها.	**09**
المطلب الأول: أنواع الدورات الإقتصادية.	09
المطلب الثاني:مؤشرات الدورات الإقتصادية .	12
المطلب الثالث: مراحل الدورات الإقتصادية.	14
المبحث الثالث: آثار الدورات الإقتصادية.	**18**
المطلب الأول: التضخم.	18
المطلب الثاني: البطالة.	23
المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم	226

خلاصة	30
الفصل الثاني: الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية.	**31**
تمهيد	32
المبحث الأول: نظريات إقتصاديات جانب الطلب في تفسير الدورة الإقتصادية.	**33**
المطلب الأول: نظرية كينز في تفسير الدورة الاقتصادية.	33
المطلب الثاني: نظرية المضاعف – المعجل في تفسير الدورة الإقتصادية.	36
المطلب الثالث: نظرية قصور وتباطؤ الإستهلاك	39
المبحث الثاني: نظرية شومبيتر، ونموذج الدورات العينية في تفسير الدورات الإقتصادية (إقتصاديات جانب العرض).	**41**
المطلب الأول: نظرية شومبيتر في تفسير الدورات الإقتصادية.	41
المطلب الثاني: نظرية دورات الأعمال العينية.	45
المبحث الثالث: النظريات النقدية في تفسير الدورات الإقتصادية.	**49**
المطلب الأول: نظرية هاوتري ونظرية ويكسل في تفسير الدورات الإقتصادية.	49
المطلب الثاني: النظرية النقدية لـ"فريدمان"في تفسير الدورات الإقتصادية	51
المطلب الثالث: نظرية روبرت لوكاس في تفسير الدورة الإقتصادية	52
خلاصة	55
الفصل الثالث: الإطار النظري للصدمات الإقتصادية وعلاقتها بالدورات الإقتصادية.	**56**
تمهيد	**57**
المبحث الأول: ماهية الصدمات الإقتصادية.	**58**
المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية.	58
المطلب الثاني: طبيعة الصدمات الاقتصادية وموقع الصدمات النفطية منها.	60
المطلب الثالث: آثار الصدمات الاقتصادية النفطية وعلاقتها بالدورات الإقتصادية العينية.	66

المبحث الثاني: امفاهيم حول الريع، الإقتصاد الريعي والدولة الريعية.	**71**
المطلب الأول: تعريف الريع، وعلاقته بالقطاع النفطي ومختلف مصادره.	71
المطلب الثاني: مفهوم الإقتصاد الريعي وخصائصه.	74
المطلب الثالث: تعريف الدولة الريعية وأهم مميزاتها.	76
المبحث الثالث: الصدمات النفطية وإشكالية لعنة الموارد.	**80**
المطلب الأول: مفهوم لعنة الموارد الطبيعية وآثارها.	80
المطلب الثاني: التفسيراتالإقتصادية لظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، وعلاقتها بالصدمات النفطية.	83
خلاصة	**85**
الفصل الرابع: الدورات الإقتصادية في الجزائر، وعلاقتها بصدمات أسعار النفط للفترة 2000 – 2016.	**87**
تمهيد	**88**
المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	**89**
المطلب الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	89
المطلب الثاني: الجباية البترولية كأهم إنعكاس لصدمات أسعار المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2016	98
المطلب الثالث: دور ومكانة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016، وتأثير صدماته على الدورة الإقتصادية	109
المبحث الثاني: البطالة والتضخم كأهم إنعكاس للدورات الإقتصادية في الجزائر، وعلاقتهما بصدمات أسعار النفط، للفترة 2000 – 2016.	**114**
المطلب الأول: تطور ومناقشة معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2016	114
المطلب الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 2000-2016	121
المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة، وتقدير علاقة فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2016	128

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	**134**
المطلب الأول: تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	134
المطلب الثاني: بناء وتقدير نموذج أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2016.	144
خلاصة.	**153**
الخاتمة العامة.	**155**
قائمة المراجع.	**163**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01 -04	الناتج المحلي الإسمي، والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	94
04-02	تركيبة إيرادات الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2016.	104
04-03	النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	106
04-04	تطور أسعار النفط للفترة 2002-2016	109
04-05	مؤشرات وتطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	115
04-06	معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2016 .	121
04-07	جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة للفترة 2000 – 2016.	130
04-08	جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى .	131
04-09	جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.	132
04-10	الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.	137
04-11	جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام.	138
04-12	اختبار أثر ARCH على الأخطاء.	139
04-13	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	140
04-14	جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقيللفترة 2000-2016 .	147
04-15	جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي.	147
04-16	جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي بعد إزالة الحد الثابت.	147
04-17	اختبارwhite .	149
04-18	إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.	150

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مراحل دورة حياة المنتوج.	10
01-02	مراحل الدورة الإقتصادية بيانياً.	17
01-03	العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل الأجر النقدي(منحنى فيليبس).	26
01-04	العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم	29
02-01	مرحل دورة حياة المنتوج في تفسير الدورات الإقتصادية.	44
02-02	مرحلة التوسع وفقاً لنظريات دورات الأعمال العينية.	47
02-03	مرحلة الإنكماش وفقاً لنظريات دورات الأعمال العينية.	48
02-04	أثر الزيادة الغير المتوقعة في مستوى الأسعار	53
03-01	انعكاس صدمات العرض (أزمات الإنتاجية)	70
04-01	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة(1970-2000)	90
04-02	تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة(2000-2016)	94
04-03	تطور إنتاج وإستهلاك وتصدير النفط في الجزائر 2004-2014.	112

المقدمة

عرفت العقود الأخيرة تغيرات جذرية ألقيت بضلالها على التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، والتحولات السياسية من جهة أخرى (كالأزمات الدولية والحروب)، ولقد كانت لهذه العوامل دوراً هاماً في تزايد الإهتمام والبحث عن الموارد الإقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

ويعتبر البترول من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن إزداد الطلب عليه في ظل فشل محاولة الانتقال بالاقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقة النووية أو الشمسية، وذالك بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة مع البترول.

إن الأهمية البالغة للنفط في إقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الإقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والإستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط، وكذالك بين الهيئات والمنضمات التي تمثل كل طرف ولاسيما من ناحية تحديد الأسعار.

كما تزايدت أهميته أيضاً إنطلاقاً من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلاً بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديداً من جهة وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبغض النظر عن إختلاف الإقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت إقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذا السوق كان له أثار عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها.

لقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحنى تصاعدياً منذ سنة 2002 وإلى غاية 2008 وذالك نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول شرق أسيا مثل الصين والهند كقوتين اقتصاديتين بارزتين، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية سنة 2009 تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة العالمية الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية للدول المصدرة له، ثم أخذت في الارتفاع من جديد حتى نهاية سنة 2014، لكن بعد ذالك عرفت أسعار النفط انهيار حاد

ومفاجئ نتيجة إنخفاض الطلب عليه مع بقاء الدول المنتجة والمصدرة للنفط على نفس كمية الإنتاج، بمعنى أخر لا أحد يضمن استمرار أسعار النفط على ما هي عليه، وبالتالي من المهم أن تستفيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط من هذه الفرص التاريخية لتستقطب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ومحاولة الاستغلال الرشيد للمداخيل البترولية في مشاريع إستثمارية بدلاً من تركها كاحتياطي(أموال مجمدة) لتخفيض تكلفة الفرصة الضائعة.

ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط نجد الجزائر حيث يعتبر النفط المحرك الأساسي في بناء اقتصادها، وذالك من خلال الاعتماد على عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتتوقف وضعية الإقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلاً بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة، فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة يزداد الإنفاق الحكومي وبالتالي يكون ازدهار وتوسع في النشاط الإقتصادي نتيجة زيادة العوائد النفطية، أما إذا كانت أسعار النفط منخفضة فيكون انكماش وركود في النشاط الإقتصادي، هذه الاختلالات والتذبذبات في شكل فترات من الازدهار والتوسع تليها فترات من الانكماش والركود في النشاط الإقتصادي تدعى بالدورات الإقتصادية.

الإشكالية الرئيسية:

استناداً إلى ما سبق تبرز ملامح **إشكالية البحث** والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

ما هو أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟

وللإجابة عن **هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما المقصود بالدورات الإقتصادية، وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟
- ماذا نعني بالصدمات الإقتصادية، وما موقع صدمات أسعار النفط منها؟
- ماهي آثار الدورات الإقتصادية، وكيف يمكن علاج هذه الدورات الإقتصادية من خلال السياسات الإقتصادية المختلفة؟
- ما هو تأثير صدمات أسعار النفط من خلال الجباية البترولية على الإقتصاد الجزائري، للفترة 2000 - 2016؟

فرضيات الدراسة:

لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة صغنا **فرضيات البحث** على الشكل التالي:.

الفرضية الأولى: تختلف الصدمات الإقتصادية من حيث مصدرها، ما بين الصدمات المتأتية من الطلب الكلي أو العرض الكلي نتيجة تذبذب الإمدادات ما يجعلها صدمات عرض منعكسة، كما أن هناك الصدمات النقدية، وأهمها في موضوعنا هي صدمات أسعار النفط التي تكون مصدرها تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرضية الثانية: تعد الدورات الإقتصادية، الإنعكاس المباشر للصدمات الإقتصادية، بإختلاف أنواعها كالطبيعية والتجارية والنقدية وغيرها، وهي تحدث نتيجة صدمة سالبة مفاجئة، تعمل على حشد القوى التي تعمل على توسع الإقتصاد وتعكس عملها في الاتجاه الإنكماشي

الفرضية الثالثة: تعد الجباية البترولية الانعكاس المباشر لصدمات أسعار النفط، على اعتبارها المصدر الأول لتمويل المالية العامة في الجزائر، وبذلك فإن أي صدمة سالبة في أسعار المحروقات، ستنعكس مباشرة في تدني الجباية البترولية، ما يؤدي إلى إختلالات هيكلية على المدى الطويل.

الفرضية الرابعة: إستقرار الإقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار إقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط العالمية أو إقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على الدورات الإقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة :

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها في مايلي:

- ✓ محاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الإقتصاد الجزائري، وما يمكن أن يؤدي إلية استمرار هذا من عواقب وخيمة على مستقبل أداء الإقتصاد الوطني، خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار هذه المادة وعدم إستقرار أسواقها.
- ✓ محاولة التعرف على ماهية الدورات الإقتصادية وذالك من خلال إبراز الجوانب النظرية وأسباب حدوث الدورات الإقتصادية، إضافة إلى تحليل مختلف النظريات الإقتصادية المفسرة لحدوثها.

- ✓ محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير اتجاه وتقارب الدورات الإقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعاً يحتل أهمية ومكانة مميزة بين المواضيع التي تهتم بمعالجة ودراسة قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة في مختلف بلدان العالم عامة، وفي البلدان النفطية خاصة، وتسلّط الضوء على أهم الآثار التي يمكن أن تخلفها صدمات أسعار النفط على واحد من بين هذه الاقتصاديات، متمثلاً في الإقتصاد الجزائري، إذ أن المعرفة المسبقة بالآثار المترتبة عن صدمات أسعار النفط سوف يساهم بلا شك في توجيه السياسات الإقتصادية للدولة بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لكبح الآثار السلبية، وتحقيق التنمية المستديمة.

حدود الدراسة:

- ➢ **الحدود المكانية:** بالنسبة للحدود المكانية سوف نقوم بدراسة أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية من خلال دراسة حالة **الجزائر**.
- ➢ **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر وذالك للفترة الممتدة من **2000-2016**.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من المبررات التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نورد أهمها في مايلي:

- ✓ الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، باعتباره يمثل المصدر الأساسي للدخل الوطني والإرادات العامة.
- ✓ عدم وجود دراسات محلية تهتم بدراسة أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية، ناهيك عن ارتباط موضوع الدراسة بمواضيع الاقتصاد الكلي والتي هي في صلب التخصص.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا، أو لها تقارب معه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الدراسة الأولى: عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2015.

جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة في: إلى أي مدى أثرت مداخيل صادرات المحروقات المرتبطة أساساً بتقلبات أسعار النفط في رسم واختيار السياسات والقرارات الإقتصادية الجزائرية عبر مختلف المراحل؟ وهل نجحت تلك السياسات في دعم النمو والتنمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قام الباحث بتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالبترول وكذا القرارات العالمية في المجال النفطي، إضافة إلى آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية وإشكالية اقتسام الريوع، كما قام باستعراض أهم التطورات التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1989، إضافة إلى مراحل وانعكاسات تطبيق الجزائر لبرامج الإصلاح الإقتصادي والمتمثلة في برنامجي التثبيت، وبرنامج التعديل الهيكلي مع تقديم نتائج تلك البرامج، وفي الأخير قام بدراسة أهم التطورات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2012، كما قام بتحليل التطورات الإقتصادية الجزائرية خلال وبعد الأزمة العالمية سنة 2008.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها أن النفط سلعة دولية إستراتيجية، ويعتبر مصدراً أساسياً للثروة في العديد من الدول على غرار الجزائر، غير أن طريقة تسعيره التي تتحكم فيها عوامل اقتصادية، سياسية، عسكرية مالية مصرفية...إلخ تشكل تحدياً أحياناً، وتهديداً أحياناً أخرى اقتصاديات عدد من الدول خاصة تلك التي تعتمد على عوائد بشكل كبير في تمويل العمليات الإقتصادية، إضافة إلى أن الجزائر أثبتت استمرار تبعيتها بامتياز لعوائد قطاع المحروقات، فبالرغم من بعض البرامج والخطط التي وضعت بهدف خلق الثروة من مصادر بديلة كالنهوض بالقطاعات الإستراتيجية، إلا أن أهم القرارات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية التي اتخذت، عكست بصورة واضحة حجم ارتباط تلك القرارات بمداخيل قطاع المحروقات.

وقد نستفيد من هذه الدراسة في الجانب النظري من حيث المفاهيم والتعريف المتعلقة بالنفط، وأهم آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى أهم الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية وفق برامج التحول إلى نظام السوق.

حيث تتفق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنفط، أما من حيث الاختلاف فتنطلق هذه الدراسة في محاولة دراسة أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر وذالك من خلال دراسة قياسية لعدة متغيرات اقتصادية كلية.

الدراسة الثانية: داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر(3)، 2012.

حيث جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الجوهري والمتمثل في: علاقات التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء ضبط الإرادات خلال الفترة 2000-2010، وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية قام الباحث بدراسة وتحليل الأسباب والتفسيرات الإقتصادية التي أدت إلى تقلبات أسعار النفط من خلال الفترة 2000-2010 وللتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر قام الباحث بدراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، إضافة إلى عرض وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع هذه الآثار السلبية لتقلبات الإرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تقلبات أسعار النفط تبقى دائمة الحدوث، وهذا بسبب خصائص وتعقيدات السوق النفطية، إضافة أن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الإقتصاد الكلي خلال 2004-2010 نظراً لأن هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض. إضافة من بين أثار عدم إستقرار سوق النفط على السياسة المالية في الجزائر حدوث صدمات هيكلية فحدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة على الإنفاق الحكومي، سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى

القصير فقط وبمضاعف صغير جداً، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي لهذه الصدمة معدلات التضخم والفائدة، بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي فهناك تأثير إيجابي معنوي على الإستهلاك وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الإستثمار الخاص.

وقد نستفيد من هذه الدراسة في الجانب النظري من خلال مختلف المفاهيم المتعلقة بالأزمات السعرية للنفط ومختلف الآثار التي تحدثها هذه الأزمات على السياسة المالية في الجزائر، إضافة إلى مختلف الإجراءات التي تقوم بها الجزائر من أجل احتواء هذة الآثار.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالنفط والأسعار النفطية ومختلف الآثار لصدمات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، غير أن دراستنا تختلف عنها من حيث أننا سوف نبحث عن علاقة صدمات أسعار النفط بالدورات الإقتصادية في الجزائر، وما هي مختلف الأثار التي تخلفها صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر.

الدراسة الثالثة: دحمان سمير بواعلي – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الإقتصادية – دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر2005/1970–رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006.

وقد تطرق فيها إلى موضوع الإنتاج وبالتحديد العلاقة الكمية التي تربط الإنتاج بمختلف عوامله، كما درس دالة الإنتاج في المدى الطويل والقصير، ليعرج على موضوع الدورات الإقتصادية من خلال تعريفها وأهم النظريات المفسرة لها، ليحاول في الأخير إسقاط الجانب النظري على الإقتصاد الجزائري من خلال تقدير دالة الإنتاج في الجزائر وفق صيغة دالة كوب دوغلاس ودراسة مدى إستقرارها.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر يرجع إلى عدم استقرار الصادرات على عكس ما ذهبت إليه النظرية الاقتصادية لأن الإنفاق الخارجي (الصادرات) تشكل النسبة الكبيرة من الإنفاق ككل مقارنة بباقي الإنفاقات، إضافة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.كما أن الجزائر تعاني من بطالة هيكلية وليست دورية، وذلك لأن تقلبات البطالة لم تكن بنفس اتجاه تقلبات معدلات النمو الاقتصادي،

إضافة إلى أن الجزائر تفتقد إلى فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية، وذلك لغياب شروط فعاليتهما ومن ذلك غياب ترشيد النفقات الحكومية وسوق مالي نقدي كفئ.

وقد نستفيد من هذه الدراسة من خلال الإطار النظري فيما يخص مختلف المفاهيم والتعريف المختلفة للدورات الإقتصادية، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية وكذا سياسات الحد منها.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث كليهما يدرسان الدورات الإقتصادية ويختلفان من حيث أن دراستنا تدرس أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر وهذا ما لم تتطرق إلية هذه الدراسة.

الدراسة الرابعة: محمد هاني، الدورات الإقتصادية وآليات التحكم فيها حالة الجزائر 2000-2012، رسالة ماجستير، في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة المدية، 2014.

اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بمعالجة إشكالية رئيسية تتمثل في مايلي: ماذا نعني بالدورات الإقتصادية؟ وما هي أهم الدورات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الوطني وآليات التحكم فيها خلال الفترة 2000-2012؟

حيث تطرق الباحث إلى المفاهيم المتعلقة بالدورات الإقتصادية، وكذا النظريات المفسرة لها، إضافة إلى أهم الآثار للدورات الإقتصادية وفي الأخير تطرق إلى الدورات الإقتصادية في الجزائر وآليات الحد منها.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها أن الدورة الإقتصادية تنتقل من الإقتصاد الواحد إلى دورة اقتصادية عالمية، ويعتبر قطاع العالم الخارجي في الدورات الإقتصادية في الإقتصاد الوطني من خلال انتقال الصدمات الخارجية عن طريق قناة التجارة الخارجية، إضافة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تعمل على التحكم في أثار الدورات الإقتصادية، إلا أنها تعمل على إحلال الإستثمار العام محل الإستثمار الخاص من خلال أثر المزاحمة، وهو ما يبين قدرتها على التأثير على المتغيرات الإقتصادية وهذا راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدرته، كما تؤدي أيضاً السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة دوراً فعالاً في تخصيص الموارد بنسبة أكبر للإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية والمعمرة مما يؤدي إلى زيادة

النشاط الإقتصادي.كما أن العلاقة بين التغير في الكتلة النقدية والدورات الإقتصادية هي وطيدة، فالتغير في كمية النقود هي مؤشر فعال يزودنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الإقتصادية.

وقد نستفيد من هذه الدراسة من خلال الإطار النظري فيما يخص مختلف المفاهيم والتعريف المختلفة للدورات الإقتصادية، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية وكذا سياسات الحد منها.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستنا من حيث أنها تدرس الدورات الإقتصادية من حيث الجانب النظري بمختلف المفاهيم والتعريف للدورات الإقتصادية إضافة إلى أهم النظريات المفسرة لها وآليات الحد منها، إلا أن في دراستنا سوف نتطرق إلىً صدمات أسعار النفط وتأثيرها على الدورات الإقتصادية بواسطة دراسة قياسية وهذا مل لم تتطرق إلية هذه الدراسة.

المنهج المستخدم في الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم استخدام المنهج الوصفي ، من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل صدمات أسعار النفط، كما نستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم إستقرار أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016، بالإضافة إلى تحليل أثر الصدمات النفطية على الدورات الإقتصادية في الجزائر، وأخيراً نستخدم المنهج الاستقرائي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستوى الأسعار التي من الممكن أن تشهدها خلال القرن 21، وقياس الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية على الدورات الإقتصادية في الجزائر.

خطة الدراسة:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات الموضوعة قمنا بتقسيم البحث إلي أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول" الإطار النظري للدورات الإقتصادية.

وتناولنا من خلال هذا الفصل الإطار النظري للدورات الإقتصادية بمراحلها المختلفة من التوسع وحتى الأزمة، وذلك بالتطرق لماهية الدورات الاقتصادية، إضافة إلي أنواع الدورات الإقتصادية، مؤشراتها ومراحلها المختلفة، وفي الأخير نتطرق إلى أهم الآثار للدورات الإقتصادية.

الفصل الثاني: الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية.

نأتي في هذا الفصل لتفصيل العديد من النظريات التي تحاول تفسير الدورات الإقتصادية من منطلقات مختلفة، وذالك من خلال تطرقنا إلى مختلف النظريات الإقتصادية التي تعتمد جانب الطلب في تفسير الدورات الإقتصادية، إضافة إلى نظرية شومبيتر، ونموذج الدورات العينية في تفسير الدورات الإقتصادية والتي تعتمد على إقتصاديات جانب العرض، وفي الأخير تناولنا أهم النظريات النقدية التي قامت بتفسير الدورات الإقتصادية.

الفصل الثالث: الإطار النظري للصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط وعلاقتها بالدورات الإقتصادية.

وتناولنا من خلال هذا الفصل الصدمات الإقتصادية بصفة عامة وصدمات أسعار النفط بصفة خاصة، وذالك من خلال تطرقنا إلى ماهية الصدمات الإقتصادية، والصدمات النفطية وإشكالية الريع والدولة الريعية، وفي الأخير تناولنا الصدمات النفطية وإشكالية لعنة الموارد

الفصل الرابع: الدورات الإقتصادية في الجزائر، وعلاقتها بصدمات أسعار النفط للفترة – 2000 2016.

نأتي في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال التطرق إلى وجود الدورات الإقتصادية في الجزائر من عدمه، وذالك من خلال إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016 ، لنتطرق بعدها إلى أهم آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر، المتمثلة في البطالة والتضخم ومحاولة تقدير العلاقة بينهما، ناهيك عن محاولة الربط بين صدمات أسعار النفط وهاتين المتغيرتين للفترة الدراسة. في الأخير سنتطرق من خلال دراسة قياسية، تربط ما بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والناتج الداخلي الخام، والعلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي، حتى نتمكن من الوصول إلى الإستنتاج بناءا على مخرجات النموذج القايسي، من وجود علاقة بين أسعار النفط من خلال الجباية البترولية وما بين الدورة الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدورات الإقتصادية.

تمهيد:

على مدى العصور شهدت الإنسانية مراحل رواج وازدهار ورخاء إقتصادي، تبعتها مراحل من الإنكماش والركود الإقتصادي، كما أنها شهدت فترات تراوح ما بين هذا وذاك مع تسجيلها لعدم إستقرار أحيانا أخرى، هاته التقلبات والتذبذبات لا تختص بمرحلة دون أخرى أو عصر دون آخر، كما أنها ليست سمة مرتبطة بنظام إقتصادي دون غيره، وإن كانت السمة الأبرز لهاته التقلبات والتذبذبات في الناتج المحلي الخام شهدها النظام الإقتصادي الرأسمالي بشكل بارز دون غيره من النظم الإقتصادية.

هاته الفترات والتقلبات المتعاقبة من التوسع والازدهار، التي تليها فترات من الانكماش والكساد الاقتصادي، في مستوى النشاط الإقتصادي في حجم وفترات وقوع هذه الاختلالات وتفاوتها، هي ظاهرة ملازمة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي الحر بصفة كبيرة باعتباره يتصف بتعدد الأطراف المتخذة للقرارات الإقتصادية، وكذا الأطراف المنفذة لهذه القرارات، ويتميز أيضا بانحصار دور الدولة في النواحي الإقتصادية، وبالتالي صعوبة السيطرة على المتغيرات الإقتصادية الكلية، تلك المتغيرات التي تكون عرضة للتقلب بإستمرار، وتعتبر سيادة فترة انكماش إقتصادي بمثابة التعرض لأزمة إقتصادية، وعليه فإننا في هذا الفصل نتطرق إلى الإطار النظري للدورات الإقتصادية بمراحلها المختلفة من التوسع وحتى الأزمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الدورات الاقتصادية.

المبحث الثاني: أنواع الدورات الإقتصادية، مؤشراتها ومراحلها.

المبحث الثالث: آثار الدورات الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الدورات الاقتصادية.

نتناول في هذا المبحث، مدخل إلى الدورات الاقتصادية، من خلال تعريفها، وخصائصها، إضافة إلى تاريخ الدورات الإقتصادية، من خلال عرض وجيز لدورات اقتصادية وقعت في التاريخ الإقتصادي ، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الدورات الإقتصادية

تعددت تعاريف الدورات الاقتصادية، من مفكر إقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموما نورد بعض هاته التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: "الدورة الاقتصادية هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات"[1].

ركز الكاتب في تعريفه للدورة الاقتصادية على تلك التذبذبات في قوى السوق –العرض والطلب – وهو بذلك يحصر الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بصفة كبيرة، كما يركز على أن الدورة الاقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المتغيرات الكلية المتمثلة في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار.

التعريف الثاني: " الدورة الاقتصادية هي تلك الاختلالات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية"[2].

من خلال هذا التعريف فإن الكاتب يرى بأن الدورة الاقتصادية هي نتاج القرارات غير العقلانية التي يتخذها مسيري المؤسسات والشركات الاقتصادية، على إعتبار أن ما يحرك هاته المؤسسات هو تعظيم

[1] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر1998، الكويت، ص:143 .
[2] فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية2003 ، بحث رقم 26 ، ص:82.

الأرباح، ونشير هنا أن الكاتب يهمل الجوانب الأخرى التي قد تكون سبباً لهاته الاختلالات، كقوى العرض والطلب والكوارث الطبيعية والقرارات السياسية وغيرها.

التعريف الثالث: "الدورات الإقتصادية هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الإقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في عديد النشاطات الإقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليس دورية"[1].

من خلال هذا التعريف فإن الكاتب يرى بأن الدورة الاقتصادية ناتجة عن التنظيم الهيكلي داخل المؤسسات الإقتصادية، وعليه فهو يرجع الدورة الإقتصادية إلى ذلك الخلل في التنظيم داخل المؤسسات الإقتصادية، إلا أنه هناك لا يبين أي خلل، وفي أي قطاع يكون قادر على إحداث تذبذبات يمكن أن تصل حد وصفها بالدورة الإقتصادية، من جهة أخرى يرى الكاتب أن التذبذبات الإقتصادية تكون في جميع القطاعات ودفعة واحدة، سواء أكان ذلك قي مرحلة الانتعاش الإقتصادي أين يسجل الإقتصاد معدلات نمو موجبة ومتتالية، أو في مرحلة الإنكماش الإقتصادي أين يسجل معدلات نمو متناقصة أو سالبة، كما أنه يرى أن هاته التذبذبات متكررة وليست دورية، بمعنى أنها تكون متكررة ولكن لفترات غير محددة، على عكس الدورية، التي تكون توقيت حدوثها معروفاً، وبالتالي يمكن التعامل معها قبل أن تبدأ الآثار السلبية في الظهور وعكس اتجاه الدورة الإقتصادية.

التعريف الرابع: "الدورة الإقتصادية هي تلك التحركات في الدخل الوطني الإجمالي حول الإتجاه العام للنشاط الإقتصادي الكلي، وهذه التحركات غير منتظمة من حيث مدتها وعمقها، ولكن الانتظام يمكن ملاحظته فقط من خلال التحرك المشترك لعدد كبير من المتغيرات الإقتصادية الكلية"[2].

نجد أن هذا التعريف يختلف عن التعريف الكلاسيكي للدورة الإقتصادية في أنه لا يشير إلى أن الدورة الإقتصادية هي التقلبات في النشاط الإقتصادي، و لكنها تمثل الانحرافات في النشاط الإقتصادي عن الإتجاه العام طويل الأجل للنمو الإقتصادي، و كذلك نجد أنه لا يركز على فكرة نقاط التحول وتحديد

[1] عبد الحميد مرغيت، الدورات الإقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة جيجل،- على الخط - www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29، ص:2.

[2] أحمد عبد الله علي عسيري، حمد بن محمد حمد أل الشيخ ، دورة الأعمال في المملكة السعودية – حقائق نمطية- مجلة جامعة مللك شعود ، العدد الثاني، 2003، ص: 297.

مراحل الدورة الإقتصادية، و لكنه يرى أن الانتظام في الدورة الإقتصادية يكون من خلال التحرك المشترك بين عدد من المتغيرات الإقتصادية الكلية و المتغير المعبر عن النشاط الإقتصادي الكلي.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف الدورات الإقتصادية على النحو الآتي:

"الدورات الإقتصادية هي:تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الإقتصادية" .

المطلب الثاني: خصائص الدورات الإقتصادية.

تتميز الدورات الإقتصادية بالعديد من الخصائص، يمكن أن نوردها على النحو الآتي:

1. **الدورات الإقتصادية غير نمطية:** ما يميز الدورات الإقتصادية أنها تختلف اختلافاً جذرياً عن سابقتها عن اللاحقة أيضا، فلا توجد في التاريخ الإقتصادي دورتين تتشابهان من حيث الأسباب أو من حيث النتائج، ناهيك عن إختلاف آليات التعامل مع آثارها من مدرسة إقتصادية لأخرى، ومن زمن لآخر، كما أن الدورات الإقتصادية وعلى الرغم من تطور الفكر الإقتصادي من مدرسة إقتصادية إلى أخرى، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إيجاد نماذج رياضية أو إحصائية قادرة على تفسير الدورات الإقتصادية ولو نسبياً، ناهيك عن غياب نماذج قادرة على التنبؤ بالدورات الإقتصادية وزمن حدوثها[1]، إلا أننا نشير هنا إلى العديد من النظريات والنماذج التي تناولت موضوع الدورات الإقتصادية من مدرسة إقتصادية إلى أخرى، حاولت تفسير الدورات الاقتصادية، واختلفت من حيث الفرضيات والنتائج المتوصل إليها.
2. **تحدث دفعة واحدة في الإقتصاد:** ما يميز الدورات الإقتصادية بأنها تحدث في الإقتصاد ككل، ودفعة واحدة، وهذا بالرغم من أنها تحدث في قطاع معين، سرعان ما تنتقل الأزمة ما بين القطاعات، بفعل التأثير المتبادل بين القطاعات (الجر الخلفي والجر الأمامي للقطاعات فيما بينها)، وهذا الارتباط يكون بفعل تكامل القطاعات وترابطها، سواء أكان ارتباط مباشر" (كالإنتاج الصناعي وقطاع إنتاج المواد الأولية) أو ارتباط غير مباشر (كالصناعة والإدخار).

[1] الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية "الشعبة الإحصائية"، استخدام الحسابات القومية في تحليل السياسات، السلسلة و، العدد 81 ، نيويورك 2005 ، ص:101.

3. **تأثيرها متسارع:** تتميز الدورات الإقتصادية بخاصية التسارع في أحداثها، وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد، وبالتحديد طبيعة رأس المالي الذي يتصف بالهلع والذعر لمجرد صدمة سالبة صغيرة، وعليه فإن الدورة الإقتصادية تتسم بتسارع أحداثها وانتقالها من قطاع إلى آخر داخل الإقتصاد الواحد نتيجة الذعر الذي يصيب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، من جهة أخرى فإن عولمة الإقتصاديات عبر العالم، وجعلها مترابطة وحجم التأثير المتبادل فيما بينها نتيجة العولمة المالية، جعل الدورة تتسم بتسارع أحداثها، إذ تبدأ في إقتصاد معين ثم سرعان ما تنتقل إلى باقي الإقتصاديات عبر العالم، أو داخل قطاع معين ثم تنتقل بسرعة إلى القطاعات الأخرى داخل الإقتصاد الواحد، محدثة تقلبات وصدمات يمكن وصفها بالدورة الإقتصادية، وأكبر دليل على ذلك هو ما حدث في أزمة الرهن العقاري سنة2008 ، إذ بدأ انتقالها من القطاع المصرفي إلى الأسواق المالية ثم إلى العامل الخارجي.

4. **الشمولية:** ما يميز الدورات الإقتصادية أنها تشمل جميع القطاعات داخل الاقتصاد الواحد، وإن اختلف حجم التأثير من قطاع لآخر، وعليه فإن الدورات الإقتصادية تشمل جميع القطاعات دون تمييز وحتى وإن لم تكن بنفس التأثير من قطاع إلى آخر، من جهة أخرى فإن الإقتصاديات التي تعمل في تكتلات إقتصادية كبرى مثل دول الإتحاد الأوربي، فإن الدورة الإقتصادية في إقتصاد ما سوف تؤثر على باقي الدول، وهنا نستطيع القول بأن الدورة الإقتصادية شاملة لجميع القطاعات داخل الإقتصاد الواحد، كما انه تشمل جميع الإقتصاديات داخل التكتل الإقتصادي، إلا أن هذا الأخير يكون التأثير فيه متفاوتاً، قد يصل إلى حد تهديد التكتل مثل أزمة الديون السيادية في اليونان، والتي انتقلت إلى باقي الاقتصاديات حتى القوية منها، كالاقتصاد الفرنسي والألماني، إلا أن الثابت أنها شملت جميع الإقتصاديات وقد بدأت باليونان.

5. **الطبيعة المركبة للأزمة الدورية:** تكشف الأزمة الدورية المعاصرة عن طبيعة مركبة للدورة الإقتصادية، فلقد تشابكت منذ السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية ، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتاً طويلاً حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها إن كانت لها نهاية، ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيداً، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل[1].

المطلب الثالث: تاريخ الدورات الإقتصادية

[1] فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 1978 ، ص:371.

في هذا المطلب نتطرق إلى تاريخ الدورات الإقتصادية، من خلال عرض وجيز لدورات اقتصادية وقعت في التاريخ الإقتصادي، من خلاله يمكننا إعطاء صورة على آلية عمل الدورة الإقتصادية في مختلف العصور، حتى يتسنى لنا فيما بعد التطرق إلى المقاربات الفكرية للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية بأكثر تحكم في الموضوع من الناحية العلمية، وعليه نتناول هذا المطلب على النحو الآتي:

يرجع المؤرخون الاقتصاديون تاريخ الدورات الإقتصادية إلى عصور قديمة فيما قبل الميلاد، وبالضبط إلى عهد سيدنا يوسف عليه السلام، حيث حدث دورة اقتصادية خلدها التاريخ الإقتصادي، وهي دورة ناتجة عن عوامل طبيعية، مردها إلى القحط الذي أصاب البلاد، محدثا أزمة غذاء في مصر والبلدان المجاورة لها، هاته الدورة الإقتصادية ذكرها القرءان الكريم في قوله تعالى ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّيٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾[1]، من خلال الآية الكريمة نلاحظ تجلي الدورة الإقتصادية الناتجة عن العوامل الطبيعية، متمثلة في سبع سنوات رواج إقتصادي كبير، تتلوه سبع سنوات عجاف وانكماش إقتصادي جعل الإقتصاد المصري والبلدان المجاورة يدخل مرحلة الكساد الإقتصاد، ليأتي بعدها سنة التوسع والانتعاش من خلال عودة الإقتصاد إلى طبيعته في النمو والتوسع، وما يلاحظ على هاته الدورة الإقتصادية أن سببها عوامل طبيعية كما أن حلها كان بحسن التنظيم والتدبير، من خلال إدخار الغذاء لسنوات الانكماش.

ومن الدورات التي ذكرها التاريخ الإقتصادي في العصور العبودية، نجد أزمة الانكماش الإقتصادي التي شهدتها اليونان القديمة سنة 594 ق.م، هاته الأزمة على عكس سابقتها التي ذكرناها والناتجة عن عوامل طبيعية بحتة، فإن أزمة أثينا ناتجة عن عوامل نقدية، أو ما يمكن تسميته اليوم بالصدمة النقدية السالبة، بحيث قلت النقود عن الحد الواجب لها، ما أعطاها صفة دورة تقلص إقتصادية، ناتجة عن صدمة نقدية

[1] سورة يوسف الآية: 46-49.

سالبة، ناتجة عن الحروب التي قامت بها الإمبراطورية اليونانية مع الخارج، ما جعل كمية النقد تشح إلى درجة كبيرة، والجدير بالذكر فيما يخص هاته الدورة الإقتصادية، هو آلية معالجتها، بحيث قامت اليونان القديمة في باللجوء إلى تخفيض قيمة النقد المحلي، وهو الأمر المتداول إلى غاية يومنا، هذا بالإضافة إلى دورة إقتصادية أخرى حدثت سنة 406 ق.م، وهي أزمة تضخم ناتجة عن كثرة النقود في الإقتصاد اليونان، وهي الدورة المعاكسة للدورة الاقتصادية الأولى، وكلا الدورتين سببهما نقدي، كما أن الحل كان عبارة عن تدابير نقدية[1].

أما في التاريخ الإسلامي، فيذكر التاريخ الإقتصادي الدورة الإقتصادية التي حدثت عام الرمادة في خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه، بحيث أنها دورة إقتصادية ناتجة عن عوامل طبيعية بالإضافة إلى شح وقلة في كمية النقود المتداولة، فقام الخليفة بالاستنجاد بعامله على مصر عمرو بن العاص الذي قام بإمداده بالسلع، من جهة أخرى قام الخليفة بتخفيض قيمة النقود من أجل زيادة كمية النقد المتداولة، فقام بتضخيم قيمة النقود بتخفيض الوزن، وهذا العمل ما يزال جاري العمل به إلى اليوم في الاقتصاديات المعاصرة[2].

أما في التاريخ المعاصر، فنجد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، والتي نتجت عن توسع الإقتصاد بدرجة كبيرة، ناتجة عن التضخم في الأسعار الذي ارتفع بتسارع كبير، جعل قطاع الأعمال يتوسع بدرجة كبيرة، معتمداً في ذلك على الفكر الكلاسيكي، الذي يعتمد إقتصاديات جانب العرض، الممول من التوسع في الديون، دون أن يأخذ بعين الإعتبار جانب الطلب، ما جعل الأسعار مرتفعة جداً، والإنتاج بوفرة كبيرة، جعلت الإقتصاد يدخل مرحلة كساد خطيرة، هاته الدورة الإقتصادية تميزت بأنها دورة تعكس خللاً كبيراً في هيكل الإنتاج في الاقتصاديات التي أصابتها الأزمة، ما جعل الإقتصاديين يتخلون عن جانب العرض، ويركزون على جانب الطلب،[3] وبالتالي ظهور مدرسة إقتصاديات جانب الطلب، والتي تعتمد السياسة المالية التوسعية عن طريق النفقات العامة لتحريك الدورة الإقتصادية، وعليه فإن هاته الدورة الإقتصادية التي تعرف بأنها أزمة هيكل الإنتاج، تم حلها من خلال تفعيل جانب الطلب.

[1] زكريا مهران ، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر 2012 ، ص:13.

[2] نفس المرجع السابق ، ص:17.

[3] اريك راشواي، الكساد الكبير والصفقة الجديد مقدمة قصيرة جدا ، ترجمة ضياء وراد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر 2012 ، ص. ص: 10 – 15.

أما في العقد الأخير، فقد حدثت دورتان اقتصاديتان، من أزمة الرهون العقارية إلى أزمة الديون السيادية، نكتفي بهاته الأخيرة، والتي هي عبارة عن سياسة توسعية تستهدف رفع معدل النمو، إلا أن هاته السياسات التوسعية قد تم تمويلها بشكل كامل من المديونية من خلال إصدار سندات خزينة تم تصريف الجزء الأكبر منها إلى جهات خارجية، وقد تم التوسع في الاستدانة بشكل مبالغ فيه خاصة وأنها ديون قصيرة الأجل وجهت بالدرجة الأولى إلى تحسين مستوى المعيشة ورفع الرواتب ومعاشات التقاعد وإنعاش الاقتصاد، كل هذا عن طريق رفع الإنفاق العام والمراهن على الآثار الكينزية للنفقات العامة، وبمجرد حلول تاريخ الاستحقاق للديون عجزت الحكومة عن السداد جعلها تدخل في أزمة ديون سيادية كانت لها تأثيرات سلبية على كامل الاتحاد الأوربي، تصل حد إمكانية تفكك الإتحاد في حال إعلان إفلاسها عن السداد للديون المتركزة في دول الجوار الأوربي، وهو ما يعين هزة عنيفة للجهاز المصرفي الأوربي وحتى الوحدة النقدية والاقتصادية، هذا الوضع استوجب تدخل الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي بخطط إنقاذ متلاحقة لحل الأزمة المستعصية منذ 2009 إلى يومنا هذا، تجنبا لأزمة عالمية جديدة تكون آثارها أكبر من سابقتها في سنة 2008.[1]

[1] علي فلاق ومحمد هاني ، انعكاسات أزمة الديون السيادية في اليونان على الإقتصاد الجزائري للفترة 2009- 2015 ، مقالة منشورة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 05 – العدد02 – سنة 2016 ، جامعة الجزائر 03 ، ص: 409.

المبحث الثاني: أنواع الدورات الإقتصادية، مؤشراتها ومراحلها.

نتناول في هذا المبحث أنواع الدورات الإقتصادية، بحيث نفصل هاته الأنواع استناداً إلى عدة معايير بالإضافة إلى التطرق لأهم مؤشرات الدورة الإقتصادية، هاته المؤشرات التي يمكننا من خلالها الحكم على اقتصاد معين أنها في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإقتصادية، ناهيك عن التطرق لمراحل الدورة الإقتصادية، إذ نفصل كل مرحلة على حدى، وذالك على النحو الآتي:

المطلب الأول: أنواع الدورات الإقتصادية.

هناك العديد من المعايير في تحديد نوع الدورة الإقتصادية، فهناك معايير أسباب و/أو عوامل الدورة الإقتصادية، وهي النماذج التي تحدد نوع الدورة الإقتصادية من السبب الذي أحدثها، وعليه يمكننا تفصيل أنواع الدورات الإقتصادية حسب المعايير التالية:

الفرع الأول: معيار أسباب حدوث الدورة الإقتصادية: حسب هذا المعيار نجد العديد من النماذج، نذكرها على النحو الآتي:

1- نماذج قصور الإستهلاك: تركز نماذج قصور الإستهلاك على تباطؤ الإنفاق الإستهلاكي، نتيجة ظرف معين أو عامل معين، ما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وسيادة حالة من الكساد، وقد أرجعت هاته النماذج الدورة الإقتصادية إلى عدة عوامل منها عدم العدالة في توزيع الدخل، وتوجيه الدخل إلى الفئات المرتفعة الميل الحدي للادخار بدل الفئات ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع، ناهيك عن تباطؤ نمو الأجور، وعليه فإن الإنفاق الاستهلاكي لن يكون قادراً على استيعاب الإنتاج، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي في شكل دورة اقتصادية، تزداد حدةً مع مرور الوقت، وعليه يتضح أن التغير في مستوى النشاط الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وثيقا بمستوى الإنفاق الاستهلاكي[1].

2- نماذج الإنفاق الاستثماري: هناك علاقة موجبة بين فترات التوسع الاقتصادي وفترات الإفراط الاستثماري، وهذا مرده إلى أن الإنفاق الاستثماري خاصة على السلع الرأسمالية يدفع الإقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع، ويستمر الوضع إلى أن يبدأ العائد الاستثماري في الانخفاض نتيجة التنافسية

[1] عزة حجازي، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول،يناير 2010، ص: 16.

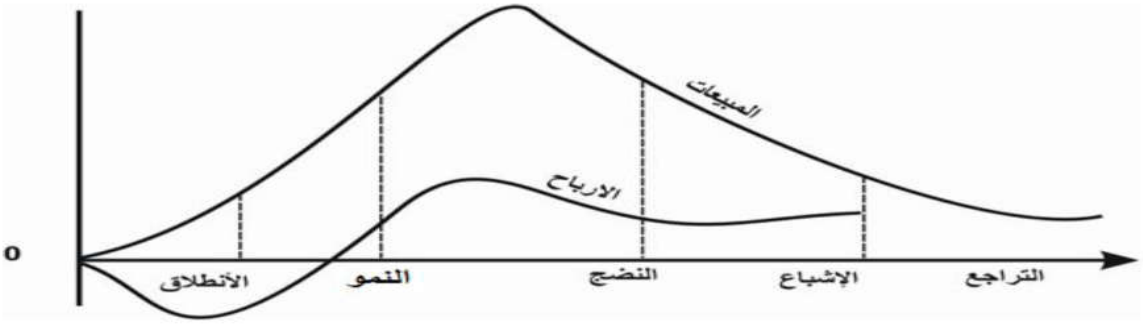
وزيادة الاستثمارات عن حاجة الاقتصاد، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور الأجور وفرص العمل وبالتالي بداية الدورة الاقتصادية[1].

3- نماذج دورة حياة المنتوج:

تنص نظرية دورة حياة المنتوج على أن المنتوج يمر بأربعة مراحل، أولها ظهور **المنتج كإختراع تكنولوجي جديد** يكتسب من خلاله ميزة تنافسية، تؤدي إلى انتشاره بسرعة كبيرة، مما يحقق وفرة مالية للقطاع المنتج له، إلا أنه في **المرحلة الثانية** وهي **مرحلة الإشباع** يبدأ المنتج بفقدان أهميته التي كان يتمتع بها في بداية ظهوره في السوق، وهي مرحلة تقليده من قبل المنافسين، يبدأ في التراجع تدريجياً إلى أن يندثر تماماً، إذ ترتفع نفقات التسويق وتزداد المنافسة بين المنتجين، ويقابل ذلك استقرار أو انخفاض المبيعات، وكذلك تقل معدلات الأرباح لشدة المنافسة وارتفاع التكاليف، ثم تأتي **مرحلة التدهور**: والتي تعد آخر مراحل حياة المنتج، حيث تبدأ المبيعات الإجمالية بالانخفاض التدريجي، أو الإنخفاض الحاد، ويتم ذلك نتيجة تحول بعض المتعاملين عن استعمال المنتج، وذلك لعدد من العوامل في مقدمتها التقدم التكنولوجي الذي يجعل المنتج خارج التداول أو ظهور منتجات جديدة ذات منافع أفضل من المنتجات الحالية[2].

وهنا مكمن الخطر، بحيث أنه ما لم تكن الاختراعات متتالية تمكن على الأقل من المحافظة على نفس الطفرة المالية قصيرة الأجل، التي وَلَّدَها الاختراع التكنولوجي المندثر، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق إختلالات على المدى المتوسط والطويل الأجل يؤدي إلى حدوث دورة إقتصادية طويلة الأجل، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم 01 –01: شكل يبين مراحل دورة حياة المنتوج.



المصدر: محمد سمير جلاب ، إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص:95.

[1] عزة حجازي، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر، نفس المرجع السابق، ص:16.

[2] محمد سمير جلاب، إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية 2014 ، ص.ص: 94-95.

الفرع الثاني: معيار مدة الدورة الإقتصادية:

حسب هذا المعيار فإننا نجد العديد من أنواع الدورات الرئيسية، كما يمكن تقسيمها إلى معايير فرعية لهذا المعيار، يمكننا ذكرها على النحو الآتي[1]:

أ- دورة kitchen: والتي تستمر لفترات زمنية قصيرة تصل إلى أربعة أشهر.

ب- دورة juglar: ذات المدى المتوسط، والتي يبلغ طولها في المتوسط تسعة أعوام ونصف.

ج- دورة kondrateff: ذات المدى الطويل، والتي تحتاج لتحقيقها إلى ما يزيد على خمسين عاماً.

وإلى هذه الدورات الثلاثة ينبغي أن نضيف دورة kuznets، والتي يتراوح طولها بين 15 و 25 سنة، والتي يصحبها تقلبات في كل من عرض القوة العاملة والموارد الإقتصادية الأخرى المتاحة للاقتصاد القومي، وفي معدلات الإنتاجية المتعلقة بالكفاءة التي تستخدم بها هذه الموارد، وفي الكثافة – أي معدلات التوظيف أو البطالة- التي يتم بها استخدام الموارد، ومن الواضح أن وجود هذه الدورات ذات المدى الزمني المختلف وإمكانية تشابكها قد يفسر عدم الانتظام الملحوظ في الدورات الإقتصادية ذات الأجل القصير، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه عدم توافر قدر كبير من التماثل بين هذه الدورات وبعضها البعض.

الفرع الثالث: معيار مصدر الدورة الإقتصادية:

انقسم الاقتصاديون في مصدر الدورات الاقتصادية إلى اتجاهين أساسين[2]:

الإتجاه الأول: يرى هذا الاتجاه بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى استجابة الأثمان والرواتب للاختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة.

الإتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدورات الإقتصادية في جوهرها تتولد عن عوامل عينية بحتة"الإنتاج"، أي مصدرها ناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الإقتصادي (كالأزمات التكنولوجية

[1] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، الجزء الثاني، نقود وبنوك ودورات إقتصادية وعلاقات إقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص:148.

[2] محمد هاني وكمال باصور، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2012 – مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، جامعة المدية، العدد 03 ، جانفي 2015 ، ص.212.

– تخصيص عوامل الإنتاج – تطور وانتشار الأزمات الأولية داخل القطاعات الإقتصادية)، فإنعكاس أزمات العرض على الإقتصاد المتوازن كافية لإحداث تقلبات إقتصادية فيه.

يطلق على هذا الإتجاه الأخير في الفكر الإنجلوسكسوني تسمية دورات الأعمال، وأهم نظرياتها نظرية الدورات العينية، ونظرية الدورات الإقتصادية في نموذج العرض الكلي /الطلب الكلي (AD/AS)، وهو ما سنتناوله في الفصل اللاحق الخاص بالمقاربات الفكرية لتفسير الدورات الإقتصادية.

المطلب الثاني:مؤشرات الدورات الإقتصادية.

للدورات الإقتصادية عدة مؤشرات يمكننا من خلالها الحكم على اقتصاد معين انه يعاني من دورة اقتصادية أم لا،كما أن كل مرحلة لها مؤشراتها الخاصة بها تبين حدتها، وتحدد مدتها من دورة اقتصادية على أخرى، وعموما يمكننا تفصيل مؤشرات الدورات الإقتصادية على النحو الأتي[1]:

1. **إستهلاك النفط:** يعد استهلاك النفط كمؤشر جد حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدتها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في إنخفاض عوائد الدول المصدرة له" العرض"، وهذه التقلبات تجعل الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإسمي للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط" الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأتي من أي قطاع آخر (أزمة العقار 2008 مثلا) يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في القطاع الانتاجي.
2. **الإستهلاك والإستثمار:** يتكون الدخل القومي من الإستهلاك والإستثمار، وأن الانهيارات الإقتصادية تؤثر في كل منهما حتى وإن كانت النفقات الخاصة بالأغذية ليست سريعة التأثير بتقلبات الأوضاع الإقتصادية، إلا أن السلع الكمالية وسلع الإستهلاك الدائم كالسيارات مثلاً، يعتبر الطلب عليها غير مستقر، لأنه يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الدخل الذي يتأثر بالانهيارات الإقتصادية وينعكس أثرها على الاستثمارات بمفتاح تقلبات الأوضاع الإقتصادية.
3. **المنتوجات الزراعية وصناعة الإنشاءات:**إن الطلب على المنتوجات الزراعية يعتبر قليل التأثر بالنسبة للتغيرات في الدخل والأسعار، فزيادة الدخول خلال فترة الازدهار لا يؤدي بشكل عام إلى زيادة مهمة في

[1] ضياء مجيد موسوي، أسس علم الإقتصاد ، مرجع سبق ذكره، ص.ص : 142 – 144

الطلب على المنتجات الزراعية، كما أن خصائص العرض التي تتميز بها الزراعة تفسر جمود الإنتاج الزراعي في مجموعة بالنسبة إلى القوى الدورية، إذ يتأثر الإنتاج الزراعي بالأوضاع الجوية وتوافر اليد العاملة الزراعية.

4. **حجم الاستخدام:** تعد البطالة بلا ريب الدليل الاجتماعي الذي هو أكثر تعبيراً عن الدورة الإقتصادية، إذ تنعكس التقلبات الإقتصادية على سوق العمل، ففي فترة الانتعاش يتم استخدام عدد إضافي من الموظفين والعمال عندما يزداد الإنتاج توسعاً، ويحصل العكس في فترة الانكماش الإقتصادي، ويرتفع حجم البطالة عندما ينخفض الإقتصاد إلى القعر في حالة الكساد الإقتصادي.

5. **مستويات الأسعار:** يتزايد إرتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش عندما يكون الإقتصاد الوطني متوجهاً نحو القمة، أي مرحلة الازدهار، حيث يقترب من مستوى الاستخدام التام للموارد الإقتصادية، لأن عرضها يصبح قليل المرونة أو غير مرن، ويبرر المنتجون إرتفاع أسعار منتجاتهم نتيجة إرتفاع تكاليف إنتاجها، الأمر الذي يتقبله المستهلكون بسهولة، ويحصل العكس عندما يمر الإقتصاد في فترة الانهيار الإقتصادي، وفيها تنهار الأسعار وخاصة أسعار المواد الأولية.

6. **الأجور والأرباح:**تعتبر الأرباح أقل إستقراراً من باقي المكافآت عوامل الإنتاج، حيث تأخذ الأرباح بالصعود عند إنطلاق الدورة الإقتصادية، إلا أن هذا التصاعد يأخذ بالتباطئ قبل إدراك قمة الدورة، نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج، ثم تبدأ الأرباح بالهبوط بشكل شديد عند ابتداء الانهيار الإقتصادي، وفيما يتعلق بالأجور فإنها تتأثر بالصعود أو بالهبوط، فمنذ ظهور النقابات العمالية أصبحت الأجور أكثر مقاومة للهبوط، كما أنها ترتفع عندما يتوجه الإقتصاد نحو الازدهار، فيقترب من حالة الاستخدام التام، أما في فترة تدهور الوضع الإقتصادي فإن رب العمل يحاول تسريح العمال الأقل إنتاجاً، وان من شأن هذا الإجراء أن يساعد على تحسين مردود اليد العاملة في العمل، خاصة وأن النقابات العمالية عادة ترفض خفض الأجور عندما يتجه الإقتصاد نحو الهبوط.

7. **الأسواق المالية:** إن أسواق رؤوس الأموال تعتبر مؤشراً مهماً جداً وحساساً إزاء قوى الدورات الإقتصادية، لأن أسعار السندات المالية والأسهم تسبق في الغالب تقلبات الأرباح، حيث أن أسعار السندات المالية تبلغ ذروتها في أدنى درجة الانهيار الإقتصادي أي عندما يكون طلب الائتمان ضئيلاً والعرض وافراً ويكون سعر الفائدة منخفضاً، وكلما تثبتت العودة إلى الحالة الطبيعية يتجه توسع طلب والإعتمادات نحو رفع سعر الفائدة، وتأخذ أسعار السندات المالية بالانخفاض، وخلال مرحلة الازدهار تأخذ أسعار السندات بالهبوط،

ويستمر هذا الإنخفاض حتى الفترة التي يؤدي فيها إنخفاض طلب الاعتماد أو توسع العروض من قبل البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة بعد بلوغ حالة الازدهار القمة، وترتفع قيمة السندات المالية في حين أن أسعارالمنتجات تتجه نحو الهبوط. أما بالنسبة لأسعار الأسهم فإنها تعكس تغيرات سعر الفائدة ومعدلات الأرباح الناجمة عنها، وخلافاً للسندات فإن للأسهم عوائد متغيرة تتوقف على الأرباح التي تتحقق، ومع ذالك فإنه كلما أخذ تطور الأوضاع الإقتصادية بالتحسن والنمو، يزداد الإقبال على طلب الأسهم أملاً في توقع إرتفاع الأسعار[1].

المطلب الثالث: مراحل الدورات الإقتصادية.

هناك فرق جوهري بين الأزمات الإقتصادية والدورات الإقتصادية، بحيث أن الأزمة الإقتصادية هي جزء من الدورة الإقتصادية، إلا أن المتعارف عليه أن بداية الدورة الإقتصادية يستدل عليها من خلال بداية الأزمة الإقتصادية، على إعتبار أنها السمة البارزة لبداية الدورة الإقتصادية، ونقطة الانعطاف ما بين الرواج الإقتصادي والانكماش الإقتصادي، وما يتفق عليه الاقتصاديون أن الدورات الإقتصادية في أي نظام إقتصادي، ومهما كان تطور الإقتصاد، لها أربع مراحل، تبدأ بمرحلة التوسع الإقتصادي، وتنتهي بمرحلة التوسع الإقتصادي أيضا في دورة كاملة، إلا أننا نشير هنا إلى صعوبة الفصل بين مرحلة الرواج الإقتصادي (القمة) ومرحلة التوسع، على إعتبار أن نقطة الانعطاف الناتجة عن صدمة سالبة تؤدي إلى تغيير اتجاه الدورة الإقتصادية دون إمكانية معرفة أو تمييز مرحلة الرواج، وكلك الأمر بالنسبة إلى مرحلة الإنكماش الإقتصادي ومرحلة الركود الإقتصادي، وعموما يمكننا تفصيل مراحل الدورة الإقتصادية الأربع ومميزات كل مرحلة على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التوسع: تتميز هاته المرحلة بتوسع قطاع الأعمال بدرجة كبيرة، ناتجة عن إرتفاع الطلب الإستهلاكي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ما يجعل قطاع الأعمال يتحرك توسعاً من جديد على إعتبار أن ما يحركه بالدرجة الأولى هو تعظيم الأرباح، وبالتالي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم من أجل تلبية الطلب المتزايد، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات[2]، كما أن التوسع في قطاع الأعمال يؤدي إلى رفع مستوى الإستثمار، سواء الجديد أو

[1] ضياء مجيد موسوي، أسس علم الإقتصاد، نفس المرجع السابق ، ص : 144.

[2] نسيب الخازن ، مبادئ علم الإقتصاد ، دار مكتبة الحياة ، لبنان ، د ت ، ص: 141.

ألإحلالي، من جهة أخرى فإن هذا التوسع في قطاع الأعمال، يؤدي إلى امتصاص البطالة، ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى القطاع الاستهلاكي فيزيد الإستهلاك بالدرجة الأولى أكثر ما من زيادة الإدخار، الذي يزداد بمعدل متناقص كنتيجة لارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي بالعائلات إلى تعديل تفصيلاتهم في الحيز الزمني في ظل ارتفاع الأسعار إلى تفضيل الإستهلاك على الإدخار، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والعائد لدى القطاع المالي[1]، كل هذا ينعكس في صورة إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة الثانية: مرحلة الرواج: ويطلق عليها مرحلة القمة، وعندها يواصل قطاع الأعمال توسعه لكن بوتيرة أقل، على إعتبار أن الأسعار في هاته المرحلة تبلغ مستويات قياسية، تؤدي إلى تراجع الطلب الإستهلاكي، وهو ما ينعكس في صورة تراجع الأرباح للوحدات الإنتاجية إلا أن أرباحها تظل موجبة، ولكنها تنمو بمعدلات متناقصة، من جهة أخرى فإن الدائرة المالية تسجل حركية مالية، إلا أنها موجهة لغرض المضاربة وتحقيق الأرباح، وعليه يصبح العائد في هاته المرحلة بالنسبة للدائرة المالية عائد ريعي متأتي من المضاربة، وهو أخطر أنواع الريع على الإقتصاد، يؤدي إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد ككل، كما أن هاته المرحلة تتميز بمواصلة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بثبات الدخل لدى الأفراد[2].

المرحلة الثالثة مرحلة الانكماش: وهي نقطة الانعطاف في الدورة الاقتصادية، بحيث تلي مرحلة الرواج" القمة"، تمتد هاته المرحلة من ستة أشهر إلى سنة حتى يمكننا القول بأننا قد بدأنا مرحلة الانكماش الاقتصادي، تبدأ هاته المرحلة نتيجة صدمة سالبة في قطاع معين، سواء أكان قطاع الأعمال أو القطاع المالي أو القطاع الإستهلاكي ناهيك عن شبه قطاع العالم الخارجي، هاته الصدمة تؤدي إلى تسارع الأحداث لتنتقل من قطاع لآخر، إلا أن ما يميز هاته المرحلة أن الصدمة في أي قطاع سرعان ما تنتقل إلى قطاع الأعمال، فيبدأ في الإنكماش نتيجة هاته الصدمة السالبة، وهو ما يؤدي إلى تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي

[1] إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية 2008 ، ص.ص: (208 – 209).

[2] علاء الدين مرجان محفوظ – الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية – أفريل 2009 – ص05.

الى تراجع القطاع الإستهلاكي، بحيث يعدل القطاع تفضيلاته ويتجه إلى الإدخار عوض عن الإستهلاك، وهو ما يعمق الخلل في قطاع الأعمال الذي يعاني من تراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية[1]، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع في حركيتها من خلال انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع الأداء في الأسواق المالية، كما أنه في هاته المرحلة تزيد المخاطر بالنسبة إلى الدائرة المالية أكثر من زيادة الأرباح، ما يؤدي بها إلى إستبعاد العديد من الأدوات والآليات المالية المستخدمة في التمويل نتيجة إرتفاع المخاطرة المالية في التعامل بهاته الأدوات، وهو ما يعمق الأزمة.

المرحلة الرابعة مرحلة الركود الاقتصادي*: يطلق عليها إسم مرحلة القاع، هاته المرحلة قد لا تحدث في أغلب الأحيان، إذ سرعان ما تبدأ مرحلة الإنكماش الإقتصادي تبدأ الحكومات في إيجاد حلول وآليات الإنقاذ المالي للإقتصاد قبل الوصول إلى هاته المرحلة التي تتميز بإنخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي[2]، وتعمل الحكومات على الإنقاذ الإقتصادي والمالي للإقتصاد قبل الوصول الى هاته المرحلة حتى لا تكون هناك إضطرابات إجتماعية خطيرة في المجتمع، وهي مرحلة تتميز بانخفاض شديد للدخل الناتج عن ارتفاع البطالة إلى معدلات عالية جدا وتعطل كبير في الطاقات الإنتاجية لدى مؤسسات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزوناتها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل إلى حد إفلاس المنشآت وترتفع حالة التشاؤم لدى المستثمرين، فيقل الاستثمار وتنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال انعدام الطلب على الائتمان وارتفاع مخاطر عدم التسديد للديون[3]، وانهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات نتيجة الذعر لدى المضاربين[4].

ويمكننا تمثيل مراحل الدورة الإقتصادية في شكل بياني كما يلي:

[1] طالب محمد عوض– مدخل إلى الاقتصاد الكلي– معهد الدراسات المصرفية – الأردن 2004- ص.ص (151 – 152)

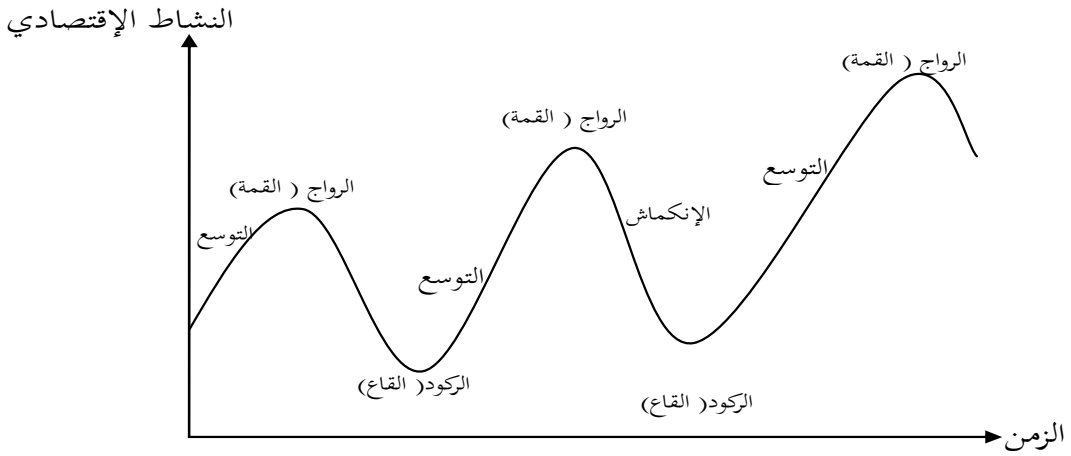
* يعرف الركود الاقتصادي بأنه: تراجع في الناتج المحلي الحقيقي PIBR في دولة ما لسداسيين متتاليين.

[2] موسى ادم عيسى – آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي – مجموعه دلة البركة – جدة 1993– ص212.

[3] بنك فلسطين ، مركز التدريب ، تقرير عن إدارة مخاطر الإئتمان ، ص.ص: (4-7).

[4] عمر حسين ، الموسوعة الاقتصادية ، ط4، القاهرة ، دار الفكر العربي (1412ه)، ص.ص :(214 – 216).

الشكل رقم 02-01: تمثيل مراحل الدورة الإقتصادية بيانيا.



المصدر: بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله،الأهلية للنشر، ط15، الأردن، 2006، ص: 587.

ما نشير إليه في الأخير أن مراحل الدورة الإقتصادية قد تتداخل فيما بينها، بحيث أن في الغالب قد تبدأ مرحلة دون أن تنتهي المرحلة السابقة لها، كما أنه قد يظهر بعض التناقض، إذ قد نجد قطاعات مزدهرة في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، كما قد نجد قطاعات منكمشة في مرحلة التوسع أو الرواج الإقتصادي، وهذا غالبا ما نجده في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على قطاع وحيد، له آلية الجر الخلفي والأمامي لباقي القطاعات، وبالتحديد نجد هاته الظاهرة في الإقتصاديات التي يكون قطاع المحروقات هو القطاع المحرك الرئيسي في الاقتصاد، كما هاته الظاهرة نجدها في الاقتصاديات التي تتميز بتقارب الدورات الاقتصادية فيها، والتي يكون القطاع الوحيد المحرك للاقتصاد هو القطاع الرئيسي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: آثار الدورات الإقتصادية.

تعد البطالة والتضخم أهم آثار، الدورات الإقتصادية، إذ أنهما الانعكاس المباشر للدورة الاقتصادية، سواء في مرحلة الرواج أو في مرحلة الانكماش الإقتصادي، لنعرج في الأخير إلى العلاقة بينهما من خلال منحنى فيليبس الذي يدرس العلاقة العكسية، والمنحنى المطور الذي يتناول العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم، ونشير هنا إلى أن آثار الدورات الإقتصادية عديدة ومتعددة، منها لناتج المحلي الحقيقي على سبيل المثال، إلا أننا اكتفينا في هذا المبحث بالبطالة والتضخم لأن إنعكاس الدورة يكون من خلالهما بشكل جلي وآني.

المطلب الأول: التضخم.

ونتناول عناصره على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف التضخم.

تعريف أول: يوجد العديد من التعاريف للتضخم و ليس من السهل وضع تعريف شامل، حيث يتفق الكثير من الإقتصاديين على أن تعريف التضخم يتمثل في ذلك الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات، أي أن التضخم يعني الارتفاع المستمر والمتتالي في أسعار غالبية السلع والخدمات في إقتصاد معين[1].

من خلال هذا التعريف نجد أنه لوجود التضخم يجب توافر خاصيتين هامتين:

- ضرورة أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمر، وفي المدى المتوسط والبعيد؛
- ضرورة أن يكون الإرتفاع في الأسعار يشمل أغلبية السلع و الخدمات، د اخل المجتمع.

تعريف ثاني: بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار، يمكن أن يطلق مصطلح التضخم علي حالات وظواهر أخرى أهمها[2]:

- ✓ الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة).

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، دار الجامعة، مصر، 2003، ص:312.

[2] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت، ص: 1983.

- ✓ إرتفاع المداخيل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل).
- ✓ أرتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصاً تكلفة العمل(تضخم التكاليف).

تعريف ثالث: التضخم كظاهرة سعريه، يعرف من خلال أثاره: " تواجد مستمر ومحقق نحو إرتفاع الأسعار"، فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو إرتفاع المستوى العام للأسعار، أيا كان حسب الارتفاع (زيادة في العرض النقدي أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي)[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم على أنه ذالك الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار لغالبية السلع والخدمات خلال فترة زمنية متوسطة وبعيدة المدى.

الفرع الثاني: أنواع التضخم:

يمكننا التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم والتي تتمثل في ما يلي:

1- حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

أ-التضخم الظاهر:يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار وإستجابة لفائض الطلب، بمعنى أن إرتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن مابين الطلب والعرض[2].بالإضافة إلى عدم تدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الإقتصادية السائدة، وبشكل خاص ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، إضافة إلى العوامل النفسية للأفراد.

ب- التضخم المكبوت:يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركات الأسعار، من خلال إصدار التشريعات والضغوط الإدارية مما يحد من حركة العوامل الإقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحد من المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعها، وتهدف الدولة من خلال ذالك للحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذالك لا يعني

[1] حسين بن سالم وأخرون، التضخم والكساد، الأردن، دار الورق، 2011، ص:11.

[2] الروبي نبيل، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسه الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1984،ص:26

القضاء على الظاهرة التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد[1].

2- حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم:يفرق الإقتصادي كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم بحيث يستند إلى القطاع الذي يحدث فيه التضخم وهو يقسم التضخم كمايلي:[2]

أ- تضخم سلعي: هو التضخم، الذي يحدث في السوق أو قطاع السلع الاستهلاكية، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الإستثمار على الإدخار.

ب- تضخم رأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع في سوق أو قطاع سلع الإستثمار عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الإستثمار أرباحاً قدرية.

3- حسب درجة التشغيل في الإقتصاد الوطني:يشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم هما:[3]

أ- التضخم الحقيقي: يطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل حيث لا يصاحبه الزيادة في الطلب الفعلي زيادة في الإنتاج الوطني وفي التشغيل أي زيادة في السلع والخدمات المتاحة للشراء، وذالك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب إرتفاع في مستوى الأسعار ، وهو يحمل في طياته ضرراً كبيراً لذوي الدخول الضعيفة والثابتة، ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل غير محدود إذ لا يصاحبه الزيادة في الأسعار أي زيادة في حجم التشغيل أو الناتج.

ب- التضخم الغير حقيقي(شبه التضخم):يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الإقتصاد بالتضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي وزيادة حجم التشغيل، أي أن زيادة الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب

[1] عنايه غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ، 1985،ص.ص: 58-59.
[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص: .251
[3] عادل أحمد حشيش، نفس المرجع السابق، ص:253.

على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبة بإرتفاع، في مستوى الأسعار، وهذا الإرتفاع في الأسعار ليس ضاراً ولذالك يطلق عليه أحياناً بالتضخم الجيد، كما يقصد به أنه النوع الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج، ولذالك فإن أثر ذالك ينعكس في إرتفاع المستوى العام للأسعار، على أن ذالك لا يمنع إرتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، وشبه التضخم لا يحمل في طياته ضرراً كبيراً حيث يعتبر الإرتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيداً من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

4- حسب مصدر التضخم: حسب هذا المعيار نجد نوعين من التضخم هما[1]:

أ- تضخم محلي: هو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة من الإختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الإختلالات.

ب- تضخم مستورد: يعود سبب بروز هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار النهائية المستوردة من الخارج وهو يتميز بصعوبة السيطرة عليه، وتعتمد عليه أغلب الدول النامية نتيجة الإعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت إستهلاكية أو إنتاجية، من أجل تنفيذ برامجها التنموية والإجتماعية.

5- حسب حدة التضخم: يتضمن هذا المعيار ثلاثة أنواع للتضخم تتجلى فيما يلي[2]:

أ- التضخم المفرط: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة التوسع غير طبيعي في كمية النقود أو نتيجة للتغير المستقبل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود، كما ينشأ بسبب النقص في كمية المعروض السلعي، وهذا نتيجة للظروف غير العادية التي قد يمر بها الإقتصاد الوطني.

ب-تضخم متقلب: يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة زمنية معينة تم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد هذا الإرتفاع، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة لفترة أخرى وهكذا.

ج- تضخم معتدل(زاحف): يعرف هذا النوع من التضخم بأنه أقل الأنواع خطورة على الإقتصاد الوطني، لأنه يتسم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الأردن، مجداوي للنشر، 1999،ص:300.

[2] عقيل جاسم عبد الله، ، نفس المرجع السابق،ص:300.

الفرع الثالث: قياس التضخم: يتم قياس التضخم بعدة مؤشرات أهمها[1]:

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ويعكس التغيرات التي تطرأ القوة الشرائية، وتستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، أي أسعار التجزئة.

ب- الرقم القياسي الضمني(المكمش الضمني): ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مائة، حيث يتضمن هذا المؤشر جميع السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد سواء كانت إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية.

ج- معامل الإستقرار النقدي: ينطلق هذا المعيار من نظرية كمية النقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الحقيقي، حيث تكون مناخاً مساعداً على ظهور التضخم، نتيجة للإختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات.

ويعبر عن معامل الإستقرار النقدي بالمعادلة التالية: $B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$

- B : عبارة عن معامل الإستقرار النقدي.
- $\frac{\Delta M}{M}$: عبارة عن نسبه، تغير في الكتلة النقدية معبراً عنها عادة بـ M_2 .
- $\frac{\Delta Y}{Y}$: عبارة عن التغير في نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

فإذا كان :

- $B = 0$: يعني أن هناك تساوياً في نسبة التغير في الكتلة النقدية.
- $B > 0$: فهذا يدل على أن هناك ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار نحو الإرتفاع.
- $B < 0$: فهذا يعني أن ألأسعار تتجه نحو الإنخفاض.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.ص: 46-47.

المطلب الثاني: البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم الظواهر التي شغلت حيزاً كبيراً في التحليل الإقتصادي، إضافة إلى أنها تعتبر من بين أهم مظاهر الدورات الإقتصادية، لذالك سوف نتطرق إليها من خلال تعريفها وأهم أنواعها إضافة إلى طريقة قياسها.

الفرع الأول: تعريف البطالة:

البطالة بوجهٍ عام تعبيرٌ عن قصورٍ في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وبما أن الغايات من العمل متعددة تعددت مفاهيم البطالة. وعليه سنحاول إعطاء عدة تعار يف للبطالة كما يلي:

تعريف أول:تعرف البطالة على أنها" عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي".[1]

تعريف ثاني: حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطالة هي:" حالة الأفراد الذين ليس لهم شغل وهم قادرين عن العمل ويبحثون عن منصب عمل، ويقومون بإجراءات تهدف للحصول عليه في أقل مدة زمنية معينة".[2]

تعريف ثالث: تعرف البطالة على أنها:"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه لكن لم يجدوه".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للبطالة على النحو الآتي:

" البطالة هي عدم توفير مناصب عمل للأشخاص القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثون عنه ولم يجدوه"

الفرع الثاني: أنواع البطالة:

يوجد العديد من أنواع البطالة وهذا راجع إلى تعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، وعليه يمكن أن نذكر أهم أنواعها على النحو الأتي:

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص:205.

[2] شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة الثانية، 2001، ص: 439.

[3] مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:183.

1- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا .بالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى "البطالة العابرة " ويظهر عادة في الدول المتقدمة.[1]

2- **البطالة الموسمية:** يقصد بها عدم إنتظام العمل بالنسبة لفئات معنية من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه. وقد يؤدي ذلك إلى إنتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على الإسكان والخدمات وغيرها[2].

3 -البطالة المقنعة: يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغيير في النتائج العملية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاع الصناعي وتعاني غالبيته المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة إلتزام الدولة (السابق) بتعين الخريجين ووجود فرص عمل. ويمكن القول أن البطالة المقنعة هي الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي لعامل صفرا أو سالبا أو ضئيلا بدرجة لا تكاد تذكر والواقع إن إصلاح البطالة المقنعة يصف حالات مصاحبة لفترات الكساد في الدول الصناعية أو النمو في الأقطار النامية.[3]

4- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين في المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني ، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة ، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال ،كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل.[4]

5- البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة ، أما الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل

---

[1] مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الأردن دار المسير للنشر والتوزيع ، 2000، ص: 239.

[2] .محمد علاء الدين عبد القادر،البطالة، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، 2003، ص: 3

[3] محمد علاء الدين عبد القادر، ، نفس المرجع السابق، ص:3.

[4] جوارتيني جيمس و ريكاردو أستروب ، الإقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عب العظيم محمد ، دارا لمريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 1999، ص202

على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد ، و قد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية[1].

الفرع الثالث: قياس البطالة

يعرف التوظيف بأنه عدد العمال البالغين والذين يعملون في وظائف معينة على أساس يوم عمل كامل، أما البطالة فتشير إلى عدد العمال البالغين غير المشغلين ولكنهم يبحثون بجدية عن فرص العمل، ومن ثم فإن قوة العمل الكلية في المجتمع في تاريخ معين تكون عبارة عن عدد العمال المشغلين والمعطلين[2].

يعرف معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى قوه العمل أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{قوه العمل}} * 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة أي أن:

قوه العمل= حجم العمالة +حجم البطالة

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس وإنصافه بعدم الدقة، إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل إنتشاراً، وهو المقياس الذي يتم الإعتماد عليه لأنه هو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذالك منضمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى فترات زمنية مختلفة[3].

[1] رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، مجلة علم ومعرفة، الكويت ، العدد 226، أكتوبر 1997، ص33.

[2] محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص15.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، دار جامعية إسكندرية، مصر 2005.، ص.ص: 10-14.

المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم

يعتقد أن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة، حيث الإرتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوباً بإنخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح، وأول من أشار إلى هذه الظاهرة هو الإقتصادي " **ويليم فيليبس**" في عام 1958، حيث لاحظ هذه العلاقة في الإقتصاد الإنجليزي وقام بنشر دراسة تطبيقية عنه مستخدماً بيانات على مدى 89 سنة، وعلى الرغم من بساطة الإستنتاج، إلا أن هذا الموضوع أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في النظرية الكنزية نسبة إلى الإقتصادي الشهير **جون مينارد كينز**، فتم تمثيل هذه العلاقة بمنحى يسمى منحني فيليبس.

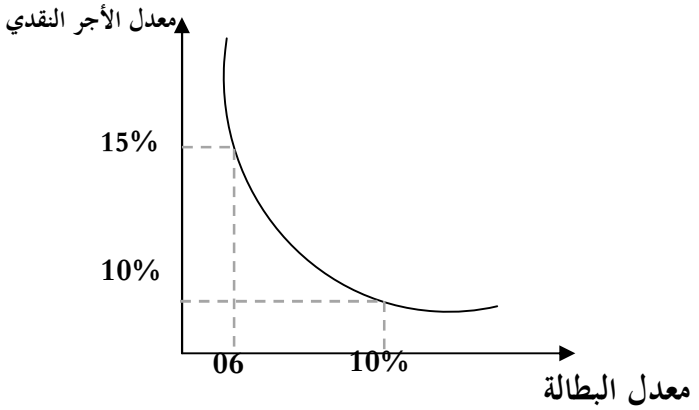
الفرع الأول: العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

1 – تحليل منحنى فيليبس.

في سنة 1958 قام الإقتصادي فيليبس بنشر دراسة تطبيقية عن الإقتصاد الإنجليزي مستخدماً بيانات لـ 89 سنة، تمتد بين (1868-1957)، وكان موضوع بحثه العلاقة بين توأمة منحنيات الظاهرتين (البطالة والتضخم)، حيث يشار إلى أن هذه العلاقة بمنحنى فيليبس،

ووجد فيليبس بأن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تنخفض معدلات البطالة وعندما ترتفع هذه الأخيرة تنخفض معدلات الأجور، وكانت النتيجة أن هناك نوعاً من المفاوضة بين معدل البطالة و معدل التضخم، وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيليبس.[1] بالشكل التالي:

شكل رقم03-01: العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل الأجر النقدي (منحنى فيليبس).



المصدر: حسام داوود وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة، ، ط03 ، عمان 2005 ، ص:260.

[1] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الإقتصادية بين ضاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر، مقالة منشورة في مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد السابع، ديسمبر 2014.

العكسية بين معدل التضخم ونسبة البطالة، ومحتوى هذه العلاقة هو أن إنخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى أعلى وبالتالي مستويات الأسعار كما يوضحه الإنحدار السالب للمنحنى، وعليه قد أكد الباحث الإقتصادي ويليم فيليبس أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في إقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال تشغيل المزيد من الأيادي العاملة وبأجور مرتفعة نسبياً، ونتيجة لذالك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع ا وربما الخدمات، وبالتالي ينتج التضخم، إذن البطالة إنخفضت في حين إرتفعت معدلات التضخم.

2- التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس:

تمت صياغة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

لنجعل Wt هو أجر الفترة الحالية، وW_{t0} هو أجر الفترة السابقة، وليكن معدل إرتفاع الأجور معبراً عنه بالشكل التالي: 1. ..... $W^* = \frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0}$

ولنجعل U^*معدل البطالة الطبيعي ومنه يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس على النحو التالي:

$$W^* = -e\ (U - U^*)^{**}$$

وبتعويض المعادلة2 في 1نجد:

$$\frac{Wt - Wt\ 0}{Wt\ 0} = -e(U - U^*) \quad \text{..... .....} \quad 2$$

$$Wt - Wt\ 0 = Wt\ 0\left[-e(U - U^*)\right] \quad \text{.....} \quad 3$$

$$Wt = Wt\ 0\left[1 - e(U - U^*)\right] \quad \text{..... .....} \quad 4$$

لدينا من المعادلة الأخيرة (4) أنه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي$U^* > U$ [1].

** e معامل يقيس درجة حساسية البطالة لتغير الأجور.

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع،لطبعة الثانية، الجزائر2009، ص.ص:284-285.

الفرع الثاني: العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم.

لقد أوضحنا فيما سبق أن منحنى فيليبس بحث في العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ونسبة البطالة، غير، أنه في مطلع التسعينيات من القرن العشرين أتضح أن المجتمعات الغربية تواجه ظاهرة جديدة تعتبر تحدياً للعلاقة المعبر عنها بمنحنى فيليبس، وهي تداخل مرحلتي الركود والرخاء في مرحلة واحدة، بمعنى أن هذه المجتمعات أصبحت تعاني من البطالة والتضخم في نفس الوقت.

ولعل أبسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة هو أنه بدلاً من أن يتوافق زمنياً كل من تضخم الطلب وتضخم التكلفة ليحدثا العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى فيليبس، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب لحدوث البطالة، وبين تضخم التكلفة كسبب لحدوث إرتفاع الأسعار، عندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني فإن العلاقة لا بد أن تكون طردية بين البطالة والأسعار، وأن السبب المنشأ للتغير لكل منهما يختلف عن الأجر، وذالك أن قصور الطلب الكلي لابتعاده عن مستوى التشغيل الكامل لا بد أن يؤدي إلى هبوط مستوى الناتج والدخل وبالتالي إنخفاض مستوى التشغيل إي إرتفاع مستوى البطالة.

ولو أخذنا بمفهوم فيليبس فإن إرتفاع مستوى البطالة كان لابد أن يقترن بإنخفاض مستوى الأسعار، إلا أن تضخم التكلفة بسبب سلوك المنشآت أو النقابات، يتلاشى تأثيرات النقص في الطلب الكلى على إنخفاض الأسعار، بل أكثر من ذالك فإن تضخم التكلفة لابد أن يغطي على التأثيرات السلبية لنقص الطلب الكلي مما يدفع الأسعار بالارتفاع.[1]

إلا أنه في سبعينيات القرن الماضي ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معاً ما سمي بالركود التضخمي، وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف منحنى فيليبس، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، وبالتالي ظهور معدلات عالية للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي[2].

[1] محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، 338.

[2] حسن أبو الزيت و هيثم الزعبي، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن 2000 ، ص:150 .

وقد برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة[1]، وهي يعبر عن تلك الفترات، التي تشهد حالات من إرتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم التوظيف عنصر العمل.

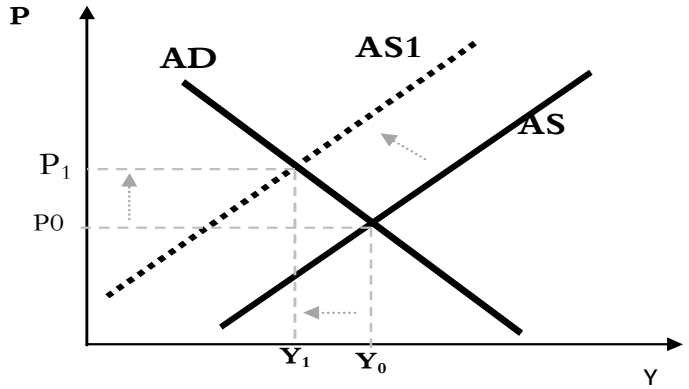
ويمكن تعريف ظاهرة الركود التضخمي كما يلي:

تعريف أول: الركود التضخمي هو" الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد"[2].

تعريف ثاني: الركود التضخمي هو" ظاهرة إقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات إرتفاع معدلات البطالة المصحوبة، بإرتفاع معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار"[3].

ويمكن تفسير العلاقة الطردية "الموجبة" بين البطالة من خلال منحنى الطلب الكلي – العرض الكلي. فيكون لدينا.

الشكل رقم04-01: العلاقة الموجبة بين البطالة والتضخم.



المصدر: نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص271.

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط03 ، الأردن 1999 ، ص:274.

[2] إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية – كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.de محملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012. ص26.

[3] إبراهيم لطفي عوض ، نفس المرجع السابق ، ص26.

يلاحظ من الشكل بأن إرتفاع تكاليف الانتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي، إلى اليسار مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابتاً، فترتفع الأسعار منP0إلىP1 وينخفض الناتج من Y0 إلى Y1 فترتفع معدلات البطالة مع إرتفاع معدلات الأسعار[1].

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الدورات الإقتصادية، من خلال إطارها النظري، الذي يتضمن التعريف بالدورات الإقتصادية ومراحلها، بالإضافة إلى أسباب وعوامل وقوع الدورات الإقتصادية، ناهيك عن أنواعها، لنتطرق بعدها إلى أنواع الدورات الإقتصادية ومؤشرات وقوعها، وتشخيصها في إقتصاد معين، بالإضافة إلى التطرق إلى الإطار النظري للبطالة والتضخم، باعتبارهما أهم آثار الدورات الإقتصادية من جهة، ومن جهة المؤشر البرز لوقوع الدورة الإقتصادية، وتشخيص المرحلة التي تمر بها، بالإضافة إلى تقدير قوة الدورة الإقتصادية من خلال مؤشري البطالة والتضخم في الإقتصاد، دون أن ننسى أن المؤشر الأهم في تشخيص الدورة الإقتصادية هو تذبذبات الناتج المحلي الخام.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ الدورات الإقتصادية، هي تلقبات وتذبذبات في الناتج المحلي الخام، ما بين النمو الإقتصادي، والإنكماش الإقتصادي، وتكون لفترات مختلفة.
- ❖ أن الدورات الإقتصادية تجمع ما بين مرحلة التوسع الإقتصادي، وما بين مرحلة الإنكماش الإقتصادي، وبالتالي فإن الأزمة الإقتصادية، هي مرحلة من مراحل الدورة الإقتصادية.
- ❖ تأخذ الدورة الإقتصادية شكل التأرجح ما بين التوسع والإنكماش الإقتصادي، وتختلف من حيث مدتها وحدتها، وسبب وقوعها.
- ❖ لا تختص الدورات الإقتصادية بنظام إقتصادي دون آخر، وإن كانت السمة المميزة للنظام الإقتصادي الرأسمالي، كما أنها لا تختص بمرحلة إنسانية دون أخرى.

[1] نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن 2006 – ط01 – ص.ص 271-272.

الفصل الثاني:

الإطار الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى الإطار النظري للدورات الإقتصادية، نأتي في هذا الفصل لتفصيل العديد من النظريات التي تحاول تفسير الدورات الإقتصادية من منطلقات مختلفة، منها نظريات تعتمد جانب الطلب الكلي الفعال من أجل تحفيز الطلب الكلي الكفيل بإحداث تقلبات في الاقتصاد، وبالتالي الدورة الاقتصادية، والذي بدوره يكون علاج هذه الدورة من خلال تحريكه، بالإضافة إلى نظريات تأخذ جانب العرض الكلي، والتي ترى بأن الدورات الإقتصادية مردها إلى حدوث إختلالات في جانب العرض الكلي ناتجة عن التطور التكنولوجي أو صدمات عرض منعكسة متأتية من تذبذب الإمدادات أو أسعار المواد الأولية، والتي تكون كافية لإحداث التقلبات التي تعمل على نشوء الدورة الإقتصادية، بعدها نتطرق إلى النظريات النقدية، والتي تبتعد تماماً عن التوجهين الآخرين، والتي تعود الدورة الاقتصادية حسبها إلى تلك الصدمات في المتغيرات النقدية والتي تكون كفيلة بإحداث تقلبات عنيفة في الاقتصاد تؤدي إلى تغيير الاتجاه في الدورة الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: نظريات إقتصاديات جانب الطلب في تفسير الدورة الإقتصادية.

المبحث الثاني: نظرية شومبيتر، ونموذج الدورات العينية في تفسير الدورات الإقتصادية (إقتصاديات جانب العرض).

المبحث الثالث: النظريات النقدية في تفسير الدورات الإقتصادية.

المبحث الأول: نظريات إقتصاديات جانب الطلب في تفسير الدورة الإقتصادية.

في هذا المطلب نتطرق إلى أهم النظريات التي تفسر الدورة الإقتصادية في ظل جانب الطلب الكلي وقصوره، وأهمها نظرية كينز وهي أساس النظريات الأخرى التي تبني عليه، بالإضافة إلى نظرية المضاعف والمعجل ونظرية قصور الطلب الاستهلاكي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: نظرية كينز في تفسير الدورة الاقتصادية.

تقوم النظرية الكينزية على فرضية أساسية وهي أن الإقتصاد يعمل دائماً دون التشغيل الكامل، كما أنها تأخذ وضعية التشغيل الناقص كتوازن مؤقت للاقتصاد، إلى غاية تمكنه من تحقيق التشغيل الكامل الذي تصل فيه معدلات البطالة إلى المعدل الطبيعي وهو في حدود 5%، ويعود هذا الأمر إلى فرضية النظرية بجمود الأسعار للسلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج بما فيها الأجور، الأمر الذي قد يترتب عنه عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق التوظيف الكامل[1]، وذلك لأن البطالة دالة في الطلب الكلي، ومنه فإن العوامل التي تحدد حجم الطلب هي نفسها العوامل التي تحدد تقلبات مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي حدوث الدورات الاقتصادية.

وينطلق كينز في كتابه النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود في كتابه السادس، عند تفسيره لنظرية الدورات الاقتصادية التي يطلق عليها تسمية دورة الأعمال، التي تتميز بطبيعة مركبة ومعقدة، فالدورة الإقتصادية أو الأزمة الدورية المعاصرة تكشفت عن طبيعة مركبة، فلقد تشابكت وحتى بعد سنوات السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية ، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتاً طويلاً حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها إن كانت لها نهاية، ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيداً، وبات الخروج منها أصعب كثيراً من ذي قبل[2]، هاته التعقيدات المركبة لطبيعة الدورة الإقتصادية تتحكم فيها ثلاثة محددات أساسية هي :

- تفضيل السيولة وطلب النقود، وهو هنا يركز على طلب النقود لغرض المضاربة وتوسع الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وتوقعهم حدوث انخفاض كبير في الأسعار سيؤدي بدوره إلى حدوث انخفاض في

[1] ياسر محمد جاد الله ومحمد غرس الدين ، مدخل إلى التقلبات الاقتصادية، 2005 ، متوفر على بنك المعلومات العربي askzad ، ص.ص: (135-139).

[2] فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 1978 ، ص:371.

سرعة دوران النقود وقد ينتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها زيادة في الأسعار بل العكس انخفضت هذه الأخيرة.

- الميل الحدي للإستهلاك، وهو معدل محصور ما بين 0 و1، وهو يعبر عن قيمة الزيادة والتغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل بوحدة نقدية واحدة، وأهمية هذا المعدل تكمن في معرفة أثر الاستهلاك في تحريك الدورة الإقتصادية، فهي بالأساس ترجع إلى أن التوسع في الاستثمار كان بدرجة أكبر من التنوع في الاستهلاك، وعليه فإن طبيعة الأزمة الإقتصادية تعود إلى قصور الطلب الكلي الفعال الاستهلاكي عن مواكبة التوسع في الاستثمار.
- معدل الكفاية الحدية لرأس المال، وهو معدل العائد المتوقع لرأس المال مستقبلاً،حيث يستعمل هذا المعدل من أجل المفاضلة ما بين الإستثمار المالي والاستثمار الحقيقي، وهو أساس حدوث الدورة الإقتصادية عند كينز، فالدورة الاقتصادية إذا انطبق عليها العامل الزمني الذي يمكننا من أن نسميها دورة إقتصادية، تحدث بموجب التغير الدوري في الكفاية الحدية لرأس المال، وبالرغم من التعقيدات التي ترافق التغير في الكفاية الحدية لرأس المال، يبقى أساس حدوث التغيرات والدورات الاقتصادية هو حدوث الخلل في الكفاية الحدية لرأس المال[1].

ما يمز تفسير كينز للدورة الاقتصادية أنه في مرحلة الرواج الإقتصادي، تتضافر العوامل مجتمعة تدفع النمو الاقتصادي والتوسع للأعلى، ويكون لكل منها أثر تراكمي على الأخرى، إلى أن تصل إلى الذروة وهي أعلى نقطة في مرحلة الرواج الإقتصادي، لتفسح المجال للقوى الإقتصادية المعاكسة، هاته القوى وعلى عكس القوى التي تدفع باتجاه الرواج، فإنها تبدأ في الاحتشاد والتجمع بعد حدوث صدمة إقتصادية سالبة لا يهم مصدرها، أو مدى تأثيرها الأولي على القطاعات، إلا أن الثابت في النظرية الكينزية أنها تعتمد على السياسة المالية بالدرجة الأولى، وعليه فإن هاته الصدمة السالبة تكون في غالب الأحيان في تمويل المالية العامة أو هزات في الأصول المرتبطة بالمالية العامة كالسندات الحكومية، هاته الصدمة السالبة تكون قوية وكافية لعكس اتجاه الدورة الإقتصادية من مرحلة الرواج إلى الإتجاه الانكماشي، لتبدأ مرحلة الإنكماش، في حين أن مرحلة الانتعاش لا تتأثر بالصدمة الموجبة بل تعمل على تغيير الاتجاه الانكماشي، وبالتالي

[1] جون ماينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ، ترجمة إلهام عيداروس ، هيئة ابو ضبي للثقافة والتراث كلمة، ط01، سنة 2010 ، ص :348.

فالصدمة تختص بمرحلة الانكماش دون الرواج، وتكون قوية وتؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال وعلى الطلب الفعال أيضا[1].

يعرف كينز عند الاقتصاديين بأنه أول من أسس لعلم الاقتصاد السلوكي، وهو العلم الذي يأخذ في الحسبان ردود الفعل الايجابية والسلبية لدى الأعوان الاقتصاديين، وهي تلك المتغيرات التي لا يمكن قياسها ولا التنبؤ بها مستقبلاً، ولا حتى السيطرة عليها بالقدر الكافي، وعليه فكينز يضيف إلى العوامل الأخرى السابقة في تفسيره للدورة الاقتصادية، العامل السيكولوجي النفسي الذي لا يمكن قياساه أو التنبؤ به أو السيطرة عليه، وهو نابع من النفس البشرية وتعقيداتها، فالأعوان الاقتصاديون في مرحلة الرواج الاقتصادي خاصة في تعاملهم في الأصول المالية كالأسهم والسندات يتميزون بعدم العقلانية في استهداف الاستثمارات، وهو ما يعرف بسلوك القطيع، لأنهم دائماً وغالباً ما يقلدون ويتبعون المؤشر العام، وليس الموازنة بين المخاطر والعوائد، وعليه فإن حدوث صدمة مالية سالبة، يجعل الذعر ينتشر بسرعة كبيرة، وبما أن الوضع الاقتصادي يتصف بانعدام الثقة، فإن الأعوان الاقتصاديون يعمدون إلى تفضيل السيولة ما يعمق الأزمة الاقتصادية ويطيل عمر الدورة الاقتصادية، على إعتبار أن التشاؤم لدى الأعوان الاقتصاديون يزول تدريجياً وليس دفعة واحدة، حتى ولو أن ظروف الصدمة السالبة زالت نهائياً.

إن العامل النفسي السيكولوجي لدى الأعوان الاقتصاديون إلى جانب العوامل الأخرى، يكون له الأثر البالغ في حدوث الدورة الإقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه على مستوى المنشأة أو الشركة فإن الدخول في مرحلة الانكماش الاقتصادي، تعمل جاهدة على التخلص من فائض المخزون الموجود لديها، حتى ولو كان ذلك بسعر التكلفة، وعندما يتم تصريفه نهائياً يعود التفاؤل من جديد، ويبدأ قطاع الأعمال في التوسع من جديد، ليدخل الاقتصاد تدريجياً في مرحلة التوسع الاقتصادي.

ما يمكن أن نضيفه في الأخير، على اعتبار أن نظرية كينز هي نظرية جانب الطالب، وبما أن الطلب الكلي الفعال هو أساس النظرية الكلية الكينزية، حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والتشغيل، كما أن الاقتصاد يكون دون مستوى التشغيل الكامل، ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل معا، أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تؤدي

[1] جون ماينارد كينز، نفس المرجع السابق ، ص :349.

إلى وصول تشغيل إلى الذروة عندها ترتفع الأسعار ويتراجع الطلب الكلي، فيتناقص الإنتاج وتبدأ مرحلة الانكماش الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: نظرية المضاعف – المعجل في تفسير الدورة الإقتصادية.

تنطلق السياسة المالية ذات الخلفية الفكرية الكينزية من مبدأ الأخذ بالسياسة الموازنية التي تستهدف تحقيق نمو إقتصادي، من خلال التحفيز الإقتصادي الذي يكون مصدره الإنفاق العام بالدرجة الأولى، ولو أدى ذلك إلى الإنفاق أكثر من الإيرادات، من خلال الأخذ بالعجز الموازني المقصود، الذي يتجاوز التوازن المحاسبي في الموازنة العامة السنوية، إلى التوازن الإقتصادي العام، والعرض النقدي عن طريق السياسة النقدية بالدرجة الثانية، فكينز لا يرفض وجود السياسة النقدية، وإنما هو يبرز الحالة التي تكون فيها غير فعالة وهي حالة مصيدة السيولة وتفضيل السيولة اللانهائي من طرف الأعوان الإقتصاديين عندما يصل معدل الفائدة 0^+ ، عندما يكون جانب الثقة في سيرورة واتجاه الدورة الإقتصادية قد بدأ في الانحسار.

إن التوازن المالي في الوقت الحاضر غير ضروري، بل أصبحت الموازنة العامة تعتمد العجز المالي المقصود (المتعمد)، عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى على اقتصادها الدخول في مرحلة الركود الاقتصادي، ومن أجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الإنفاق حتى تزيد الاستثمارات وتخلق مناصب شغل كثيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتنعش المشاريع التي تشهد تأخراً أو انكماشا، الأمر الذي يسبب عجز في الميزانية، إلا انه يكون مقصوداً من طرف الحكومة التي تسعى إلى تخطي الأزمة الإقتصادية، وتحقيق نمو إقتصادي، نتيجة لهذا فقد استعملت الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة، تمويل التنمية عن طريق تكوين تغطية هذا العجز في اغلب الحالات، إلا انه يشترط في هذه الطريقة أن يستخدم لفترة مؤقتة لتنشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي[2]، من خلال عمل آلية المضاعف وآلية المعجل، التي نحن بصدد تفصيلها هنا .

هذا العجز المقصود في الميزانية يُمكِّن من التخلُّص من العجز الاقتصادي الناتج عن البطالة وفتور النشاط الاقتصادي، وإذا عاد التوازن الاقتصادي فإنه يميل إلى أن يعيد من نفسه توازن الميزانية (المالي)،

[1] عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، مطبعة العاني ، بغداد 1970 ،ص:212.

[2] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1999-2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص ص 142. بتصرف

ذلك أن التوسع في الاستهلاك والاستثمار يُؤدِّي من جهة إلى زيادة الإنتاج، وهذا يُؤدِّي بدوره إلى زيادة حصيلة الضرائب، ومن جهة أخرى يُؤدِّي اختفاء البطالة إلى توقُّف الإعانات التي تُقدِّمها الدولة، وهكذا تزداد إيرادات الدولة بينما تقلُّ نفقاتها، ويأخذ عجز الميزانية في التناقص شيئاً فشيئاً حتى يزول، ويعود التوازن المالي إلي الميزانية من جديد.

يمكننا تعريف المضاعف الكينزي على أنه: " عبارة عن زيادة أولية في الإنفاق الكلي عن طريق الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة إجمالية في الناتج القومي، وهي ناتجة عن الميل الحدي للاستهلاك*، وهذه الزيادة في الدخل القومي تكون مضاعفة وليست بنفس القيمة ،ومقدار هذه القيمة يتعلق بالميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً كان عدد مرات التضاعف في الناتج المحلي الإجمالي كبيرا" [1].

من خلال هذا التعريف نستنتج بأن المضاعف الكينزي البسيط هو القيمة العددية التي يتضاعف بها الناتج المحلي الخام، عندما يزيد الإنفاق العام أو الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة، أي أن $\Delta Y = \alpha \Delta G$، وهنا فإن هاته النظرية تنطلق في تفسيرها للدورة الإقتصادية، بأن الزيادة في الإنفاق العام بالدرجة الأولى، والتي تؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي الفعال من خلال السياسة المالية التعويضية التي تقوم على مبدأ تعويض الطلب الناقص الذي تناقص من خلال تراجع الطلب الاستهلاكي للأفراد خاصة، أو من خلال الإنفاق العام الاستثماري، من خلال السياسة المالية التحضيرية، والذي يعمل في الأساس على تحضير الإقتصاد ليعمل ذاتياً، بعد أن يحصل على جرعات محددة ودفعة من الإنفاق العام تجعله يعود للعمل الذاتي تدريجياً، وبالتالي عكس اتجاه الدورة الإقتصادية إلى الإتجاه التصاعدي.

نشير هنا إلى أن المضاعف ينطلق من فرضيتان أساسيتان هما[2]:

❖الأسعار والأجور تؤخذ على أنها مفروضة أو ثابتة على المدى القصير ،بحيث تأتي كافة التكيفات للهزات من خلال الناتج والعمالة، ونشير هنا إلى أن الإنفاق العام من خلال المضاعف يعمل على إصلاح

* هو المعامل الذي يزيد به الإستهلاك عندما يزيد الدخل المتاح بوحدة واحدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2010، ص:158.

[2] بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية للنشر ، ط15 ، الأردن 2006 ، ص.ص: 480 -489.

وتعويض القطاع الاستثماري في امتصاص العمالة المعطلة التي خرجت من الإنتاج بفعل الإنكماش، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز التنمية الإقتصادية.

❖ مرونة الجهاز الإنتاجي، وهنا نكون أمام فرضية التشغيل الناقص، بحيث يكون الجهاز الإنتاجي قادراً على تعديل قدراته الإنتاجية، إذا ما كان هناك طلب إضافي، وإلا انعكس الأمر سلباً، ففي حالة عدم مرونته، سيؤدي هذا إلى تعويض النقص من خلال الاستيراد، الأمر الذي يجعل التنافسية المحلية في خطر وقد يؤدي مع مرور الوقت إلى انحلال القطاع الإنتاجي برمته.

ما نضيفه هنا أنه ليس في كل الأحول آلية المضاعف هي التي تقوم بمعالجة أزمة الانكماش في الدورة الاقتصادية، ففي الدول النامية غالباً ما يكون هناك إعتماد على ريع الموارد الطبيعية، كما أنها تشهد حالة من الانحلال المتزايد في القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، ما يجعلنا أمام حالة معقدة، فيكون الإنفاق العام غير محفز للنمو الإقتصادي، في حين أن النمو الإقتصادي يقود إلى مزيد من الإنفاق العام كما أن المضاعف يكون أقل من الواحد الصحيح، ما يجعل النظرية العامة نظرية خاصة وليس نظرية عامة كما يرى كينز.

هذا بالنسبة للمضاعف، أما بالنسبة للمعجل فهو ينطلق من مبدأ أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، و أن التغير في الدخل يعتمد على المعجل (Accelerator) الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات نسبية أكبر في الطلب على المعدلات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها"[1].

كما يمكن شرح المضاعف على أن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار،والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل[2].

يتم التفاعل بين المضاعف والمعجل من خلال مبدأ عمل كل منهما، فالمضاعف يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بفعل السياسة الاستثمارية التوسعية، والتي يتولد عنها فائض طلب يسعى المنتجون إلى تلبيته، وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية، فتكون المحصلة زيادة الطاقة الإنتاجية بفعل الأثرين معا[1].

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات مرجع سبق ذكره ، ص: 181.

[2] محمد فرحي ، التحليل الإقتصادي الكلي "الجزء الأول الأسس النظرية" ، دون دار نشر، د ت، ص .ص: (202 – 203).

وينص نموذج المضاعف – المعجل في تفسير الدورات الاقتصادية على أن الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبارتباطها بنظرية الإستثمار المعروفة بالمعجل والذي يولد تقلبات دورية في العرض نتيجة سعي المنتجين إلى تغطية الطلب المتزايد[2].

المطلب الثالث: نظرية قصور وتباطؤ الإستهلاك:

لم يكن كينز هو أول الإقتصاديين الذين أشاروا إلى أهمية الطلب الكلي، أو بصيغة أخرى من تنبهوا إلى أهمية الطلب الإستهلاكي في تحريك الدورة الإقتصادية، والخروج من الانكماش الاقتصادي، فقد سبقه في ذلك سيسموندي وبرودون وماركس وغيرهم[3]، ممن نادوا بأن قصور الاستهلاك وتباطئه وانخفاضه عن مستوى العرض الكلي، يؤدي إلى تعطيل الدورة الإنتاجية وبالتالي تباطؤ النمو الإقتصادي.

نظرية النقص في الإستهلاك لا تنتمي إلى المدرسة الكينزية، لأنها عاصرت الفكر الكلاسيكي، وقد تنبه منظروها إلى دور الطلب الكلي في الدورة الاقتصادية، وقد اتخذوه حجة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، لأن منظروها من معارضي النظام الرأسمالي، إلا أنهم لا ينتمون للفكر الاشتراكي، وما يميز هاته النظرية عن النظريات الأخرى التي أوردناها في هذا الفصل هي أنها لا تأخذ الدورة الإقتصادية بمراحلها الأربعة، وإنما تأخذ الدورة الإقتصادية على مرحلة الإنكماش الاقتصادي فقط، أو بصيغة أخرى مرحلة الأزمة الإقتصادية فقط، وتعمل على تقديم تفسيرات وتدابير للخروج منها، وتشير هنا إلى أهمية الطلب الكلي الإستهلاكي في تحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي الخروج من الأزمة الاقتصادية.

ونشير هنا إلى أن هذه النظرية لا تهتم بحدوث الأزمة الإقتصادية وأسبابها، كما أنها لا تأخذ بمبدأ الصدمة السالبة من أجل حدوثها، وتنطلق مباشرة في تحليل إمكانية الخروج من الأزمة الاقتصادية، هاته النظرية وبالرغم من أنها جاءت في عز انتصارات المذهب الكلاسيكي، إلا أنها تخرج عليه تماما، وبالتالي تكون سباقة إلى رفض الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية، وأهما العرض الكلي هو الأساس ومرونة الأجور والأسعار ودورها في التشغيل، فنظرية نقص الاستهلاك، ترى أن الأزمة الاقتصادية ومرحلة الانكماش الاقتصادي في الدورة الإقتصادية، تعود إلى عدم قدرة المستهلكين على شراء المنتجات الصناعية

---

[1] ضياء مجيد موسوي ، أسس علم الإقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص.ص: (159-185)

[2] بول ساموبلسون،مرجع سبق ذكره ، ص:590 .

[3] حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق ، ط04 ، القاهرة 1995 ،ص:87.

وهي بذلك تنطلق من فرضية جمود الأجور والرواتب في الأجل القصير والمتوسط، فالأجور حسبها تميل إلى الجمود، وبذلك فإن العمال وهم المستهلكون الأساسين لا يستطيعون مواكبة زيادة الإنتاج الناتج عن الثورة الصناعية، هذا الأمر سيؤدي مع مرور الوقت إلى قصور الاستهلاك عن مواكبة الإنتاج، ما يؤدي إلى الدخول في مرحلة الأزمة، الناتجة عن قصور الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم قدرة المشروعات على تصريف منتجاته[1]، كما نشير إلى أن الأزمة قد تحدث نتيجة الطفرة التكنولوجية، والتي لا يصاحبها زيادة في الاستهلاك، وعليه يتزايد فائض المخزون لدى المشروعات الإقتصادية وتحدث الأزمة.

وبما أن نظرية نقص الإستهلاك عاصرت النظرية الكلاسيكية، التي تأخذ بأن الاستهلاك متغير متبقي، بعد تحديد مستوى الإدخار، وبالتالي فإن الاستهلاك يتميز بنوع من الثبات في المدى المتوسط والقصير، نتيجة ثبات العادات الاستهلاكية، والتي بدورها تؤدي إلى ثبات دالة الاستهلاك، من جهة أخرى فإن النظرية ونتيجة معاصرتها للثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، الذي يحفز على المزيد من التوسع في الاستثمار المدفوع بدافع الربح من المنتجين، ما يؤدي إلى نمو كبير في الإنتاج وجانب العرض، أكبر بكثير من ذلك النمو المحقق في جانب الطلب أو الاستهلاك.

كما أن النظرية تشير إلى إرتفاع الأجور يكون بعدة مدة من ارتفاع مستوى الأسعار، لأن إرتفاع الأجور يأتي نتيجة ضغط النقابات العمالية، بعد ارتفاع الأسعار، وعليه فإن ارتفاع الأسعار قبل ارتفاع الأجور يكون قد أدى بالمنتجين على زيادة إنتاجهم بدافع تحقيق الإرباح قبل ارتفاع الأجور وبالتالي التكلفة، وبالتالي المزيد من الاستثمار والتوسع في الإنتاج وبالتالي تحدث الأزمة الإقتصادية .

من جهة أخرى فإن التوسع في الدائرة الائتمانية، تحفز على زيادة الاستثمار وليس الاستهلاك الذي يعاني قصوراً عن العرض الكلي، لأن مزيداً من القروض يعني مزيداً من الإنتاج وليس مزيداً من الاستهلاك، ناهيك عن تدوير وإعادة استثمار الأرباح من طرف المنتجين بدل توزيعها، ما يؤدي إلى مزيد من عرض السلع الاستهلاكية، التي لا يقابلها الزيادة الملائمة في القوة الشرائية، ما يدعم قصور الاستهلاك وانتشار وتوسع أزمة الانكماش الاقتصادي والوصول إلى مرحلة الركود.

[1] اسماعيل محمد هاشم ، النقود والبنوك ، المكتبة العربية ، مصر 2005، ص:244.

المبحث الثاني: نظرية شومبيتر، ونموذج الدورات العينية في تفسير الدورات الإقتصادية (إقتصاديات جانب العرض).

في هذا المبحث نتطرق إلى نظريات جانب العرض، والتي تأخذ بمبدأ الصدمة في جانب العرض، والتي تكون كفيلة بإحداث تقلبات وتذبذبات في الناتج المحلي، وعلى رأسها التطور التكنولوجي وغيرها، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: نظرية شومبيتر في تفسير الدورات الإقتصادية.

تسمى نظرية موجات الاختراعات والتجديد، أو " التحطيم الخلاق"، نظر لها الإقتصادي الألماني شومبيتر 1883 – 1950م، وتقوم النظرية على أساس أن الدورات الإقتصادية تحدث نتيجة ظهور اختراع جديد يستتبع اختراعات أخرى ناهيك عن تقليده من قبل المنافسين، وعليه فإن الاقتصاد عند ظهور الاختراع الجديد يشهد تطوراً متزايداً ونمواً، إذا ما وسعنا دائرة وجود الاختراعات في جميع القطاعات، وعليه فالنمو الإقتصادي يتزايد بفعل تتالي ظهور هاته الاختراعات، إلا أن هناك حد معين يتشبع فيه السوق من هاته الاختراعات ويقل الطلب عليها ويتراجع إنتاجها، وما يترتب عن تراجع الانتاج من انكماش وتسريح لليد العاملة وغيرها، وهنا تحدث الصدمة السالبة ويبدأ الإقتصاد في مرحلة الانكماش.

الفرع الأول: تقديم النظرية.

ينطلق شومبيتر من دورة حياة المنتوج، ومدى تأثيرها على القطاع الصناعي، من حيث توفير فرص العمل الجديدة للاستثمار، المتأتي بالدرجة الأولى من الاختراعات والابتكارات في الجانب التقني، الذي بدوره تكون له آثار إيجابية على الإنتاج، ما يؤدي إلى حالة من الرواج الاقتصادي في الإقتصاد، ويرى شومبيتر أن الرأسمالية تتصف بخاصية التطوير والتجديد الآلي لنفسها، وبذلك فإن اعتمادها على الابتكار والاختراع المتواصل في المجال التقني، المتأصل والمتجذر في الرأسمالية، وخاصة الصناعية المتقدمة، التي تعتمد على الابتكار والتطوير، كل هذا التطور التقني في مجال الإنتاج، كافي بحد ذاته لإحداث تقلبات في النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: فرضيات النظرية.

ينطلق شومبيتر في نظريته لتفسير الدورة الاقتصادية، من العديد من الافتراضات، التي يبني عليها تحليله في تفسير التقلبات الاقتصادية في الاقتصاد، هاته الفرضيات نفصلها على النحو الأتي:

1. ينطلق شومبيتر من فرضية أن الإقتصاد في حالة السكون، أي أنه يلغي عامل الزمن المتحرك، وبذلك فهو يقتطع فترة زمنية محددة، بناءاً على معايير محددة، من خلالها يبني تحليله للتقلبات في النشاط الاقتصادي، وحجته في ذلك أن أي اختراع أو ابتكار أو تطوير، يكون في فترة زمنية محددة[1].

2. ينطلق شومبيتر من فرضية أن ظهور أي ابتكار أو اختراع أو تطوير في فترة زمنية محددة، يؤدي بالأعوان الإقتصاديين إلى تعديل تفصيلاتهم في الحيز الزمني حول الظروف المستقبلية، إذ أن هذه الاختراعات الجديدة، بمجرد دخولها حيز التطبيق في العملية الإنتاجية، تبدأ المتغيرات الإقتصادية تتحرك على نحو غير متوقع، وبالتالي تصبح هناك حالة من عدم التأكد حول الظروف المستقبلية وبالأخص فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج والأسعار، ومع ظهور منتجات جديدة وأساليب إنتاجية جديدة يؤدي ذلك إلى تتابع حالتي الرواج ولإنكماش أي حدوث دورات إقتصادية[2].

3. ينطلق شومبيتر من فرضية مبدأ الصدمة في الحيز الزمني الساكن، الناتجة عن الاختراع، الذي يرى شومبيتر أن مفهومه أوسع حيث يشمل أنواع جديدة من المنتجات، و فتح أسواق جديدة، و ظهور موارد جديدة، أو حتى ظهور أشكال جديدة للمنشآت الصناعية مثل الإندماج بين عدد من المنشآت الصناعية، ناهيك عن أن هاته الاختراعات تكون على نطاق واسع، كاف لإحداث تقلبات في الناتج المحلي الخام نتيجة توسع قطاع الأعمال، كما أن الأعوان الإقتصاديين يضطرون لتعديل أساليب وفنون الإنتاج لديهم من أجل التكيف مع الواقع الجديد، كما أن هاته الاختراعات والتغيرات في الفنون الإنتاجية تكون عبر فترات زمنية متفرقة[3].

4. ينطلق شومبيتر من فرضية الإقتصاد في وضعية السكون يكون عند مستوى التشغيل الكامل، وأن الاختراعات الجديدة الطارئة هي التي تقوم بإحداث التقلبات في النشاط الإقتصادي، كما يفترض شومبيتر

[1] محمد البنا، التخطيط والتنمية الإقتصادية، جامعة المنوفية، بيروت،1992 ، ص : 63.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، مصر،1998 ، ص : 335.

[3] Schumpeter -Capitalism Socialism and Democracy- George Alle & Unwin, New York,1942, P99.

أن هذه الاختراعات تتصف بعدم الانتظام في ظهورها، بحيث أن ظهورها يكون من فترة لأخرى، نتيجة التطوير والابتكار، وهي كافية لحدوث موجات من التوسع و الركود للنشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني: تحليل شومبيتر للدورة الإقتصادية.

ينطلق شومبيتر في تحليله للدورة الإقتصادية من نظرية دورة حياة المنتوج، والتي تنص على أن المنتوج يمر بأربعة مراحل، أولها ظهور **المنتج كاختراع تكنولوجي جديد** يكتسب من خلاله ميزة تنافسية، تؤدي إلى انتشاره بسرعة كبيرة، مما يحقق وفرة مالية للقطاع المنتج له، وهنا فإن مفهوم الاختراعات لا يقتصر فقط على التغير في الأساليب الفنية للإنتاج ، مما يؤدي إلى حدوث موجات توسع في المرحلة الأولى، بحيث تتميز هاته المرحلة بتوسع قطاع الأعمال بدرجة كبيرة، ناتجة عن إرتفاع الطلب الإستهلاكي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ما يجعل قطاع الأعمال يتحرك توسعاً من جديد على إعتبار أن ما يحركه بالدرجة الأولى هو تعظيم الأرباح، وبالتالي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم من أجل تلبية الطلب المتزايد، وهو ما يزيد من معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات[1]، كما أن التوسع في قطاع الأعمال يؤدي إلى رفع مستوى الإستثمار، سواء الجديد أو ألإحلالي، ومن جهة أخرى فإن هذا التوسع في قطاع الأعمال، يؤدي إلى امتصاص البطالة، ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى القطاع الاستهلاكي فيزيد الإستهلاك بالدرجة الأولى أكثر ما من زيادة الإدخار، الذي يزداد بمعدل متناقص كنتيجة لارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي بالعائلات إلى تعديل تفضيلاتهم في الحيز الزمني في ظل ارتفاع الأسعار إلى تفضيل الإستهلاك على الإدخار، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والعائد لدى القطاع المالي[2]، وهذا كافي بحد ذاته لإحداث تقلبات في النشاط الإقتصادي.

ثم تأتي موجة من الركود والإنكماش في **المرحلة الثانية** وهي **مرحلة الإشباع** :في هذه المرحلة يبدأ المنتج بفقدان أهميته التي كان يتمتع بها في بداية ظهوره في السوق، وهي مرحلة تقليده من قبل المنافسين، يبدأ في التراجع تدريجياً إلى أن يندثر تماماً، إذ ترتفع نفقات التسويق وتزداد المنافسة بين المنتجين، ويقابل ذلك استقرار أو انخفاض المبيعات، وكذلك تقل معدلات الأرباح لشدة المنافسة وارتفاع التكاليف، ثم تأتي

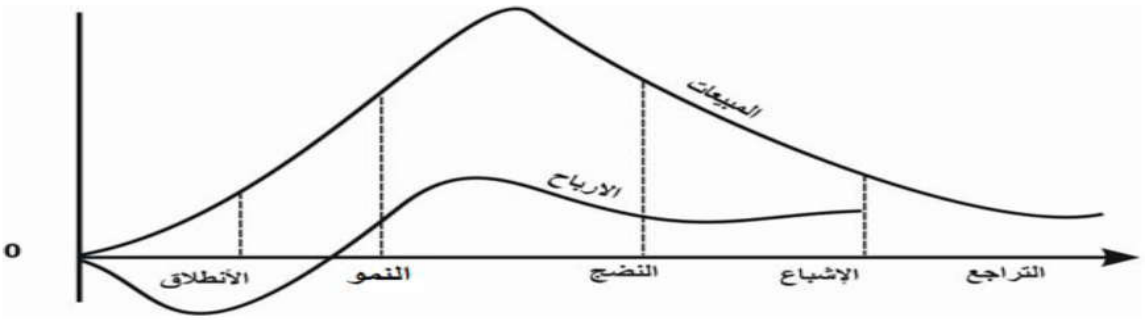
[1] نسيب الخازن، مبادئ علم الإقتصاد، دار مكتبة الحياة، لبنان، د ت، ص: 141.

[2] إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص:209.

مرحلة التدهور: والتي تعد آخر مراحل حياة المنتج، حيث تبدأ المبيعات الإجمالية بالانخفاض التدريجي، أو الإنخفاض الحاد، ويتم ذلك نتيجة تحول بعض المتعاملين عن استعمال المنتج، وذلك لعدد من العوامل في مقدمتها التقادم التكنولوجي الذي يجعل المنتج خارج التداول أو ظهور منتجات جديدة ذات منافع أفضل من المنتجات الحالية[1].

وهنا يكمن الخطر، بحيث أنه ما لم تكن الاختراعات متتالية تمكن على الأقل من المحافظة على نفس الطفرة المالية قصيرة الأجل، التي وَلَّدَها الاختراع التكنولوجي المندثر، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق إختلالات على المدى المتوسط والطويل الأجل، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم 01– 02: شكل يبين مراحل دورة حياة المنتوج في تفسير الدورات الإقتصادية.



المصدر: محمد سمير جلاب - مرجع سبق ذكره – ص95

في هاته المرحلة، فإنه حسب شومبيتر ، فإن هاته الصدمة تؤدي إلى تسارع الأحداث لتنتقل من قطاع لآخر، إلا أن ما يميز هاته المرحلة أن الصدمة في أي قطاع سرعان ما تنتقل إلى قطاع الأعمال، فيبدأ في الإنكماش نتيجة هاته الصدمة السالبة، وهو ما يؤدي إلى تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي الى تراجع القطاع الإستهلاكي، بحيث يعدل القطاع تفضيلاته ويتجه إلى الإدخار عوض عن الإستهلاك، وهو ما يعمق الخلل في قطاع الأعمال الذي يعاني من تراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية[2]، كما تتميز الدائرة المالية بتراجع في حركيتها من خلال انخفاض الطلب على الائتمان وتراجع الأداء في الأسواق المالية،

[1] محمد سمير جلاب، إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر مرجع سبق ذكره، ص.ص:94-95.

[2] طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص:152.

كما أنه في هاته المرحلة تزيد المخاطر بالنسبة إلى الدائرة المالية أكثر من زيادة الأرباح، ما يؤدي بها إلى إستبعاد العديد من الأدوات والآليات المالية المستخدمة في التمويل نتيجة إرتفاع المخاطرة المالية في التعامل بهاته الأدوات، وهو ما يعمق الأزمة.

من خلال هذا التحليل، يتبين أن نظرية شومبيتر تركز على الصدمات المتأتية من التغير التكنولوجي، الذي يكون كافيا لإحداث تقلبات في الناتج المحلي الخام والبطالة والمستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: نظرية دورات الأعمال العينية.

يطلق على هذه النظرية في الفكر الأنجلو سكسوني بمصطلح دورات الأعمال العينية أو اسم نظرية الدورات الاقتصادية العينية، حيث تمثل هذه النظرية امتداداً للفكر النيو كلاسيكي الذي ظهر خلال سبعينيات القرن الماضي، والتي تعود أفكارها الأولى على يد "فيلبس" عام 1968 والذي تركز حول بحث الدورات الاقتصادية داخل إطار توازني والذي تبلور على يد "لوكاس" عام 1972 في شكل نموذج متكامل "نموذج دورات الأعمال المتوازنة" تأسس على فكرة التخيير أو المفاضلة بين العمل والراحة داخل حيز زماني محدد، بحيث تفسر التقلبات على أساس ما يشيعه أطراف الإقتصاد من تصرفات تتعلق بالتفسير الخاطئ لتطورات النقود نتيجة نقص المعلومات، مثل هذه الفكرة وأفكار أخرى تمثل الخيوط الأولية التي درسها رواد نظرية الدورات العينية وبنو عليها نماذجهم.

الفرع الأول: فرضيات نظرية دورات الأعمال العينية.

تقوم نظرية دورات الأعمال العينية على عدة فرضيات أهمها:[1]

- ❖ الأعوان الإقتصادية يسعون إلى تعظيم منفعتهم تبعاً للموارد المتاحة.
- ❖ لأعوان الإقتصادية يشكلون توقعاتهم على تناظر المعلومات، أي كل المعلومات متوفرة وبالتالي التوقعات تكون عقلانية.
- ❖ مرونة الأسعار هي التي تحقق التوازن (التصحيح المستمر للأسواق).
- ❖ تذبذبات الإنتاج والتشغيل تكون محددة بمتغيرات عشوائية وعوامل حقيقية، مثل الصدمات التكنولوجية.

[1] Brian Snowdon -la pensée économique - ediscence international -paris,1997- p268.

- ❖ التذبذبات في التشغيل تعكس تغيرات إرادية في ساعات العمل، هذه الأخيرة التي تعتمد على الإحلال بين العمل والترفيه ويكون ذالك على أساس مستوى الأجور.
- ❖ عدم التميز بين المدى القصير والمدى الطويل وبين التذبذب والميل.
- ❖ السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية أي أن النقود محايدة.
- ❖ أهم المتغيرات التي تركز عليها مدرسة الدورة الإقتصادية الحقيقية هي إدخال عامل التحفيز، وأن الصدمات التكنولوجية تعوض الصدمات النقدية.

نستخلص من هذه الفرضيات أن نظرية دورات الأعمال العينية ترى أن العوامل الحقيقية هي التي تؤثر على العوامل النقدية، إلى جانب أن الصدمات وخاصة التكنولوجية منها هي التي تتسبب في حدوث الدورة الإقتصادية، وذالك لاعتبارها أن النقود محايدة وغير فعالة وتبرر ذالك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى إرتفاع الدخل وبالتالي إرتفاع حجم المبادلات، هذه الأخيرة تؤدي إلى إرتفاع الطلب على النقود وبالتالي زيادة عرضها لتلبية إحتياجات الطلب.

الفرع الثاني:آلية تحرك الدورات الإقتصادية وفقاً لنظرية دورات الأعمال العينية.

تتمثل الصدمة الأولية المحركة للدورة الإقتصادية وفقاً لهذه النظرية في التغيرات في الإنتاجية التي تحدث نتيجة للصدمات التكنولوجية، و هذه النظرية لا تنكر وجود مصادر أخرى للصدمات مثل الاضطرابات الدولية، و الحروب، و تغير المواد الخام الرئيسية، و الظروف المناخية ...إلخ، فكل هذه العوامل تؤثر على الإنتاجية وبالتالي على العرض، و لكن هذه النظرية تعظم من دور التغيرات التكنولوجية كمصدر أساسي لحدوث الدورة الإقتصادية، حيث أن التغير التكنولوجي في بعض الأحيان يكون سريعاً وتبعاً لذلك تنمو الإنتاجية على نحو سريع، و لكن في أحيان أخرى يكون هذا التطور بطيئاً وبالتالي تنمو تبعاً لذلك الإنتاجية بمعدل منخفض.[1]

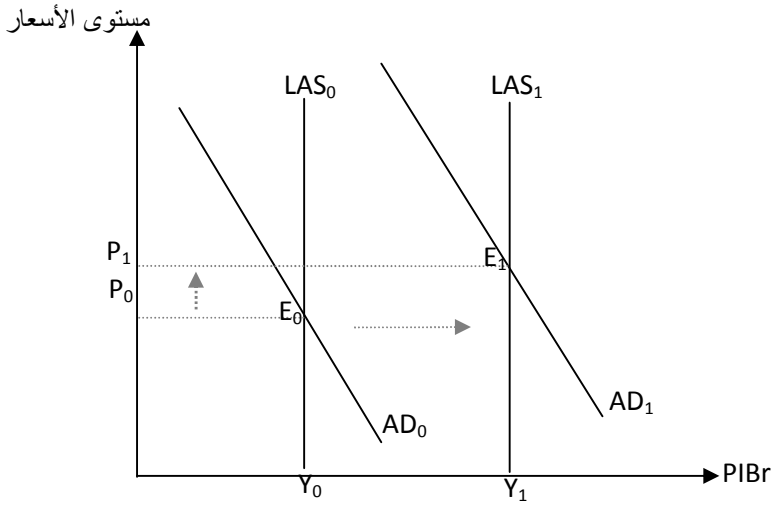
فترض لبداية تحرك الدورة الإقتصادية حدوث صدمة عينية موجبة مثل حدوث تطور تكنولوجي، التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، و بالتالي يتوقع المنتجون المزيد من الأرباح، فيتزايد الطلب على الإنفاق الاستثماري من جهة ويتزايد الطلب على العمالة من جهة أخرى، و تؤدي هذه الصدمة التكنولوجية

[1] بونوة سمية، علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص:58 .

الموجبة إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حتى إذا لم تتزايد معدلات التشغيل، وذلك يرجع إلى تزايد إنتاجية عنصر العمل نتيجة لهذا التطور التكنولوجي.

ويمكن أن نوضح ذالك من خلال نموذج توازن الطلب الكلي والعرض الكلي على النحو الآتي:

الشكل رقم 02– 02: يبين مرحلة التوسع وفقاً لنظرية دورات الأعمال العينية.



المصدر: بونوة سمية، علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص:58.

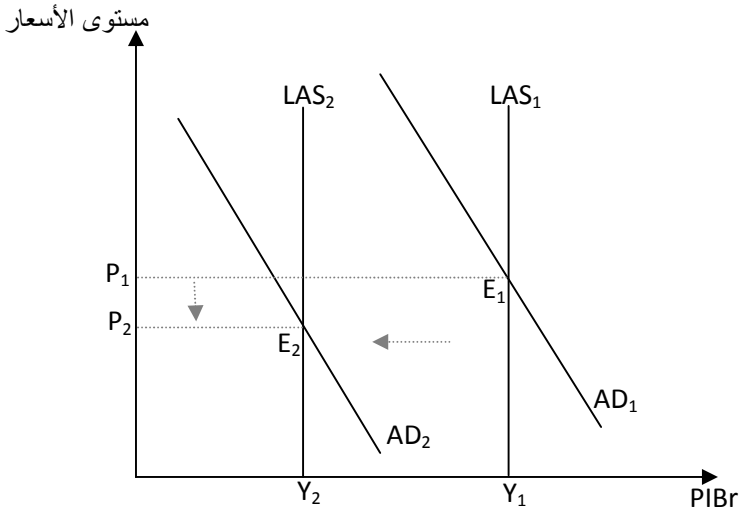
يوضح شكل أعلاه أنه في حالة التوسع و بإفتراض أن الإقتصاد عند الوضع التوازن E_0 حيث يتقاطع كل من منحنى الطلب الكلي، AD_0 ومنحنى العرض الكلي طويل الأجل، LAS_0 فعند حدوث صدمة عينية موجبة تؤدي إلى تزايد الإنتاجية فيتزايد الإنفاق الإستثماري فينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من AD_0 إلى AD_1، ومن جهة أخرى تتزايد معدلات التشغيل فيتزايد الإنتاج الكلي، وينتقل منحنى العرض الكلي طويل الأجل جهة اليمين من LAS_0 إلى LAS_1 وبالتالي يتوازن الإقتصاد الوطني عند الوضع، E_1 حيث يتزايد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_0 إلى Y_1، ويتزايد المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1.

وعندما تحدث صدمة عينية سالبة مثل الفترة التي تلي مباشرة تطبيق أسلوب فني جديد حيث يواجه بعض العمال والمنشآت الصغيرة صعوبة تطبيقه، أو حدوث تزايد في الأسعار المواد الخام، فهنا تنخفض الإنتاجية وبالتالي يتوقع المنتجون إنخفاض الأرباح فينخفض الطلب الاستثماري وكذلك ينخفض الطلب على عنصر العمل، وفي هذه الحالة مع إنخفاض الأجور يفضل العمال ساعات الراحة حاليا و العمل في المستقبل، وذلك لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة، أي يقل عرض العمل و تنخفض مستويات

التشغيل، وبالتالي فالأثر النهائي يتمثل في أنه مع حدوث إنخفاض الإنتاجية يقل الطلب الاستثماري، فينخفض الطلب الكلي، و ينخفض المستوى العام للأسعار، ومع إنخفاض التشغيل يقل الإنتاج الكلي، و بالتالي ينخفض العرض الكلي و مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و تعم حالة الركود الإقتصادي.

ويمكن أن نوضح ذالك من خلال نموذج توازن الطلب الكلي والعرض الكلي على النحو الآتي:

الشكل رقم03-02: يبين مرحلة الإنكماش وفقاً لنظرية دورات الأعمال العينية.



المصدر: بونوة سمية – مرجع سبق ذكره – ص59.

يوضح شكل أعلاه أنه في حالة الركود الإقتصادي، و بافتراض أن الإقتصاد الوطني عند الوضع E1 حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي، AD1 ومنحى العرض الكلي طويل الأجل، LAS_1 وعند حدوث صدمة عينية سالبة فهذا يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية والإنفاق الاستثماري، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليسار من AD_1 إلى AD2 ومن جهة أخرى تنخفض معدلات التشغيل و الإنتاج الكلي، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي طويل الأجل جهة اليسار من LAS_1 إلى، LAS_2 ويتوازن الإقتصاد الوطني عند النقطة، E_2 حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من Y_1 إلى Y_2، و ينخفض المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 .

المبحث الثالث: النظريات النقدية في تفسير الدورات الإقتصادية.

تطرق رواد المدرسة النقدية إلى تفسير الدورات الإقتصادية، وقد اختلف روادها من حيث التغيرات الكفيلة بإحداث الدورات الإقتصادية، إلا أنهم اتفقوا على أن الدورات الإقتصادية تعود إلى الاختلالات التي تحدث نتيجة تغير أو تأثير المتغيرات النقدية والسياسة النقدية، وعليه فإننا هنا نتطرق إلى نظريتي هاوتري وويكسل اللذان يأخذان الدورات الإقتصادية على أن مردها التغير في سعر الفائدة، لنتطرق بعدها إلى نظرية فريدمان، والذي يرجع الدورات الإقتصادية إلى عرض النقود وسرعة دوران النقود، لنتطرق بعدها إلى نظرية لوكاس، والذي يرجع الدورات الاقتصادية إلى جمود الأثمان والرواتب والتي تكون كافية لإحداث الدورات الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرية هاوتري ونظرية ويكسل في تفسير الدورات الإقتصادية.

في هذا المطلب نتطرق الى نظريتين تأخذان متغير سعر الفائدة على أنه المسبب الرئيسي للدورات الإقتصادية وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: نظرية هاوتري ودوران المخزون في تفسير الدورات الإقتصادية.

تعتبر هذه النظرية من أشهر النظريات التي ترجع ظاهرة الدورات الإقتصادية إلى عوامل نقدية بحتة، حيث يعود سبب الدورة الاقتصادية إلى التغيرات في سعر الفائدة وانعكاساتها في تغير الكمية المرغوبة منها في المخزون السلعي والسبب في ذلك قيام البنوك التجارية بالتوسع الائتماني يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يدفع المستثمرين نحو زيادة حجم المخزون والاقتراض وهذا ينعكس في الزيادة في الطلب الاستهلاكي والاستمرار بالتوسع مما يجعل أسعار الفائدة ترتفع من جديد وانخفاض المخزون من المبيعات ويبدأ الانكماش وينخفض الدخل[1].

حيث تؤكد هذه النظرية أن هذه التغيرات في السلوك الإستهلاكي وأوجه الإنفاق بصفة عامة يحدث نتيجة للتغيرات في كمية النقود، حيث أن زيادة عرض النقود تعمل على تحفيز النشاط الإقتصادي في حين أن خفضه يؤدي إلى أثار انكماشية، وتعتمد هذه النظرية على فرض رئيسي وهو أن الإئتمان

[1] صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويتي، الكويت،الطبعة الثانية، 1983ص:474

المصرفي هو الوسيلة الأساسية من وسائل الدفع أو التمويل، ومن ثم فإن النظام المصرفي يتحكم وبشكل كبير في العرض النقدي، وبالتالي في النشاط الإقتصادي[1].

ويرى هاوتري أن التوسع في المخزون السلعي من جانب مؤسسات الإعمال يؤدي إلى بدء حركة توسع تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق، وهي التي تقوى وتزداد بالمزيد من الاقتراض من البنوك، بيد أن هذا الانتعاش يصل إلى نهايته في وقت ما، عند ذلك تجد البنوك إنها على وشك استنفاذ الاحتياطيات السائلة لديها، مما يدفعها ذلك إلى اتخاذ إجراءات من شانها رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان، وان ذلك كله يرغم رجال الأعمال على الحد من الطلب على المخزون السلعي، ومن هنا تبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق، وتستكمل الدورة مراحلها بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد[2].

الفرع الثاني: نظرية ويكسل وسعر الفائدة في تفسير الدورات الإقتصادية:

ينطلق ويكسل في تفسيره للدورات الإقتصادية من خلال التفرقة بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة الفعلي، حيث تعتمد البنوك في إقراضها على سعر الفائدة الفعلي والذي يتحدد في أسواق المال في لحظة زمنية معينة، بينما سعر الفائدة الطبيعي هو العائد أو الربح الذي يأمل المستثمرون الحصول عليه من خلال نشاطهم الاستثماري، والذي ينعكس على التوسع في الإئتمان المصرفي ويزيد من رواج الأنشطة وانتعاش الأعمال، والعكس يؤدي إلى الإنكماش والتراجع حتى مع تساويهما، لأن الإستثمار يتساوي مع الإدخار، والطلب الكلي مع العرض الكلي وعندها تميل أسعار السلع والأجور إلى الثبات[3].

ولا يغفل ويكسل دور التغير في الإستثمار في أن يكون هو القوة الدافعة لحدوث رواج في النشاط الإقتصادي، فعندما يكون هناك توقع لتحقيق المزيد من الأرباح من الاستثمارات الجديدة يزداد الإئتمان، ولكن يؤكد ويكسل أن حدوث هذا التوسع واستمراره يتوقف على قدرة البنوك على إعطاء المزيد من الإئتمان لتمويل هذه الاستثمارات الجديدة، وبالتالي يؤكد أهمية العوامل النقدية في استمرار هذا التوسع[4].

---

[1] خضير عباس المهر، التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عماد شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، 1981،ص:113.

[2] حسين عمر، مبادئ المعرفة الإقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، ص:554

[3] النوبي جيلالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات–الواردات)، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014، ص:88.

[4] بونوة سمية، علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)، مرجع سبق ذكره ، ص:33.

هكذا ينتاب الإقتصاد حركات تراكمية متتالية من إرتفاع الأسعار وانخفاضها، نتيجة لأثر تغيرات سعر الفائدة الفعلي عن سعر الفائدة الطبيعي، لقد أفادت فكرة الحركة التراكمية التي لم تكن معروفة من قبل في تحليل الدورات الإقتصادية التي تحدث في الإقتصاد الوطني، فالحركة التراكمية نحو الإرتفاع تشبه إلى حد كبير فترة التوسع والانتعاش الإقتصادي، والحركة التراكمية نحو الإنخفاض تشبه فترة الركود والانكماش الدوري التي تصيب الإقتصاد الوطني[1].

المطلب الثاني: النظرية النقدية لـ"فريدمان"في تفسير الدورات الإقتصادية

إن العوامل الحقيقية وخاصة المتعلقة بالاستثمار تلعب دوراً أساسي في توليد الدورات الإقتصادية، حيث لاحظ العديد من الإقتصاديين أن الإقتصاد الأمريكي شهد العديد من حالات الركود بعد الحرب العالمية الثانية، ناتجة عن بعض التغيرات في السياسة النقدية، فمع إتباع السياسات النقدية الانكماشية لمحاربة التضخم أدى ذلك إلى حدوث حالة ركود[2].

وينطلق فريدمان في تفسير الدورة الاقتصادية على فكرة (النقود وآلية انتقال آثارها)، حيث افترض عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار، ولكن دخول البنك المركزي السوق المالية وقيامه بزيادة عرض النقد من خلال مشترياته للسندات سوف يؤدي إلى آثار مضاعفة، فأسعار الأوراق المالية تزيد وبذلك ينخفض العائد ويتغير تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور هذه الحالة الناس يحوزون مزيد من النقود وكمية اقل من الأوراق المالية وبما أن الجمهور لا يرغب في حيازة هذه النقود الكثيرة فأنهم يتجهون إلى إعادة ترتيب محافظهم المالية حتى يخفضوا حيازتهم النقدية فقد يلجئوا إلى شراء أوراق مالية رائجة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض عائدها، وهذا ما يدفع الناس إلى زيادة الطلب على الأصول الأخرى مثل الأسهم والأصول العينية وهذا ما يدفع إلى زيادة أسعارها أيضا لكن هذه الزيادة لها تأثيراتها الإضافية المتمثلة بارتفاع أسعار السلع والخدمات وتزداد الأرباح ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع حتى يكتشف هؤلاء أنهم غالوا كثيرا في التوسع ولاسيما أن الطلب على النقود لن يرتفع بنسبة ارتفاع الأسعار لان الأفراد يقيسون طلبهم بالأسعار الثابتة وللفترة الماضية وان هذا الاعتماد في المغالاة سوف يؤدي إلى بيع بعض السندات وما يقابل ذلك بانخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة وتقل

[1] بلعزوز بن علي، أثر تعديل سياسة سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص:21.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي)، مؤسسة الشباب الجامعية، الجزائر، 2007،ص:172.

الرغبة في شراء السلع الرأسمالية ويبدأ النشاط الاقتصادي بمواجهة الانكماش حتى يصل الى قعر الكساد لتبدأ دورة اقتصادية جديدة[1].

ويخلص فريدمان وأنصاره إلى أن بوسع السياسة النقدية أن تمنع النقود في حد ذاتها، من أن تكون مصدراً رئيسياً للدورات الإقتصادية، وبالإضافة إلى ذالك فإن بوسع السياسة النقدية أيضاً أن تعمل على توفير الإستقرار للنظام الإقتصادي، وذالك بتوفير الثقة للمنتجين والمستهلكين بأن المستوى العام للأسعار سيتحرك بطريقة معروفة في المستقبل، وقد يكون من الأفضل أن تعمل على إستقرار هذا المستوى.كما يرى أيضاً أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي المنظم لمستوى الأسعار، وأن على السياسة النقدية تحديد نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت دائماً، أي أن تكون الزيادة في حجم النقود مرتبطة دائماً بمعدل نمو الناتج القومي، كما يرى فريدمان انه يجب ترك الأسواق حرة للرد على عدم الإستقرار، بعد إستقرار العرض النقدي[2]

المطلب الثالث: نظرية روبرت لوكاس في تفسير الدورة الإقتصادية

يرى R.Lucas بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى استجابة الأثمان والرواتب لإختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة[3].

وقد بني تفسيره انطلاقاً من نظرية التوقعات الرشيدة، وتفسير "روبرت لوكاس 1977" للدورة الإقتصادية، وذلك بعد ظهور مشكلة تزامن البطالة والتضخم، وعجز منحنى فيليبس في حالته الأصلية في تفسير الأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، وعليه فقد ظهر قصور في تفسير منحنى فيليبس للمفاضلة ما بين البطالة والتضخم والعلاقة بينهما.

وجوهر نظرية التوقعات الرشيدة ينطلق من فكرة أن العون الإقتصادي عقلاني ورشيد، ولديه كل المعلومات التي تمكنه من توقع المستوى العام للأسعار وهدف السياسة النقدية والمتغيرات الأخرى، وبالتالي

---

[1] رجاء خفير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الإقتصادية، مقالة بحث منشورة علي الموقع الإلكتروني،،- على الخط - www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29، ص: 22

[2] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.ص:132-135.

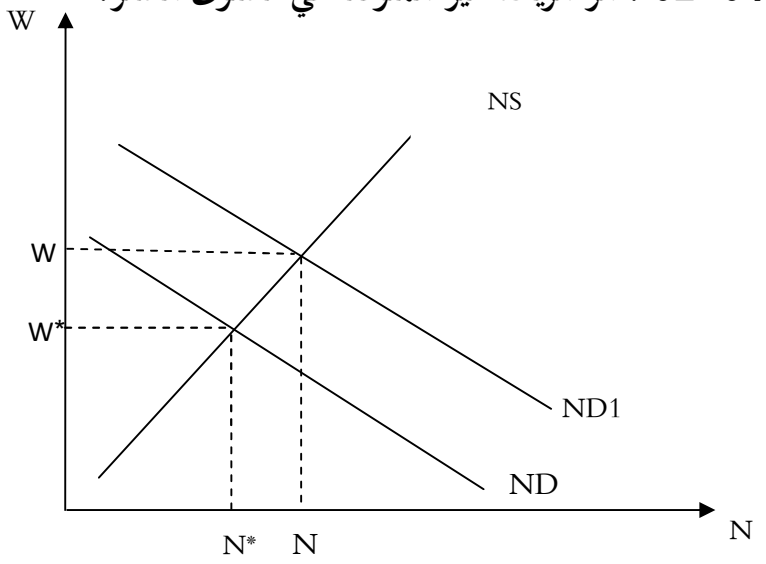
[3] عبد الباسط وفا ، الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية ، دار النهضة العربية2001 ، ص.ص (4 - 5).

فهو قادر على بناء توقعاته على هذا الأساس، وتكون توقعاته صحيحة إلى حد كبير، ويفيد هذا الإتجاه بأن قدرة الأعوان الإقتصاديين على توقع المستقبل بشكل قريب من الواقع، في مدى ردود الفعل تجاه السياسة الإقتصادية، والسياسة النقدية على وجه الخصوص، وهو ما يؤثر على فعاليتها.

ويتم بناء التوقعات الرشيدة إما من خلال معادلة مصغرة Reduced Form أو من خلال نموذج آني Simultaneous، حيث يفترض أن الوحدات الاقتصادية تفهم (أو لديها المعلومات الكافية التي تمكنها من فهم) المعلمات الهيكلية للنموذج. كذلك يفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها وعى بعناصر السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والتي من خلالها يمكنها تحديد النموذج الذي يولد المتغيرات الخارجية.

وإنطلاقا من الفرضية الأولى وهي جمود الأثمان والرواتب، فإن عرض العمل يعتمد على الأجر الحقيقي، فإذا كان لكل المؤسسات والعمال المعلومات الكاملة، فإن الأجر الحقيقي سوف يتعدل باتجاه المستوى$^*(w/p)$، عندها تكون وضعية التوازن عند مستوى التشغيل الكامل Y^* وN^* . ثم نفترض أن العمال والمؤسسات ليس لديهم نفس المعلومات حول مستوى السعر الكلي الحالي في الوقت الذي يقررون فيه كمية العمل التي سوف يقومون بها، ولنفترض أن كلا من المؤسسات والعمال يتوقعون مستوى للسعر هو Pe^1 .

الشكل رقم 04-02 : أثر الزيادة غير المتوقعة في مستوى السعر.



المصدر: تومي صالح مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 ،ص302.

[1] تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 – ص.ص301-302.

يبين الشكل أعلاه، الأجر الاسمي w، ومنحنى الطلب على العملND ومنحنى عرض العمل NS، حيث يناسب NS منحنى عرض العمل لما يظن العمال بأن مستوى السعر الحالي هوP^e، أما* ND فيبين منحنى الطلب على العمل لما تظن المؤسسات بأن مستوى السعر الحالي هو كذلك Pe. فإذا كان كل فرد صحيح في توقعاته، فيكون مستوى العمالة هو *N عند معدل الأجر الاسمي*W المناسب للأجر الحقيقي التوازني (W/Pe) = *(W/P).[1]

ففي الشكل04 – 02 أعلاه، يظهر منحنى الطلب على العمل من طرف المؤسسات لما يعرفون بأن P>Pe.و كنتيجة لتحرك منحنى الطلب على العمل إلى*ND يزداد الأجر الاسمي من *W إلىW، وفي نفس الوقت يزداد مستوى العمالة من N إلى N*، ومنه نقول" كنتيجة لعدم حصول العمال على المعلومات الكاملة، فإن الزيادة في مستوى السعر تؤدي إلي زيادة في مستوى العمالة، وبالتالي إلى زيادة في الإنتاج ".

[1] البشير عبد الكريم –محددات البطالة في الجزائر – أطروحة دكتوراه– معهد التخطيط و الإحصاء –جامعة الجزائر –ص83.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل وبعد تطرقنا لمختلف النظريات التي تحاول تفسير الدورات الإقتصادية، تبين لنا أن هاته النظريات الإقتصادية على إختلاف مدارسها ومفكريها على مستوى المدرسة الواحدة، تأخذ العديد من الاتجاهات في تفسيرها ، وحسب هاته المدارس فإن هذه الدورات الإقتصادية التي قد تأخذ صفة العالمية تحدث نتيجة عدم السيطرة على المتغيرات الكلية التي تكون عرضة للتقلب نتيجة لصدمات ترد على العرض، وبذلك يكون مردها إلى أسباب حقيقية (عينية) وهي إقتصاديات جانب العرض، والتي تعود حسبها إلى صدمات العرض باختلافها، كما أن حل ومعالجة الدورة الإقتصادية وآثارها أيضا يكون في جانب العرض الكلي، ومن جهة أخرى في المقابل تماماً هناك النظريات التي تعتمد جانب الطلب الكلي، فهي تأخذ مكونات الطلب ومدى أهميتها في إحداث هذه الصدمات (داخلية أو خارجية)، والتي أيضا حسبها تكون مكونات الطلب الكلي هي الكفيلة بمعالجة آثارها، بالإضافة إلى النظريات التي تقوم بتفسر الدورة الاقتصادية في ظل المتغيرات النقدية وهي المدرسة النقدية، والتي حسب روادها تحدث نتيجة صدمات نقدية و/أو مالية، هاته الصدمات تكون كفيلة بإحداث التقلبات الاقتصادية، وعلى العموم فقد توصلنا من خلال هذا **الفصل الى النتائج التالية:**

- ❖ أن الدورات الإقتصادية تحدث نتيجة صدمات في جانب الطلب، وهو اتجاه إقتصاديات جانب الطلب الكلي، فهذا الاتجاه يرى بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى استجابة الأثمان والرواتب لإختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة.
- ❖ أن الدورات الإقتصادية تحدث نتيجة الصدمات التي ترد على العرض الكلي، وهو اتجاه جانب العرض، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدورات الإقتصادية في جوهرها تتولد عن عوامل عينية بحتة"الإنتاج"، أي مصدرها ناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الإقتصادي(كالأزمات التكنولوجية – تخصيص عوامل الإنتاج – تطور وانتشار الأزمات الأولية داخل القطاعات الإقتصادية)، فانعكاس أزمات العرض على الإقتصاد المتوازن كافية لإحداث تقلبات إقتصادية فيه.
- ❖ أن الصدمات النقدية هي المسؤولة عن التذبذبات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد، وهو اتجاه المدرسة النقدية.

الفصل الثالث:

الإطار النظري للصدمات الإقتصادية وعلاقتها بالدورات الإقتصادية.

تمهيد:

يعتبر موضوع الصدمات الإقتصادية من المواضيع التي أثير حولها نقاش فكري كبير، واختلاف بين المدارس الإقتصادية، وهذا بالنظر لطبيعتها والآثار المختلفة التي تتركها، سواء أكانت صدمات موجبة أو صدمات سالبة، وتتعدد مصادر الصدمات الاقتصادية وطبيعتها، من صدمات حقيقية تقترب في طبيعتها من الدورات الإقتصادية العينية، أو أنها ذات طبيعة نقدية، وبغض النظر عن طبيعتها وآثارها فإن إنحسار الصدمات الإقتصادية مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على ريع قطاع المحروقات، المتأتي من المنتج التصديري من الخارج.

كما تشكل الموارد الطبيعية من الناحية النظرية مصدراً لتمويل التنمية في الإقتصاد، إذا ما وجدت البيئة الملائمة لها، من خلال سياسات تنموية، يتم من خلالها توجيه العوائد الريعية المتأتية منها إلى تحقيق تنمية مستدامة، إلا أنها في كثير من الأحيان تصطدم بواقع غياب آليات تفعيل الإقتصاد الذي يعاني من ضعف وسائل تطويره، وتحويل هاته الموارد الريعية إلى رؤوس أموال عاملة، الأمر الذي يعمل على إيجاد مناخ ملائم وعوامل عديدة تساعد بدرجات متفاوتة على تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد المحلي، ونقدم كل ذلك في هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الصدمات الإقتصادية.

المبحث الثاني: الصدمات النفطية، ومفهوم الريع والدولة الريعية.

المبحث الثالث: الصدمات النفطية وإشكالية لعنة الموارد.

المبحث الأول: ماهية الصدمات الإقتصادية.

نتناول في هذا المبحث الإطار النظري للصدمات الاقتصادية وذالك بالتطرق إلى مجموعة من التعاريف لها، إضافة إلى طبيعة الصدمات الإقتصادية ومختلف التقسيمات لها المتكونة من صدمات الدائرة الحقيقية و صدمات الدائرة النقدية (صدمات السيولة النقدية) وذالك على النحو الأتي:

المطلب الأول: تعريف الصدمات الاقتصادية.

تتعدد تعاريف الصدمات الاقتصادية من تعدد طبيعتها أو أنواعها، فهناك من يرجعها إلى متغيرات خارج النظام الاقتصادي أي أنها صدمات خارجية تقترب إلى حد كبير من سلوك الدورات الاقتصادية العينية، وهناك من يرجعها إلى متغيرات العرض والطلب والعوامل التي تؤثر في كل منهما على حدى، إضافة إلى وجهة ثالثة تفسر الصدمات الاقتصادية بالتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف وحركة السيولة النقدية من خلال العرض والطلب عليها، إلا أننا سنتعرض لطبيعة الصدمات وأنواعها في المطلب الموالي، وسنقتصر على إيراد تعاريف الصدمات الاقتصادية مع شيء من التفصيل في هذا المطلب على النحو الآتي:

تعريف أول: الصدمات الاقتصادية هي"حدث مفاجئ يؤدي إلى تأثير مادي كبير على النظام الاقتصادي بأكمله، فينهار التوازن الاقتصادي ويكون ذلك بداية أزمة إقتصادية ناجمة بالأساس عن حدث مفاجئ"[1].

تعريف ثاني: الصدمات الاقتصادية هي "إختلال مفاجئ يكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي و/أو العرض الكلي، ويشُترط في صدمة الطلب أو العرض ظهور تقلب في الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم...الخ"[2].

من خلال هذين التعريفين فإن الصدمات الاقتصادية تكون مفاجئة وذات تأثير مادي على كامل النظام الإقتصادي، وتكون سبباً في أزمة إقتصادية تنعكس في صورة تغيرات كبيرة في معدل نمو الناتج الحقيقي، وكذا معدل البطالة ومعدل التضخم.

[1] نسيمة بن يحي ، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 دراسة تحليلية قياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية ،2014 ، ص:65.

[2]Michal R Darby – Intermediat Macro économiques - international student edition - MCGRAW- hill KOGAKUSHA.LTD - university of California. Los Angeles 1979 - p 215.

تعريف ثالث: هناك من يعرف الصدمات الإقتصادية بأنها **صدمات سيولة فيعرفها** بأنها "التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان،... الخ)، وما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، فالتغيرات غير المقصودة هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية، كالتذبذبات في عرض النقد، والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية، أو اختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق، والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية[1].

تعريف رابع: تعرف الصدمات الاقتصادية بأنها " تغيرات ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع، فضلاً عن التغييرات التي تحدث في المتغيرات النقديّة الأخرى، تؤدي إلى ردود أفعال من الجمهور بعد حدوث الصدمات النقديّة، إذ يسعى بعض منهم إلى تعديل أرصدتهم النقديّة من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلالات إلى أسواق أخرى ومنها إلى كامل الاقتصاد"[2].

من خلال هذين التعريفين فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات ناتجة بالدرجة الأولى عن عدم توازن العرض النقدي والطلب النقدي، وبالتالي يكون هناك إختلالات نتيجة الترابط بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، كما أن الصدمة تكون ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف بغض النظر عن الأسباب تنتقل إلى كامل الاقتصاد، نتيجة رد الفعل من الأعوان الاقتصاديين بتعديل أرصدتهم النقدية والذي يكون سببه الأول حالة عدم اليقين وعدم الثقة في السياسة النقدية، التي ينتهجها البنك المركزي.

تعريف رابع: هناك من يعرف **الصدمات الاقتصادية** بأنها: " تغيرات في إمدادات وسعر المواد الأولية الخام، أو أنها ناتجة عن تغيرات في تكنولوجيات الانتاج تحدث تغيراً في عرض السلع في السوق، وبالتالي نكون أمام صدمة عرض، سواء كانت موجبة أو منعكسة"[3].

---

[1] عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة العدد الثامن والعشرون ، ص :206 .

2 عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق، نفس المرجع السابق ، ص: 207.

3 أبو الفتوح علي الناقة ، نظرية الاقتصاد الكلى، الطبعة الأولى ، مطبعة المعمورة ، مصر 2001 ، ص:137.

تعريف خامس: الصدمات الإقتصادية هي " إنتقال منحنى العرض الكلي، إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة تغير الأجور أو تكاليف الإنتاج، بسبب تغير غير عادي في أسعار وتكاليف الانتاج، وهنا نكون أمام صدمة عرض إما موجبة أو منعكسة"[1].

تعريف سادس: الصدمات الاقتصادية هي" حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة، أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية"[2].

من خلال هاته **التعاريف** فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات وتذبذبات في جانبي العرض و/أو الطلب، تكون إنعكاساتها في شكل أزمة إقتصادية وتكون آثارها شاملة على كامل متغيرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني: طبيعة الصدمات الاقتصادية وموقع الصدمات النفطية منها.

يقسم الإقتصاديون أنواع الصدمات الإقتصادية تبعاً لعدة معايير، نذكر منها:

الفرع الأول: صدمات الدائرة الحقيقية: وهي تضم معيارين أساسيين هما:

أولاً: صدمات البنية الهيكلية للاقتصاد: حسب هذا المعيار فإن الصدمات الإقتصادية تنقسم إلى[3]:

1- صدمات العرض: وهي جوهر اتجاه الدورات الإقتصادية العينية، التي ترى بأن التقلبات الاقتصادية تعود بالدرجة الأولى إلى جانب العرض* وليس جانب الطلب، يكون مصدر هذا النوع متأتياً من جانب العرض، من خلال التغير في الأجور أو الإرتفاع في أسعار المواد الأولية أو صعوبة الوصول إليها ...الخ، تؤدي الى تغير في تكاليف الانتاج بشكل مفاجئ وغير متوقع بحيث تؤثر على حجم الانتاج، وتسمى بصدمات العرض المنعكسة (السالبة) في تأثيرها السلبي على حجم الانتاج والعكس.

1 عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر2007 ، ص: 237.

2 عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، نفس المرجع السابق ، ص: 235.

3 محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980 – 2005 دراسة قياسية ، بغداد ، متاح على : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359 تاريخ الإطلاع 2014/01/29.

* تدخل الصدمات النفطية في هذا المعيار، بحيث أنها تمثل الجزء الأكبر في صدمات العرض، فالنفط هو الطاقة والمادة الأولية، ناهيك عن الجر الخلفي الذي يشغله القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى، كما أن أهم صدمات العرض المنعكسة الناتجة عن التذبذب في الإمدادات للمادة الأولية متأتية من الصدمات النفطية.

نشير هنا إلى أن مدرسة الدورات العينية أشارت إلى أن صدمات العرض هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن الإختلالات في الاقتصاد الكلي، ومنها حالة المرض الهولندي، وقد بنت حجتها على سببين هما:

الأول: أن انعكاسات التقلبات العينية على الاقتصاد المتوازن كافية بذاتها لإحداث تقلبات اقتصادية فيه، فالاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي للأزمات ذات الطبيعة العينية، تحدث تأثيراً على الاقتصاد محققة بذلك نمو قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، وتتكرر حالات التوسع والانكماش على مستوى الاقتصاد ككل، وتتخذ شكل دورة اقتصادية عينية، وهي تتخذ أشكال عديدة فقد تكون في مستويات الانتاج، أو في الإنتاجية (إنتاجية عوامل الانتاج)، أو في النفقات الحكومية، إلا أنها في أغلب الأحيان تأخذ شكل أزمة في الإنتاجية، تتسع وتنتشر خلال الفترات الموالية ناتج عن زيادة غير عادية في مخزون رأس المال، وللإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية أو كافية لإحداث التقلبات الاقتصادية[1].

الثاني: أن نظرية الدورات العينية تقوم على فرضية أساسية وهي أن الأعوان الاقتصاديون يستجيبون للأزمات العينية (الصدمات الحقيقية) بطريقة مثلى ومبررة، وتقوم بناءاً على ذلك بتعديل توجهات تفضيلاتها داخل الحيز الزمني، ومنه فإن نظرية الدورة العينية ترى بأن إعاقة الوصول إلى إستقرار النشاط الاقتصادي، تتمثل في الأزمات العينية التي تنجم عن العرض(عرض عوامل الانتاج)، فالأعوان الاقتصاديون يعيدون ترتيب أوضاع التحرك طبقاً لمقتضيات السلوك الأمثل القاضي بتعظيم المنفعة، وهذا الخيار الذي يجري داخل الحيز الزمني يتعلق بالإحلال بين (العمل والراحة – الاستهلاك والادخار) والتي يترتب عليها حدوث تقلبات بالخصوص في الانتاج والتوظيف، حيث تتوقف آثاره على طبيعة الأزمة – سلبية أو إيجابية[2].

2– صدمات الطلب: وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك إختلال في جانب الطلب سواء كان داخلياً أو خارجياً بسبب عدم الاستقرار الداخلي في الطلب الكلي الفعال، نتيجة تغيير الأعوان

[1] جون نايهانز ، ترجمة صقر أحمد صقر ، تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720- 1980، المكتبة الأكاديمية ، ط01 ، القاهرة ،1997 ، ص: 734.

[2] محمد الجاسر ، أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية ،كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين ، صندوق النقد العربي ، محملة بتاريخ 2013/01/15 ، ص.ص: 3-4.

الاقتصاديين لتفضيلاتهم في الحيز الزمني، ونتيجة تغير في عامل معين كالدخل والأسعار وغيرها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب الكلي الفعال، وتكون هذه الصدمات بدورها سالبة أو موجبة حسب طبيعة التأثير على الاقتصاد.

ثانياً: من حيث مصدر حدوثها: حسب هذا المعيار فإن الصدمات الاقتصادية تنقسم إلى:

1- صدمات داخلية: ونعني بالداخلية أن طبيعة الصدمة تكون ناتجة من عوامل اقتصاد الدولة بحد ذاته، أي من مكوناته الداخلية،كأن تكون هناك زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة لارتفاع الصادرات، مما يؤدي إلى حدوث صدمة طلب تؤدي إختلالات في الإقتصاد المحلي.

2- صدمات خارجية: وهي الصدمات التي تحدث بشكل تلقائي ولعوامل خارجة عن نطاق اقتصاد الدولة بحد ذاته، هاته الصدمات **هي جوهر بحثنا،** بحيث أن الصدمات النفطية هي الصدمات ذات المصدر الخارجي، وهذا ما ينطبق على موضوع بحثنا، إذ أن الدول المصدرة للبترول تكون صدماتها الخارجية مقتصرة على صادرات هذا القطاع*، وبالتالي فإن الصدمات الخارجية بالإضافة إلى الداخلية يكون مصدرها تذبذبات إمدادات (صادرات) النفط، وتقلبات أسعاره، وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

الفرع الثاني: صدمات السيولة النقدية (صدمات الدائرة النقدية): وهي تنقسم إلى أنواع فرعية نفصلها كالتالي:

أولاً: صدمات عرض النقود:

يلعب المعروض النقدي دورا كبيراً في إحداث الصدمات النقدية، إما بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة، فصدمات عرض النقد المباشرة تكون من خلال أهداف السياسة النقدية وقنوات إبلاغها، فعند تطبيق سياسة نقدية انكماشية في مرحلة التوسع، الذي يصاحبه توسع في الإقراض، يؤدي الى رفع سعر الفائدة وإضعاف قدرة المقترضين، والعكس في السياسة النقدية الانكماشية زمن التباطؤ الاقتصادي والتي تخفض سعر الفائدة، إلا أنه هنا يكون الطلب على الإقراض ضعيف نتيجة التباطؤ الاقتصادي، وبالتالي نكون أمام حالة عدم التماثل ما بين السياستين التوسعية والانكماشية.

* قد تكون هناك مصادر أخرى للصدمات الإقتصادية ذات المصدر الخارجي، كالإستثمار الأجنبي، ورؤوس الأموال الساخنة، بالاضافة الى تذبذبات في المساعدات الخارجية، إلا أن أهمها يعود إلى القطاع النفطي.

أما عن الصدمات غير المباشرة فتكون من خلال تعديلات الأعوان الاقتصاديين لتفضيلاتهم داخل الحيز الزمني، حسب توقعاتهم للسياسة النقدية وأهدافها، فعلى سبيل المثال تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمات الايجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية[1].

ثانياً: صدمات الطلب على النقود:

تعرف بأنها تلك التغيرات العشوائية في الطلب على النقود، نتيجة للتغيرات في طلب النقد من قبل الاعوان الاقتصاديون، والناجمة عن تغيرات الأسعار أو أية أسباب أخرى، والتي تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود لتغطية العجز في القدرة الشرائية، كما يلعب الدخل دور اً مؤثر اً في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغيّر نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود عند مستويات الدخول المختلفة فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يتم الاحتفاظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود[2]، وهنا نشير إلى أنه في الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على قطاع المحروقات، تكون عرض الكتلة النقدية في هاته الإقتصاديات متأتي بالدرجة الأولى من العملة الصعبة كمقابل للكتلة النقدية المطبوعة، وعليه فإن صدمات عرض النقود في هاته الإقتصاديات تكون مرتبطة أساساً بصدمات وتذبذبات أسعار النفط ومداخيل القطاع الريعي بصفة عامة، هذا إن لم تكن صدمات عرض النقود هنا مصدرها هو صدمات أسعار النفط الخارجية بالدرجة الأولى، ثم صدمات داخلية أخرى ولكن بتأثير اقل مت تلك المتأتية من مصادر أخرى داخلية.

ثالثاً: صدمات أسعار الفائدة:

تعد قناة سعر الفائدة من أهم قنوات إبلاغ السياسة النقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية، خاصة فجوة الناتج وفجوة التضخم، ويكون ذلك من خلال وضع البنك المركزي لسعر فائدة اسمية بسيطة متضمنة فجوة الناتج وفجوة التضخم.

إلا أن العشوائية في تحديد فجوة الناتج الفعلية، تؤدي الى الانحراف عن الفجوة الناتج، كما أن العشوائية في تحديد فجوة التضخم تؤدي الى إتباع سعر فائدة لا يتسم بالدقة، وهنا نكون أمام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي، بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة

[1] عبد الحسين جليل الغالي وليلى بديوي مطرق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

[2] عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق ، مرجع سبق ذكره- ص210.

الاقتصادية السائدة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الأرصدة القابلة للإقراض، خاصة إذا كانت متزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الأعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي الى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة أخرى، مما يشكل ضغطا على أسعار الفائدة الاسمية فترتفع [1].

وللإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية لإحداث التقلبات الاقتصادية[2]، وتقوم نظرية الدورات الاقتصادية على انتقاد نظرية لوكاس التي يرى بأنها تتولد عن عوامل نقدية بحتة[3]، نظرية الدورات الاقتصادية العينية في تفسيرها للتقلبات الاقتصادية على فرضية أساسية هي الاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي(العائلات – قطاع الأعمال) للصدمات الخارجية وليس الداخلية، فالأعوان الاقتصاديون في سبيل تعظيم دوال منافعهم أو أرباحهم، يخضعون لضغوط الميزانية أو الضغوط التكنولوجية، لذا يضطرون إلى إجراء عدة موازنات تقود إلى الإحلال بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى[4].

رابعاً: صدمة أسعار الصرف: (نظام سعر الصرف وتأثير الصدمة*"المواتية").

تسلك الصدمات الخارجية مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف إعتمادا على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الإقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي، مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري، وعليه ينبغي للإقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الخارجية إختيار نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الإحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغير في عرض الأموال، بوصفها نمطاً للتكيف للصدمات الاسمية الخارجية أو الداخلية، ومن ناحية أخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر، فهنا يجب إتباع سعر صرف مرن، ذلك أنه يعمل على الملاءمة بين الصدمات الخارجية وبين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي، وعليه فإنه بعد أي صدمة حقيقية سلبية (إنخفاض أسعار النفط)، يمكن أن يؤدي الانخفاض الاسمي إلى زيادة في الأسعار

[1] عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق ،نفس المرجع السابق، ص.ص: 212-213.

[2] جون نايهانز ، تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720- ، 1980مرجع سبق ذكره ، ص: 734.

[3] دحمان بواعلي سمير ، محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية ، دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف ، 2006، ص199.

[4] عبد الباسط وفا ، الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 11-12.

* نقصد بالصدمة المواتية تنوع الصدمات الخارجية الموجبة بينّ اكتشاف مورد طبيعي جديد أو ارتفاع سعر احدى سلع الصادرات.

المحلية للسلع المصدرة والمستوردة، وتخفيض الأجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وبالمقابل فإن الاقتصاديات التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت، والتي تمر بها الصدمات السلبية الحقيقية يكون من الضروري انخفاض الأسعار والأجور لضمان ألا يحدث انخفاض في العمالة والناتج، وفي حال عدم حدوث ذلك نكون أمام حالة تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي[1].

نشير هنا إلى أنه قد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التخفيض يحفز التصدير ويقيد الاستيراد، كما أنه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع التدفقات إلى الداخل، وهذا غالباً ما يكون في الإقتصاديات الريعية، التي تعتمد على قطاع المحروقات ذو التقلبات في الأسعار في الأسواق الدولية، وعندها تكون الخزينة العمومية أمام إشكالية تمويل موازنتها العامة السنوية عند أي صدمة نفطية سالبة في الأجل القصير.

وقد يرمي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة دخل بعض فئات المنتجين المحلين وتخفيف مديونيتهم، كما أنه يحدث عند تدهور أسعار المواد الأولية بصفة عامة وأسعار المحروقات بصفة خاصة، فمثلاً قد تلجأ الدولة المعتمدة على المواد الأولية في عائداتها التصديرية لهدف رفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، كما قد يرمي أيضا إلى معالجة البطالة من خلال تشجيع تصدير سلع القطاع التبادلي[2].

إلا أن التخفيض في قيمة العملة له سليبات خطيرة في حال عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإعتماده على ريع قطاع المحروقات، فيكون تخفيض العملة غير متحكم فيه، وبالتالي ينعكس في صورة تشوهات في هيكل الاقتصاد المحلي وهو جوهر دراستنا هنا، بحيث نحاول أن نتوصل إلى أهم الإختلالات والآثار السلبية بالدرجة الأولى وتشخيصها، هته الصدمات الخارجية المتأتية من صدمات أسعار النفط تكون لها آثار سلبية على المدى القصير المتوسط والطويل، تنعكس في شكل إختلالات هيكلية ناتجة عن الصدمات النفطية المواتية وغير المواتية على حد سواء، وهو ما ينعكس في شكل إختلالات وتذبذبات فيما يعرف بالاقتصاد الريعي والدولة الريعية، ناهيك عن العديد من إختلالات لعنة الموارد الإقتصادية الناتجة عن الإعتماد المباشر والكلي على ريع قطاع المحروقات وهذا ما سنتناوله في المبحثين المواليين.

[1] عمار جعفري ، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية ، دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة 2013 ، ص: 76.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، دت ، ص:91 .

المطلب الثالث: آثار الصدمات الاقتصادية النفطية وعلاقتها بالدورات الإقتصادية العينية.

نتطرق في هذا المطلب إلى جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، ومدى تأثري الصدمة الاقتصادية النفطية على مكوناتهما وعلاقتها بالدورة الاقتصادية كما يلي:

الفرع الأول: الأثر على مكونات الطلب الكلي:

تشغل الأزمة الدورية الناتجة عن الصدمة الخارجية مركز الصدارة بين الأزمات الإقتصادية التي تعترض الإقتصاد الرأسمالي، وهي نتيجة مباشرة للإختلالات الإقتصادية العامة، أي عدم التناسب بين الإنتاج من جهة ومكونات الطلب الكلي من جهة أخرى[1]، إذ يُعْتَمَدُ على عدة مؤشرات تعطي دلالات هامة عن قوة الصدمة الاقتصادية وموجات التوسع والإنكماش للدورات الإقتصادية، وهي تصنف هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في [2]:

أولا: مؤشرات إقتصادية أمامية: وهي ترتفع أو تنخفض قبل عدة شهور من حدوث التوسع أو الإنكماش الإقتصادي مثل التغير في عرض النقود.

ثانيا: مؤشرات إقتصادية متباطئة: وهي ترتفع أو تنخفض بعد عدة شهور من التوسع والإنكماش مثل التضخم وأسعار الفائدة الإسمية.

ثالثا: مؤشرات متزامنة: إذ أنها تصاحب وتتوافق مع التوسع والإنكماش الإقتصادي الناتج عن تأثير الصدمة تتمثل في مكونات الطلب الكلي، والتي نفصلها كالآتي:

1. **الإنفاق الإستهلاكي:** أوضحت نماذج قصور الإستهلاك أن تباطؤ الإنفاق الإستهلاكي يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وسيادة حالة من الكساد، وقد أرجعت هذه النماذج قصور الإستهلاك إلى عدة عوامل منها عدم العدالة في توزيع الدخول، وتوجيه الدخول مرتفعة الميل الحدي للإدخار، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الأجور، وفي هذه الحالة لن يكون الإنفاق الإستهلاكي كافياً لاستيعاب الإنتاج، مما سوف ينعكس سلباً على مستوى النشاط الإقتصادي، بحيث يتحركان في نفس الإتجاه، وأن التغير في الإنفاق

[1] عابد شريط وعلي سدي ، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي محاولة للفهم واقتراح حلول ، المؤتمر العربي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي ، الدوحة دولة قطر من 18إلى 20ديسمبر2011 ، ص:09.

[2] نشوى مصطفى ، كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية العالمية بين مصر وأهم شركائها التجاريين ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد13 ، العدد الأول ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2011 ، ص:70.

الإستهلاكي يؤدي إلى تغير في مستوى النشاط الإقتصادي[1]، إذ تشير الدراسات[2] إلى الآثار الإقتصادية والدور الذي يلعبه الإستهلاك كمكون أساسي للطلب الكلي، ومدى مساهمته في خطط التنمية الإقتصادية ورفاهية المجتمع.

2. **التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:** تعد التجارة الخارجية قناة هامة لانتقال الصدمات الإقتصادية بصفة عامة وصدمات أسعار النفط بصفة خاصة من دولة لأخرى، ومن ثمة فإن إستراتيجيات النمو الموجه بالصادرات تجعل الدول أكثر اعتماداً على التنمية الإقتصادية على الطلب في بقية دول العالم، ويعتمد أثر التكامل التجاري في تحقيق تزامن الدورات الاقتصادية على نمط التجارة السائد بين الدول المتاجرة، ومدى تشابه هياكلها الإقتصادية، فإرتفاع حجم التجارة بين الصناعات يُخَفِّض من درجة الإرتباط بين الدورات الاقتصادية، في حين يزيد هذا الإرتباط مع إرتفاع تشابه الهياكل الإقتصادية وزيادة حجم التجارة بين الدول[3]، كما يمثل النمو اللافت للنظر في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى مختلف البلدان على مدى ربع القرن الماضي، فتدفقات رؤوس الأموال وتدفقات أشباه رؤوس الأموال بلغت ذروة تاريخية، يتصدرها إرتفاع حاد في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، والذي يعتمد (تدفقات رؤوس الأموال) تقييم منافعه وأشباه رؤوس الأموال الداخلة وآثارها الأخرى إلى حد ما على الكيفية التي تستخدم بها هذه التدفقات الوافدة، إذ يمكن إنفاق التدفقات الداخلة على الصادرات أو حيازة أصول أجنبية، كما يدرج حساب السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، وهو ما يعتبر في بعض الأحيان بديلاً عن تدفقات رؤوس الأموال المستترة أو غير المسجلة، ويمكن أن تكون تدفقات ميزان المدفوعات الأخرى بدائل لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، حتى ولو لم تسفر عن تغيير في ملكية أصل ما، كما أن المعونات الأجنبية (المنح أو التحويلات الرسمية) وإسقاط الديون، وإستخدام إحتياطات النقد الأجنبي وغيرها، كل هذه العوامل تؤدي إلى إنتقال الدورة الإقتصادية بين مختلف دول العالم وتقاربها[4].

---

[1] عزة حجازي ، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، يوليو2007 ، ص:16.

[2] محمود بوشهري ، إصلاح سياسات الدعم الإستهلاكي في دولة الكويت " الكهرباء والماء" ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، يوليو2007 ، ص: 75.

[3] نشوى مصطفى كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية العالمية بين مصر وأهم شركائها التجاريين ، مرجع سبق ذكره ، ص68.

[4] توماس دورسي ، رأب الصدع التكنولوجي " قصة نجاح" ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو2008 ، ص: 46.

3. **الإنفاق الإستثماري**: يعتبر الإنفاق الاستثماري مكون أساسي من مكونات الطلب الكلي داخل الإقليم الاقتصادي للدولة، إذ تبين نماذج الإفراط في الاستثمار عن وجود علاقة موجبة بين فترات الرواج الاقتصادي، وفترات التوسع في الإنفاق الاستثماري، ومرد ذلك أن الإنفاق الاستثماري خاصة على السلع الرأسمالية، يدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع والرواج، ويستمر الوضع إلى أن يبدأ العائد على الإستثمار في الانخفاض لزيادة الاستثمارات عن حاجة الوطن، وينعكس ذلك على كل من الأرباح والأجور وفرص العمل بالإرتفاع، وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[1].

لقد تغيرت النظرة تجاه الإنفاق الاستثماري بإعتباره يمثل جزءاً كبيرا من حل مشكلة دفع النمو الاقتصادي والتنمية، وليس هناك ما يدل على التوجه الجديد غير التغيرات التي طرأت على النظم الوطنية للإستثمار، وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وإنتشار وكالات تطويره وإرتفاع عضوية منظمة وكالات ترقية الاستثمار،[2] وقد ربط الاقتصادي شومبيتر بين الإنفاق الاستثماري للمنظمين على الابتكارات الحديثة والتقلبات الاقتصادية، فالقيام بإنفاق إستثماري من أجل تطبيق إبتكار حديث يؤدي إلى توليد أرباحاً، من مما يدفع بالمنافسين إلى تقليده، ومن ثمة زيادة مستوى النشاط الإقتصادي، ويستمر الوضع إلى أن ينخفض سعر المنتوج حسب دورة حياة المنتوج، وذلك لزيادة إنتاجه، مما ينعكس على أرباح المستثمرين ومستوى النشاط الإقتصادي[3].

4. **الإنفاق الحكومي**: يمثل الإنفاق الحكومي أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، يأخذ في إهتمامه إعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادي، أو من الضوابط التي قد تمليها إعتبارات إجتماعية مثل المحافظة على الإستثمارات الإستراتيجية (كصناعة السيارات-المحروقات...الخ)، أو تمويل ودعم المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة، كما أنه يأخذ بعين الإعتبار حقوق السيادة الوطنية في تقرير نمط التنمية الإقتصادية الملائم، وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب[4]، كما يمكن الاعتماد عليه في تحفيز مستوى النشاط الاقتصادي

---

[1] عزة حجازي ، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص:17.

[2] حاتم مهران ، مراجعة تقرير" آفاق الإستثمار العالمي حتى 2010 ازدهار أم تراجع" ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد التاسع ،العدد الثاني ، يوليو2007 ، ص.ص :(68-67).

[3] عزة حجازي ، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص.ص:(18-17).

[4] إبراهيم العيسوي ، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، سنة 2011 ، ص:27.

وذلك لزيادة عرض العمل بسبب آثاره على ثروة الأفراد مما ينعكس على الأجور النقدية، وبالتالي زيادة التشغيل وزيادة مستوى النشاط الإقتصادي الذي يتزايد بشكل مضاعف وفقاً لقيمة مضاعف السياسة المالية[1]، إلا أن هناك دراسة تثبت أن هناك علاقة ذو أثرين مثل الإنفاق العسكري فقد يكون إيجابياً على النمو الإقتصادي أحياناً أخرى، ومع ذلك فإن معظم الدول لا زالت تنفق جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي على القطاع العسكري[2]، إلا أن أداة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والإستثماري، يساهم في زيادة الطلب الكلي من خلال إعادة توزيع الدخل، أو بزيادة حجم الإستثمار، وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم على تنمية الدخل، والحفاظ على استقراره من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتغيير سياسة الإنفاق إلى إنكماشية في فترات الرخاء بتقليص حجم الإنفاق أو توسعية في فترات الكساد بزيادة الإنفاق

الفرع الثاني: صدمات العرض الكلي والبنية الإنتاجية.

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع العلاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع، سواء كانت إستهلاكية أو إستثمارية، لذا تعمل الحكومات على توجيه رؤوس الأموال للإستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال، والتي تحقق أرباح مرتفعة نتيجة إرتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها[3].

عادة ما يقوم خبراء الاقتصاد عموما بتجميع الكميات التي يرغب ويستطيع قطاع الأعمال عرضها "إنتاجها وبيعها" عند سعر معين في شكل معادلة تعرف باسم منحنى العرض الكلي، وكلما ارتفع مستوى الأسعار ازدادت احتمالات الانتاج (علاقة طردية بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار)، في حين نعلم أن الطلب الكلي ذو علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، ويكون التوازن الاقتصادي عند تقاطع

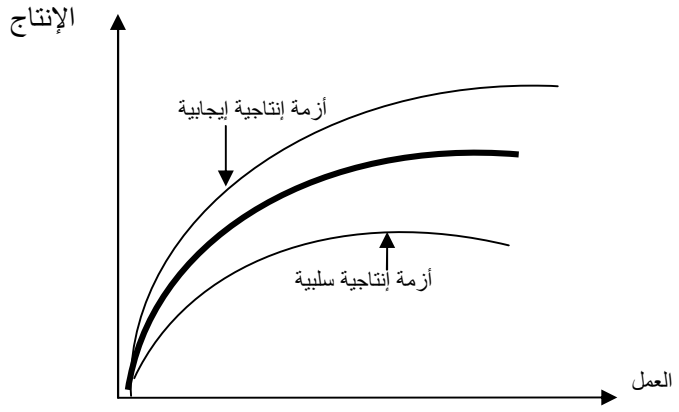
[1] عزة حجازي ، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

[2] وداد سعد وشوقي الموسوي ، أثر الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي في الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني، يوليو2007 ، ص:29.

[3] أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص.ص: (35-34).

المنحنيين، إلا أن هذا التوازن يكون في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن صدمات العرض السالبة أو الموجبة، كفيلة بنقل مستوى التوازن حسب قوة الصدمة وتأثيرها، كما يبينه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 01 – 03: تمثيل بياني يبين انعكاس صدمات العرض (أزمات الإنتاجية).



المصدر: دحمان بواعلي سمير ، محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية– دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005، مرجع سبق ذكره، ص200.

يتحدد منحنى العرض الكلي بعدة متغيرات أساسية أهمها الأجور التي تشكل نسبة أكبر في تكلفة المخرجات[2]، وإستخدام الموارد والمدخلات مع زيادة كميتها ونوعية الموارد المستخدمة في عملية الانتاج، فإن العرض الكلي سوف ينزاح يميناً أو يساراً، كما أن الصدمة الإقتصادية المتأتية من تغير المستوى التكنولوجي والتقنية المستخدمة في الإنتاج، كل هذه العوامل تؤدي إلى إزاحة منحنى العرض الكلي حسب المرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية، وهي كما يلي:

أولا: حالة التوسع: في هذه الحالة إنتقال منحنى العرض الكلي يمينا بسبب زيادة عناصر الانتاج بعد أن كانت تشغيلا كاملا نتيجة عامل من العوامل أهمها إنخفاض أسعار عوامل الانتاج والمواد الأولية أو إرتفاع الكفاءة الإنتاجية ، وهو ما يسمى بصدمة العرض الكلي الموجبة.

ثانياً: حالة الإنكماش: في حالة إنخفاض الإنتاجية أو إرتفاع أسعار المواد الأولية أو صعوبة الحصول عليها، أو إرتفاع الأجور لليد العاملة، فإن منحنى العرض الكلي ينزاح يسارا، وهو ما يطلق عليه صدمة العرض المنعكسة.

[1] إبرنا إسموندسون ، العرض والطلب التفاعل بين البائعين والمشترين يحدد سعر السلعة أو الخدمة ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو2010 ، ص:48.بتصرف.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، لإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن،1999 ، ص:143.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الريع، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الريع، ومصادره، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، إضافة للتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف بينهما وذالك لإعطاء صورة أوضح لكل منهما، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الريع، ومختلف ومصادره .

الفرع الأول: تعريف الريع:

ينصرف التصور أو المفهوم الأولي للريع إلى تلك المداخيل المتأتية من خدمات عوامل الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة، كإيجار العقارات والمنقولات وغيرها.

إلا أن الريع بالمفهوم الإقتصادي الحديث ينصرف إلى تلك المداخيل المتأتية من تصدير النفط والغاز في الدول التي تعتمد على هذا المورد كمنتج تصديري وحيد، إلا أن الإقتصاديين يرون أن هذا المفهوم ضيق، إذ أن الريع ليس متعلقاً بتصدير النفط والغاز، بل أن الريع قد يأتي من احتكار الأسواق من قبل الرأسماليين الاحتكاريين، أو من خلال احتكار طرق المواصلات (قناة السويس مثلاً)، أو تأجير الموانئ والقواعد العسكرية...الخ، أي أن الريع لا يقتصر على مداخيل النفط والغاز، وإنما يتعداها إلى قطاعات وعمليات إقتصادية أخرى، من خلال هاته الجدلية بين من يرى أن الريع متعلق بالنفط والغاز، وبين من يرى بأنه ذو مفهوم أوسع من ذلك، فقد تعددت تعاريف الريع، ويمكننا أن نورد منها ما يلي:

تعريف أول: يرى آدم سميث بأن الريع، هو الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض، وهو أعلى ما يستطيع المستأجر دفعه في الظروف الواقعية للأرض[1].

تعريف ثاني: هو تلك المبالغ التي تدفع إلى أصحاب الأرض عن استخدام خدمات هاته الأرض، من غير الفائدة عن رأس المال[2].

من خلال هذا التعريفين نجد أن الريع ينحصر في منظور ضيق يتعلق بعائد الأرض والعقارات المؤجرة للغير، كما أنه يرى أن الريع هو نتاج عملية إقتصادية داخلية.

---

[1] أدم سميث ، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ط01 ، بغداد، أربيل، بيروت، ص: 211.

[2] إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1977 ، ص: 396.

تعريف ثالث: "يستعمل مصطلح الريع كلما تعلق الأمر بشخص أو مؤسسة تحصل مداخيل غير ناتجة عن أي مجازفة أو خلق الثروة أو إبداع وابتكار، بل هي فقط نتاج استحواذ على موارد نادرة، أو استفادة من بعض الامتيازات، أو حماية للسوق تسمح بممارسة أسعار غير مناسبة وذلك في إطار من التعاطي لممارسات تمييزية و زبونية"[1].

تعريف رابع: "هو تلك العوائد المدفوعة من أعوان إقتصادية خارجية، إلى أعوان إقتصادية داخلية، ويكون متعدد المصادر (تصدير منتج استخراجي، تحويلات، رسوم الممرات الإستراتيجية...الخ"[2].

من **خلال هذا التعاريف،** نلاحظ أنه يركز على الريع المتأتي من الخارج بغض النظر عن مصدره، إلا أنه في الغالب ما يكون مصدره قطاع المحروقات والمعادن، وعليه فإننا نأخذ في دراستنا هاته بهذا المدخل الذي يأخذ الريع على أنه ذلك الذي يكون مصدره خارجياً ومن القطاعات الإستخراجية غالباً، وهو ما يهمنا وتتناوله دراستنا.

من خلال ما سبق يمكننا **صياغة تعريف الريع** على النحو الآتي: " هو ذلك الدخل المتأتي من الخارج، ويكون مصدره تصدير موارد طبيعية، لا يساهم الإنسان في إنتاجها، وإنما استغلالها فقط".

الفرع الثاني: مصادر الريع

بناء على ماسبق من تعريفات للريع، تنقسم مصادر الريع بشكل عام إلى نوعين: المصدر الداخلي والمصدر الخارجي.

أولاً: المصدر الداخلي:

إن الريع الداخلي يستند في وجوده إلى قطاعات إنتاجية داخلية تشارك العناصر الريعية، حيث يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي، فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو

[1] شكيب بن موسى، سياسة المنافسة ومكافحة اقتصاد الريع ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة المغربية ، طنجة ،2011، ص:01.

[2] لمياء عماني وزغيب شهرزاد ، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر، مقالة منشورة في مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ، عدد38، جوان 2014، ص:52.

عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذا فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفاً جزئياً الإقتصاد بمجموعه يشير إلى الفيئات دون الأغلبية.وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي[1]:

- **ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة:**يشكل التدخل الإقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الإقتصادية في أغلبية الدول النامية، سواءً أكان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الإقتصادي، وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء إستخدام المال العام.
- **المضاربات المالية:** يظهر الريع في الإقتصاديات المعاصرة أكثر ما يمكن في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية، ويمكن السبب الأساسي لذالك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع، وهذا الأخير ودون مجهود يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة، ويساهم النظام المالي بشكل عام، والمؤسسات المالية بشكل خاص، إلى إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربين بسيولة لقاء فوائد منخفضة، فضلاً عن الغياب المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية، كما أن هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تعرف بـ" الصناديق السيادية"، حيث تؤمن الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق بشكل أساسي، في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية.
- **المضاربات العقارية:** تاريخياً أسست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لريع مزدوج ريع ناجم عن الإيجار المتصاعد وريع ناجم عن إرتفاع أسعار العقارات، ومما قد يصيب الإستمار الإنتاجي بالإنهيار.
- **ريع الخدمات:** تصنف القطاعات الإقتصادية حسب أهميتها إلى: القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات الذي يمثل دوره أو وظيفته في الأصل في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين، ولكن نتيجة التطور الإقتصادي، أصبح قطاع التجارة قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته، أي متجاوزاً بذالك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعين الأولين.

ثانياً: المصدر الخارجي:

1كنعنان حمة غريب عبد الله، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق،المجلد 03، العدد 03، أفريل على متاحة على الخط- ww.google.com تاريخ الإطلاع 2018/01/23.ص:604

في حالة الريع الخارجي فإن التحويلات تأتي من الإقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة ولهذا يستخدم اصطلاح الإقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يمارس فيها الريع الخارجي دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية، وتتمثل المصادر الخارجية فيما يلي[1]:

- **ريع النفط والغاز**:يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بإمتياز، إذ هناك فرق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما، وذالك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما، وقد يبرر ذالك الفارق تكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم أجلاً، وبالتالي يجب إيجاد بديل لعدم تجديد مصدرها،إلا أنه ومهما كان السبب في نشوء ذالك الفارق فإن هذا الأخير يتضمن ريعاً اقتصاديا بامتياز.
- **ريع المعادن**: يعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقل نسبياً من حجم ريع النفط أو الغاز، ويتمثل الفرق بين ريع النفط أو الغاز وبين ريع المعادن في أن الطبيعة الإستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن، ويتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكل كبير.
- **ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية**: يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو القنوات البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.
- **ريع السياحة**: يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع دخلاً ريعياً، هنا يعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساساً لفهم كيفية تشكل الريع.

المطلب الثاني: مفهوم الإقتصاد الريعي وخصائصه.

لمعرفة ماهية الإقتصاد الريعي وأهم الخصائص التي تجعله إقتصاد ريعياً نقوم بتناوله على النحو الأتي:

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الريعي:

تعددت التعاريف التي تناولت الإقتصاد الريعي، وعليه يمكن أن نورد منها على النحو الآتي:

[1] كنعنان حمة غريب عبد الله، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، نفس المرجع السابق، ص:605

تعريف أول: يعرفه البنك الدولي بأنه " هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج ألمنجمي (إنتاج المحروقات مثلا) 10% على الأقل من الناتج المحلي الخام، وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40 % على الأقل من إجمالي الصادرات"[1].

تعريف ثاني: الإقتصاد الريعي هو " ذلك الاقتصاد الذي يتميز بتوفر موارد مالية كبيرة خارجية، وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى ظهور سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، من خلال سعي السلطات إلى تفعيل الرقابة والتحكم في الريع وتوزيعه دون تحقيق فعالية إنتاجية"[2].

من خلال هذين التعريفين نستنتج التعريف التالي :

الاقتصاد الريعي: هو "ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد للريع(الدخل)، وهذا المصدر غالباً ما يكون طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية" .

الفرع الثاني: خصائص الإقتصاد الريعي:

يمكن أن نطلق تسمية الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الذي تتوفر فيه الخصائص التالية:

1. **مصدر الريع خارجي:** يكون مصدر الريع من خارج الإقليم الاقتصادي للبلد، على إعتبار أن الدخل الريعي يؤثر على مجمل الدخل في الدولة، فبما أن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، فهو بالضرورة إعادة توزيع للثروة من الذي يدفع الريع إلى مستلمه، وعليه فإن الريع الداخلي هو عبارة عن معاملات داخل الدولة لا تؤثر على الدخل في المجتمع، ولذلك يشترط أن يكون مصدر الريع من الخارج حتى يكون له تأثير على حجم الدخل في الدولة.
2. **يشكل الريع نسبة كبيرة من الناتج المحلي الداخلي PIB:** حتى نقول عن إقتصاد معين أنه إقتصاد ريعي، يجب أن تكون مساهمته في الناتج المحلي الخام تزيد عن الـ 40%، أي يجب أن يكون القطاع الريعي المزدهر هو القطاع القيادي أو قاطرة النمو في الإقتصاد الريعي، لتأتي باقي القطاعات في الترتيب، ومن المتعارف عليه عن أن الإقتصاديات التي تعرف بأنها ريعية، يكون القطاع غير التبادلي في المرتبة الثانية من

[1] منصوري عبد الله ، السياسات النقدية والجنائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص :252.

[2] ناجي حسين ، التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، عدد5، 2008 ، ص: 21.

حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، ليأتي القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي في ذيل الترتيب، وذلك بفعل تأثير القطاع الريعي المزدهر وظهور أعراض المرض الهولندي.

3. **ينخرط معظم السكان في استهلاك الريع وتوزيعه وليس إنتاجه:** تتميز القطاعات الريعية المزدهرة قطاعات ذات طبيعة إنحسارية، وذلك بالنظر لعدد اليد العاملة المشغلة فيها مقارنة بالقطاعات الأخرى، والتي لا تتجاوز في أغلب الأحيان من 1% – 4% من حجم القوة العاملة المشغلة، أن هاته الأقلية هي التي تنتج، والأكثرية تبقى مستهلكة للريع.

وتولد هاته الوضعية بالخصوص حالة من الإتكالية لدى الأفراد على المورد الريعي، مما يعمق الهوة بين القطاعات المنتجة والقطاع الريعي.

المطلب الثالث: تعريف الدولة الريعية وأهم مميزاتها.

نتناول ذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الدولة الريعية:

يعود تسمية الدولة الريعية إلى الإقتصادي الإيراني (حسين مهدوي)، بحيث ربط مفهوم الريع بالدولة، وأطلق عليها مصطلح الدولة الريعية سنة 1970، ليتم تداول المصطلح بعد ذلك لدى الاقتصاديين، وقد تعددت تعاريف الدولة الريعية واختلفت، إلا أنها قد اتفقت في أن مصدر الريع يجب أن يكون خارجي، ومن هاته التعاريف نذكر التعاريف الآتية:

التعريف الأول: "الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تحصل بشكل دوري على كميات عالية من الريع الخارجي، حيث تكون أطراف أجنبية هي السوق الرئيسي لبيع هذا الريع"[1].

التعريف الثاني: يعرفها حسين مهدوي بأنها " دولة تعتمد في مداخليها على الموارد المالية الكبيرة، المتأتية من الريع الخارجي، ويكون ذلك بشكل منتظم" [2].

وهو هنا يركز على الجانب الاقتصادي البحت، بحيث يركز التعريفان على المداخيل والموارد المالية الخارجية التي يكون مصدرها الريع الخارجي.

[1] حمد أحمد الريس، مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في مجلس التعاون الخليجي ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، أفريل 2016 ،ص:05.

[2] عدنان الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، الدراسات العراقية ، بغداد 2013 ، ط01 ، ص: 09 .

التعريف الثالث: الدولة الريعية هي "الدولة التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل النفط الخام، أو تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، القروض، الاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في الممرات البحرية، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا **استنتاج تعريف الدولة الريعية** على النحو الآتي:

الدولة الريعية:"هي الدولة التي تعتمد في مواردها على مداخيل الريع الخارجي، والذي يشكل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الخام، ويكون مصدر الريع غالباً من المنتج التصديري لقطاع المحروقات، وتكون الدولة هي المستلم لهاته الموارد بشكل مباشر وهي تقوم بتوزيعه على وإنفاقه على مختلف أفراد المجتمع ".

ما نشير إليه هنا أن مداخيل الريع الخارجي يجب أن تتجه مباشرة إلى الدولة، وهي التي تتولى إعادة توزيعها، أما إذا اتجهت المداخيل إلى الدولة بشكل غير مباشر نكون أمام حالة الاقتصاد الريعي وليس الدولة الريعية.

الفرع الثاني: مميزات الدولة الريعية: تتميز الدولة الريعية بالعديد من المميزات نذكرها على النحو الآتي:[2]

1. الدخل الريعي الخارجي هو الدخل السائد في الاقتصاد، بحيث يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق الـ 40%.
2. مصدر الريع يكون من عائدات المنتج التصديري للقطاع الريعي ألاستخراجي المزدهر، أي أن يكون مصدر الريع خارجيا، يجعل من القطاعات الإنتاجية المحلية مجرد أنشطة ثانوية لا حاجة لها.
3. في بعدها السياسي تتميز الدولة الريعية بأنظمة حكم تسلطية، ويرجع هذا إلى الطابع الخارجي لإيرادات المحروقات، والتي توصف بأنها إيرادات مالية ضخمة، تمكنها من تمويل مؤسسات رجعية لا تستجيب لمتطلبات الحوكمة الرشيدة.
4. أثر الضرائب: غالبا ما تلجأ الدولة الريعية إلى تخفيف العبء الضريبي، إذا ما توفرت لديها موارد مالية كبيرة، لكنها بالمقابل لا يتم العمل على انطلاقة تنموية حقيقية، من جهة أخرى فإن العبء الضريبي

[1] حسين عبد القادر، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو متوسطية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 -2012 ، ص: 21.

[2] خالد منة ، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 2015 ، ص.ص: 26.24.

يكون كبيراً عند الصدمات السالبة لأسعار المنتج التصديري، بحيث تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة والتوسع فيها لتعويض النقص في الإيرادات الريعية.

5. نسبة اليد العاملة المشغلة في القطاع الريعي المزدهر نسبة ضئيلة لا تتعدى 1% من مجموع القوى العاملة، من جهة أخرى تتركز القوى العاملة في القطاع الحكومي، مما يؤدي إلى تضخم الجهاز الإداري الإستهلاكي غير الإنتاجي، ما يولد عدم كفاءة لدى القوة العاملة في الإنتاج، ناهيك عن الإتكالية على القطاع العام.

الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية.[1]

يمكن القول أن أوجه التشابه بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية تشمل النقاط التالية:

1. أن العلاقة بين الإقتصاد والدولة الريعية تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد، ويلعب دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية وبذالك فإن الريع الخارجي وصفاً للدولة الريعية والإقتصاد الريعي على سواء.
2. الدولة الريعية ترتبط بالإقتصاد الريعي، إذ أن الأخير عادة ما يولد دولاً ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول إن الدولة ما تخلق اقتصادا ريعياً.

أوجه الإختلاف بين الإقتصاد الريع والدولة الريعية.

فيما يتعلق بأوجه الإختلاف بين الإقتصاد الريعي والدولة الريعية يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

1. الإقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية.
2. عواد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الإقتصاد الريعي، في حين إن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية.
3. الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الإقتصادية المختلفة، بينما لا يكون الأمر كذالك بالنسبة للإقتصاد الريعي.
4. الإقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة إقتصاد ريعي، حتماً بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون إقتصاد ريعي، في حين قد يكون إقتصاد ريعي بدون دولة ريعية (كـ عائدات السياحة لبلد معين .....).

ويمكن التميز بين الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الإقتصاد الريعي، وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتشغيل فئة قليليه من السكان في توليد الريع ويؤول

[1] كنعنان حمة غريب عبد الله، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 602-603.

في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على أفراد المجتمع، أما الإقتصاد الريعي فهو الإقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع وإستغلاله، إذن الإقتصاد التداولي وليس الإقتصاد الإنتاجي، وبذالك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي، وأن الإقتصاد الريعي هو الأساس في تكوين الدولة الريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق العام.

المبحث الثالث: الصدمات النفطية وإشكالية لعنة الموارد.

بعد أن تطرقنا للريع في المبحث السابق، والذي يقوم على مبدأ إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة، والتي تتميز منتوجاتها بطلب عالمي كبير ومداخيل ضخمة تساهم بنسبة كبيرة في تركيبة الناتج المحلي الخام وتمويل الانفاق العام، ناهيك عن كونها المصدر الأول للعملة الصعبة، كل هذا يجعلنا أمام إشكالية وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي فيما بات يعرف بلعنة الموارد الطبيعية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم لعنة الموارد الطبيعية وآثارها.

قبل التطرق إلى لعنة الموارد نعرج على تعريف الموارد الطبيعية، والتي يعتبر قطاع المحروقات من أهم بنودها، ثم نتطرق لمفهوم لعنة الموارد وآثارها على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية موردا اقتصاديا مهما، يمثل مصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي من الناحية النظرية والعملية.

وقد تم **تعريف الموارد الطبيعية** بأنها "هي الموارد ذات الفائدة للإنسان والممكن استخلاصها من الطبيعة، والتعامل معها كسلعة مهمة في التجارة المحلية والخارجية، وهي تتضمن المعادن والمحروقات والمياه"[1].

يأخذ هذا التعريف بقيمة السلعة ومدى الطلب عليها محلياً ودولياً، وهو يشير إلى جل الموارد الطبيعية على اختلاف تصنيفاتها، والتي تدر دخلاً سواءا على المستوى الداخلي، أو يكون طلبها عالمياً، وبالتالي تكون مورداً مالياً خارجياً.

الفرع الثاني: مفهوم لعنة الموارد الطبيعية وآثارها:

ينصرف مفهوم لعنة الموارد الطبيعية إلى ذلك التناقض بين وفرة الموارد الطبيعية الناضبة (خاصة المحروقات) وما بين تدهور النمو الإقتصادي والتنمية بشكل عام، وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم

[1] بوسبعين تسعديت ، أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة إستشرافية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص تسيير منظمات ، جامعة بومرداس، 2015 ، ص:24.

لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية للدلالة على تلك العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية، التي تتميز بطلب عالمي كبير على منتجاتها، وما بين النمو الاقتصادي في الدولة التي تتوفر على هاته الموارد على اختلافها.

كما أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الموارد الطبيعية، أفضت إلى أن هناك صلة بين الموارد الطبيعية وبين النتائج السلبية لهاته الموارد على التنمية، وقد اقترنت الموارد الطبيعية بما يسمى المرض الهولندي، ما أدى الى اعتبار الموارد الطبيعية نقمة لا نعمة للبلد الذي يعتمد عليها[1].

من الناحية النظرية فإن توفر الموارد الطبيعية والتي تتميز بضخامة مداخيلها، تعتبر مورداً مالياً لتمويل التنمية، إلا أنه مع مرور الوقت تبين أن هاته الوفرة تؤثر سلباً على التنمية وعلى كافة الأصعدة، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية وبالرغم من مداخيلها لا تساهم مساهمة حقيقية في التنمية، هذا بالإضافة إلى اقترانها بظاهرة المرض الهولندي، أي تقترن بسلسلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي، والتي من ابرز سماتها التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، ناهيك عن انحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، واندثارهما لصالح قطاع المحروقات للموارد الطبيعية، بينما يظهر توسع في القطاع غير التبادلي، والذي غالباً ما يضم أنشطة اقتصادية طفيلية تنشط في أغلبها في الاقتصادي الموازي.

أما عن مصدر الآثار السلبية للموارد الطبيعية، فهناك سببين للآثار السلبية التي تتركها الموارد الطبيعية على النمو والتنمية: **الأول** هو ضعف المؤسسات القادرة على خلق الظروف التي تؤدي إلى ظهور الآثار المترامية، التي تكرس طاقاتها لتحقيق العوائد الاقتصادية من الموارد الطبيعية، فتتوزع المواهب في هكذا اقتصاد مع تنوع الموارد وتوجهها إلى أنشطة غير إنتاجية، **والسبب الثاني** يركز على البنية الإنتاجية للاقتصاد ويتعلق بتخصيص الموارد بين أنشطة مختلفة، وبتأثيرات متباينة على النمو إذا أمكن تخصيص رصيد معين لرأس المال إما لمعالجة الموارد الطبيعية أو لإنتاج سلع تغذي النمو الداخلي للبلد ، ولكن وفرة الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر من إيراداته في معالجة هذه الموارد، مما يؤدي إلى فقدان تنافسية الأنشطة الإنتاجية المحددة للنمو[2].

[1] الأمم المتحدة ، قطاع الموارد الطبيعية إستعراض وتحديد فرص التجارة القائمتين على السلع الأساسية ، مذكرة مقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يوم 2014/04/29 ، ص: 01.

[2] Lane Philip and Aaron Tornell - "Power, Growth, and the Voracity Effect" - Journal of Economic Growth - Vol. 1(2) - June 1996- p.p 213-241.

وللاستفاضة أكثر فإن تفسير هذا الاداء الاقتصادي الضعيف للإقتصاديات القائمة على الموارد الطبيعية محط خلاف وجدل، ولكن اجتماع عدة عوامل يدفع العديد من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية نحو إخفاقات إدارية وتنموية، ومن أهم هذه العوامل[1]:

- ✓ **تقلب أسعار الموارد الطبيعية:** إن سوق النفط على الخصوص هي أكثر الأسواق تقلباً، مما يجعل إدارة الإقتصاد صعبة على صناع السياسات الإقتصادية.
- ✓ **المرض الهولندي** : وهو ظاهرة تتجلى بقيام قطاع النفط برفع سعر صرف العملة المحلية مما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا.
- ✓ **بطء تراكم المهارات وتزايد ألامساواة:** إن صناعة النفط تخلق القليل من فرص العمل وهي تتطلب مهارات قد تكون غير متوفرة لدى البلدان المصدرة للنفط، وعليه يتم إرسال عمال إلى الخارج للتدريب، أو يتم استقدام عمال يملكون المهارات المطلوبة، وبهذا يتم حرمان البلدان من منافع التعلم من خلال الممارسة التي هي جوهر التنمية الاقتصادية.
- ✓ **الايرادات والمشكلة الضريبية:** تقلل الإيرادات العالية التي يحققها القطاع النفطي من احتياج الدول الى فرض الضرائب على مواطنيهم، وبذلك يقطعون الرابط الهام بين الضريبة والتمثيل ومسؤولية الدولة (إلغاء مبدأ المساءلة التي تعتبر عاملاً ضرورياً لتلبية مطالب المواطنين).

من خلا هذا التحليل تبرز أهمية عقلنة استهلاك هذه الموارد والحفاظ عليها في كونها المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية، فالاستهلاك غير المسؤول لهذه الموارد يترتب عنه بالضرورة تناقص في الإمكانيات الإنتاجية والصناعية، وبالتالي إضعاف التنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن تقوم التنمية على قاعدة من الموارد الطبيعية المتداعية، ما يفسر أكثر مكانة هذه المواد ودورها في صنع السياسات الاقتصادية، هذا التزايد المعتبر والمستمر لأسعار المواد الطاقوية عبر العالم كالبترول والغاز، والتي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تنشيط مختلف المجالات كالصناعة والتجارة وغيرها، كما أن هناك أسئلة كثيرة تثار حول الموارد

[1] مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق ، مشروع بحث مقدم إلى المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، العراق 2012 ، ص: 06.

المائية حول العالم وكفايتها لتلبية حاجيات سكان العالم .وغيرها من الموارد الطبيعية الحيوية، ما يجعل الفكر الاقتصادي يعمل على طرح النظريات المناسبة للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: التفسيرات الإقتصادية لظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، وعلاقتها بالصدمات النفطية.

ما أشرنا إليه سابقا من أن الدول التي تتوفر على موارد طبيعية تعاني من تخلف تنموي يسمى بلعنة الموارد، فقدم العديد من الاقتصاديين مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء هذا الضعف في الاداء الاقتصادي، وقد تم تقسيم التفسيرات إلى إقتصادية متمثلة في ظاهرة المرض الهولندي ودورية السياسة المالية بالاضافة الى ارتفاع قيمة العملة المحلية، ويمكننا أن نقدم هاته التفسيرات على النحو الآتي:

الفرع الأول:. صدمات أسعار النفط ونظرية المرض الهولندي:

بعد إكتشاف هولندا الغاز في بحر الشمال، فإن الحكومات المتتابعة في هولندا وجدت نفسها في مواجهة مشكلة تسيير غير عادي للمداخيل التي مصدرها استغلال هذا الحقل الغازي، مما أدى إلى خلل في الانضباط في الجباية، ارتفاع حقيقي في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي)، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات، وانكماش قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى الحد الذي أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية، وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد، وتبعا لهذه الظاهرة ظهر مصطلح (العلة الهولندية) من طرف الصحافيين في العالم الأكاديمي وأستعمل من طرف الباحثين الذين كانوا يرغبون في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية، التي تملك ثروة كبيرة من الموارد الأولية .

فالعلة الهولندية تمثل في نفس الوقت التشخيص والتفسير الاقتصادي لنقمة وفرة الموارد الأولية وهو مصطلح يعني بصفة عامة النتائج السلبية لارتفاع كبير في دخل الدول المتأتية من قطاع مورد طبيعي مزدهر، ورغم أن هذا المرض يتماشى مع اكتشاف الموارد الطبيعية، فانه يمكن أن ينتج عن كل ظاهرة تؤدي إلى تدفق مداخيل كثيفة للعملات، وخاصة الإعانات الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وعندما تتعرض

[1] GILLES Rotillon - Economie des ressources naturelles - collection REPERES - Edition Europe Media - France2010 - P 3.

دولة ما للعلة الهولندية، فان المورد التصديري الجديد سيؤدي إلى انهيار وزن قطاع السلع القابلة للاتجار (الزراعة والصناعة) مقارنة مع القطاع غير التبادلي[1].

الفرع الثاني: صدمات أسعار النفط وعلاقتها بودورية السياسة المالية وبقيمة العملة المحلية :

تعتبر صدمات أسعار النفط سواء موجبة أو سالبة من بين أهم الأسباب التي تصعب على واضعي السياسة المالية من تحقيق أهدافها نظراً لعدم تحكماها في إيرادات الموازنة العامة المتأتية من خلال هذه الصدمات، كما أنها تعمل على رفع قيمة العملة المحلية نتيجة زيادة العملة الأجنبية.

أولا: صدمات أسعار النفط وعلاقتها بودورية السياسة المالية

مما لا يختلف فيه اثنان أن أسعار النفط غير مستقرة وهي الأكثر تقلباً بين السلع، وهي المصدر الرئيسي للدورات الاقتصادية في الدولة المعتمدة على النفط في تمويل الإنفاق العام لديها، الأمر الذي يصعب من على واضعي السياسة المالية إدارتها على إعتبار أنها صدمات خارجية، مما ينتج تأثير سلبي على موازنة الدولة، من خلال دخولها في عجز بمجرد وقوع صدمة سالبة ولو طفيفة، هذا ما يؤدي الى دورية السياسة المالية والتي تكون تداعياتها جد سلبية على الاقتصاد[2].

ثانياً: صدمات أسعار النفط وإرتفاع قيمة العملة المحلية:

يؤدي تصدير المورد الجديد (البترول مثلا) إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، نتيجة تراكم العملات، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات، ومن ثمة فان قطاع الصادرات التقليدية (القطاع التبادلي)، هذا ما يؤدي الى خطورة وعدم استقرار في ربحية سلع القطاع التبادلي نتيجة ارتفاع سعرها في نظر الأجانب، مما يفقدها تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي بداية تراجع الاستثمار في هذا القطاع وإنحلاله التدريجي لصالح القطاع غير التبادلي[3].

---

1 زايري بلقاسم ، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013، ص:07.

2 محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الموازنة الصفرية ، ملف محمل من www.blogs mubasher.info-تاريخ الإطلاع 2017/10/08 ،ص:07.

3 زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص: 08..

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع الصدمات الإقتصادية، وذلك على إعتبار الدورات الإقتصادية في موضوعنا هذا، تقوم على مبدأ حدوث صدمة خارجية متأتية من قطاع المحروقات الذي يتميز منتجه التصديري بأنه ذو الحصة الأكبر في الصادرات الخارجية للبلد، ومن هنا ظهرت مصطلح الصدمات الإقتصادية، والصدمات النفطية التي اختلف الاقتصاديون في طبيعتها ونوعها، فهناك من يردها إلى متغيرات خارج النظام الاقتصادي أي أنها صدمات خارجية تقترب إلى حد كبير من سلوك الدورات الاقتصادية العينية، وهناك من يردها إلى متغيرات العرض والطلب، والمتغيرات التي تؤثر في كل منهما على حدى، وهناك وجهة ثالثة ترد الصدمات الاقتصادية إلى تغيرات أسعار الصرف وتغيرات السيولة من عرض النقود والطلب عليها، والتي تكون في الإقتصاديات الريعية مصدرها أو تعود في جزء منها إلى صدمات أسعار المحروقات، في علاقة وثيقة بينهما.

لنتطرق بعدها في المبحث الثاني إلى تعريف الريع، ومصادره، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم الدولة الريعية والإقتصاد الريعي والفرق بينهما، وهي الآثار التي تتركها الصدمات النفطية على المدى الطويل، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير الموراد الطبيعية كالمعادن والمحروقات، وقد أشرنا إلى أن مفهوم الريع قد تم تحديده بأنه ذلك المتأتي من المنتج الإستخراجي قطاع المحروقات في دراستنا هذه، وهو الذي يكون مصدره خارجي، متأتي من صادرات القطاع الريعي.

بعد أن تطرقنا للريع في المبحث السابق، والذي يقوم على مبدأ إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة، والتي تتميز منتوجاتها بطلب عالمي كبير ومداخيل ضخمة تساهم بنسبة كبيرة في تركيبة الناتج المحلي الخام وتمويل الإنفاق العام، ناهيك عن كونها المصدر الأول للعملة الصعبة، كل هذا يجعلنا أمام إشكالية وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي فيما بات يعرف بلعنة الموارد الطبيعية، والتي تعد توسعاً لنموذج نظرية المرض الهولندي، هاتين الظاهرتين تعود في صدرهما إلى الآثار السلبية الطويلة الأجل لصدمات أسعار النفط.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التي نوردها على النحو الآتي:

1. صدمات أسعار النفط السالبة تكون لها آثار سلبية على المدى القصير، من خلال تأثيرها المباشر على الإيرادات العامة والنفقات، وبالتالي على الاستهلاك والاستثمار خاصة العمومي، ويدخل الاقتصاد في

مرحلة انكماش إقتصادي متأتي بالدرجة الأولى من الصدمة السالبة للقطاع النفطي، والعكس في حالة الصدمة المواتية والمدى القصير

2. صدمات أسعار النفط المواتية تكون لها آثار سلبية على المدى الطويل، هاته الآثار تنعكس في شكل إختلالات هيكلية في الإقتصاد الذي يعتمد على القطاع الريعي، بحيث أن تدفقات الريع يؤدي إلى إنحلال متزايد وتدريجي في القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، في حين يشهد القطاع غير التبادلي(النقل، الكهرباء، الخدمات...الخ)، نمواً متزايداً ومتسارعاً مدفوعاً بصدمات القطاع النفطي، في حين يصبح القطاع النفطي هو القائد لقاطرة النمو الإقتصادي، ما يخلف خلالاً هيكلياً يستعصي على الحل في الأجل المتوسط والقصير، ويتطلب سياسات خاصة للخروج من الوضع.

3. أن صدمات أسعار النفط هي التي تؤثر، أو تكون مصدر كل الصدمات الداخلية الأخرى التي يشهدها الإقتصاد، وهذا بفعل الجر الخلفي للقطاع النفطي على القطاعات الأخرى.

4. أن الإقتصاد الذي يعاني من الصدمات النفطية، التي تتميز بأنها خارجية فقط، يكون لديه عدم القدرة على التكيف معها، لأنها خارجية، وغير ممكن التأثير فيها أبدا، ناهيك عن الانكشاف الإقتصادي على الخارج وعلى الصدمات الخارجية.

الفصل الرابع:

الدورات الإقتصادية في الجزائر

وعلاقتها بصدمات أسعار النفط

للفترة 2000 - 2016.

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصول السابقة للجانب النظري للدراسة، من خلال التطرق للإطار النظري للدورات الإقتصادية، والإطار الفكري للتفسير الاقتصادي للدورات الإقتصادية، ثم الإطار النظري للصدمات الإقتصادية وصدمات أسعار النفط، نأتي في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال التطرق إلى وجود الدورات الإقتصادية في الجزائر من عدمه، وذلك بدراسة تحليلية من أجل إثبات وجود الدورات الإقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، كما أننا نتطرق إلى علاقة الدورات الإقتصادية بصدمات أسعار النفط، التي تعد الجباية البترولية أهم انعكاساتها في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة حجم وتأثير ومكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، لنتطرق بعدها إلى أهم آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر، المتمثلة في البطالة والتضخم ومحاولة تقدير العلاقة بينهما، ناهيك عن محاولة الربط بين صدمات أسعار النفط وهاتين المتغيرتين، في الأخير سنتطرق من خلال دراسة قياسية، تربط ما بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار البترول والناتج الداخلي الخام، والعلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي، حتى نتمكن من الوصول إلى الإستنتاج بناءا على مخرجات النموذج القياسي، من وجود علاقة بين أسعار البترول من خلال الجباية البترولية وما بين الدورة الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر، وعليه فإن هذا الفصل يشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

المبحث الثاني: البطالة والتضخم كأهم إنعكاس للدورات الإقتصادية في الجزائر، وعلاقتها بصدمات أسعار النفط، للفترة 2000 – 2016.

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

المبحث الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

يختلف الناتج المحلي الإجمالي الإسمي عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في أن الثاني يستبعد أثر المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإنه يستبعد الوهم النقدي، ففي حين يبدو جلياً أن الإقتصاد يحقق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي، قد تكون هذه الزيادة ناتجة عن تسارع التضخم وليس مردها إلى الأداء الإقتصادي للأعوان الإقتصاديين، وعليه فإنه عند الاستدلال على الدورات الإقتصادية، ومدى تذبذب معدلات النمو فإنه يتم الأخذ بمعدلات النمو للناتج المحلي الحقيقي، الذي يعكس بصورة أدق لهاته التذبذبات.

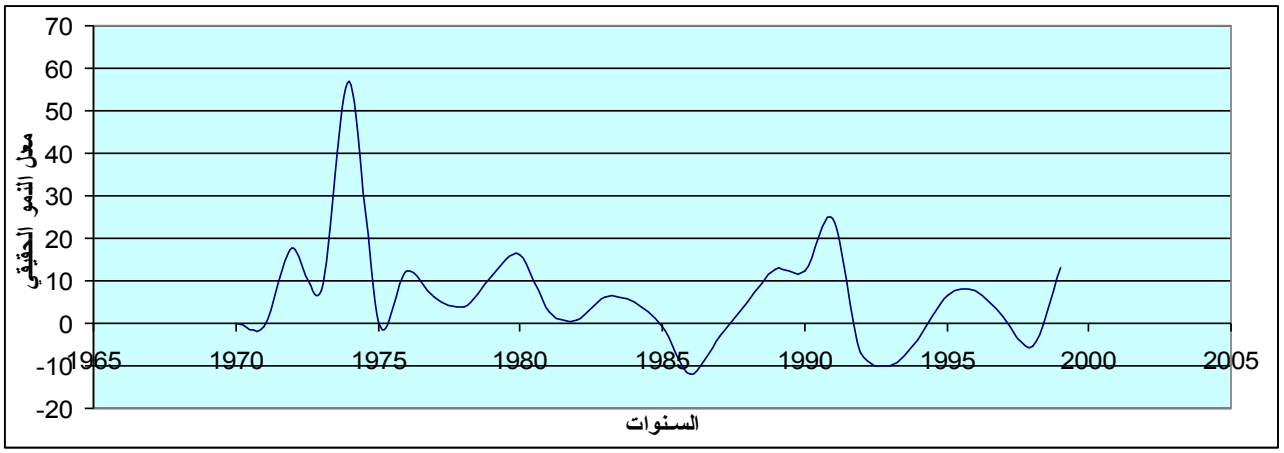
في هذا المبحث، نستعرض الدورات الإقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى التعرض لأسبابها، عبر المحطات المختلفة التي شهدت صدمات مختلفة كان لها الأثر البالغ بحيث مثلت نقطة انعطاف في معدل الناتج المحلي الحقيقي، بعد ذلك نتطرق لتركيبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترة الدراسة، بحيث أننا نستعرض دور القطاع الريعي ومكانته في الإقتصاد، وأهم الآثار الناتجة عن هاته المكانة التي تبوأها منذ الاستقلال، والتي كرست الطابع الريعي للاقتصادي الجزائري، الأمر الذي ولد خللاً هيكلياً، أدى مع مرور الوقت إلى بروز دورات إقتصادية ناتجة بالدرجة الأولى عن صدمات أسعار النفط وتعكس مدى هيمنة قطاع النفط على النشاط الإقتصادي وتأخر القطاعات الأخرى المنتجة للثروة، والتي ما فتأت تعتمد على إعادة توزيع الريع النفطي من خلال الجباية البترولية المورد الرئيسي في الموازنة العامة في الدولة، التي بدورها تمثل الصورة الجلية للدولة الريعية، التي مع مرور الوقت أصبحت المصدر الأول للتداعيات السلبية في الإقتصاد الجزائري، من خلال أزمات السيولة التي تشهدها الموازنة العامة، والناتجة عن صدمات أسعار النفط.

المطلب الأول: إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

في هذا المطلب نستعرض الدورات الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد الجزائري لفترة الدراسة، من خلال تحليل اتجاهات معدلات النمو الحقيقية على طول فترة الدراسة، إلا أننا من أجل توضيح أكثر، سنتطرق للدورات الإقتصادية قبل فترة الدراسة، ثم بعدها حتى تتضح الصورة والاتجاه العام وأسبابه بصورة جلية، وذلك على النحو الآتي:

لمعرفة شكل واتجاه الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1970-2000، نقوم بتمثيل تطور معدلات النمو لهذه الفترة وذالك من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم 01-04: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1970 – 2000.



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات معدل النمو الحقيقي للفترة 1970- 2000.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تأرجح معدلات النمو الحقيقية في مرحلة الإقتصاد الموجه، والتي تميزت بضخامة المشاريع المرصودة خاصة في المجال الصناعي، ونشير هنا إلى أن الإقتصاد الموجه وإن كانت الضغوط التضخمية متحكماً فيها نوعاً بالنسبة إلى القطاع الإستهلاكي، والقطاع الإستثماري الذي يستفيد أيضا من مزايا متأتية من تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1دج=1ف ف)، إلا أن هذا لا ينطبق على الخزينة التي تقوم بحساب آثار تحمل هاته السياسة التي تقوم على الدعم.

بدأت الجزائر في تطبيق المخطط الثلاثي 1967-1969، الذي تضمن بداية التمهيد للإنطلاق في السياسات الإقتصادية القائمة على التصنيع، وعليه فقد شهد الإقتصاد نمواً موجباً، إلا أنه ومن خلال الرسم البياني، شهدت سنة 1970 إنخفاضا ملحوظا، بفعل إنتهاء برنامج المخطط الثلاثي، وعليه ولد إنكماشاً إقتصاديا، تمثل سنة 1974 سنة رواج وسنة 1975 سنة ركود، أي أن مرحلة 1970- 1974 تمثل مرحلة التوسع، وهذا بفعل إنتهاء المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول وما كان لهما من أثر على التنمية بفعل إقامة الصناعات المصنعة والاهتمام بالقطاع الفلاحي، إلا أن النمو الهائل في هاته السنة مرده بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الهائل في أسعار المحروقات، الناتج عن حرب أكتوبر 1973 وحظر بيع النفط كسلاح مقاطعة من قبل العرب، ثم تليها سنة 1975 التي سجلت ركودا بفعل تأخر إنطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني ليستعيد الإقتصاد نشاطه مع إنطلاق التطبيق، أما سنة 1980 فتمثل سنة رواج وذلك مع إنطلاق تطبيق المخطط الخماسي الأول، والذي اعتمد على النفقات الإجتماعية بالدرجة الأولى،

وتراجع إستراتيجة التصنيع، وسنة 1986 سنة ركود نتيجة أزمة المحروقات ومدى أهميتها ومساهمتها في الميزان التجاري والموازنة العامة للجزائر.

والمتفحص لهاته المرحلة يجد أن دور النفط في الإستراتيجية الأولى القائمة على التصنيع، وفي إستراتيجية المخططات الخماسيين بداية من سنة 1980، على النحو الآتي:

تقوم إستراتيجية المخطط الثلاثي والرباعي الأول والرباعي الثاني على ما يأتي[1]:

- ❖ أولوية تراكم راس المال على الإستهلاك؛
- ❖ أولوية التصنيع على التنمية الفلاحية في البرامج التنموية الأولى، إلى غاية إنطلاق برنامج الثورة الزراعية؛
- ❖ الأولوية الثالثة، وهي مزيج من الأولويتين الأولى والثانية، وهي أولوية تنمية سلع التجهيز على قطاع سلع الاستهلاك.

من هنا نلاحظ أن قطاع التصنيع منح الأولوية القصوى، والذي يكون له الجر الخلفي للقطاعات الأخرى، من خلال هاته الإستراتجية المالية التي تقوم عليها، والتي تسندها خلفية فكرية إشتراكية قائمة على التكامل القطاعي العمودي، وإعطاء الأولوية للتراكم الرأسمالي على الاستهلاك، ناهيك عن إحتكار الدولة للقطاع الانتاجي، بحيث أن قطاع المحروقات كان له الدور البنائي، أي أنه منوط به توفير الأموال اللازمة لتمويل التصنيع، وهو ما جعل الإقتصاد منكشف أمام الصدمات الخارجية.

من جهة أخرى تقوم الإستراتيجية المالية للخماسي الأول والثاني لسنوات الثمانينات، على إستراتيجية مالية مغايرة تماما للأولى، وهي على النحو الآتي:

- ❖ أولوية السلع الإستهلاكية على سلع التجهيز؛
- ❖ اللجوء إلى رأسمال الخاص، بما في ذلك الإستثمار الأجنبي، الذي بإمكانه المشاركة بحصص جد ضعيفة في الشركات العمومية[*]؛

[1] محمد سعودي ، أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 01 ، أفريل 2014 ، ص: 79.

[*] شكلت هاته الإستراتيجية بالذات بداية ظهور التيار المنادي بالتوجه نحو إقتصاد السوق، والذي عكسه القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بالقرض والبنك، والذي شكل بداية التحول نحو إقتصاد السوق وفصل الدائرة النقدية والدائرة الإئتمانية عن الدائرة الميزانية.

- إلا أن الثابت هنا أن هاته النقطة بالذات في إستراتيجية الخماسي المذكور، تنم عن عكس التيار للإستراتيجية الفكرية للمخططات السابقة، لسبب أو لآخر، لعل أهمها العدول عن برنامج تقويم المحروقات من خلال التقليص من حدة الإستغلال، ما انعكس على الكمية المصدرة والمنتجة، وبالتالي حجم الإيرادات المتأتية منه، وعليه شكلت هاته الصدمة ملامح الإستراتجية التي قامت عليها مخططات الثمانينات.

❖ التقليص من نسبة الإستثمار، بحيث أن إرتفاع أسعار المحروقات يكون كفيلا بعدم اللجوء إلى الإستدانة، ثم الشروع في مرحلة التسديد التي نتجت عن مرحلة التصنيع[1]؛

من خلال هاته الإستراتيجية، نلاحظ بشكل قاطع أن الدور البنائي لقطاع النفط في مرحلة التصنيع تم التخلي عنه، ليتم توجيه دور القطاع ومداخيله إلى توفير السيولة اللازمة لتلبية الطلب الإستهلاكي أولا على عكس الإستراتيجية مرحلة التصنيع، ثم تسديد الديون الخارجية وخدماتها ثانيا.

شكلت فترة التسعينات، بداية من سنة 1989م، بداية فترة التحول نحو إقتصاد السوق، وعليه فقد شهد الإقتصاد الوطني اللجوء إلى تفكيك المؤسسات الإقتصادية من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية 88-01 المؤرخ في 1989/01/12 والذي يعمل على استقلالية المؤسسات الاقتصادية بحيث تصبح خاضعة للقانون التجاري ما يمكن من تصفيتها فيما بعد، وهذا راجع إلى عجز المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق أرباح، ما حتم الدخول في متاهات الهيكلة وإعادة الهيكل، ناهيك عن فشل برنامج الخوصصة.

إلا أن ما ميز هاته الفترة هو لجوء الجزائر إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني، التي من خلالها باشرت الجزائر إصلاحاته الإقتصادية، والتي تمثلت في برنامج التعديل الهيكلي، بشقيه التثبيت والاستقرار، في ظل هذا التعقيد بقي قطاع النفط القطاع الإقتصادي الأبرز في الاقتصاد الوطني، خاصة مع تفكيك القاعدة الصناعية نتيجة عدم جدواها الاقتصادية، بالاضافة إلى تفكك القطاع الفلاحي نتيجة النزوح الريفي الناتج عن الوضع الأمني، وعليه فقطاع النفط شكل القطاع الوحيد المعتمد عليه في:

1. أن المؤسسات الدولية منحت الجزائر القروض، إلا أن هاته القروض مضمونة بوجود القطاع البترولي، كما أنها موجهة لمشاريع في البنية التحتية تخدم تصديره بالدرجة الأولى كالموانئ، ناهيك عن أن القروض أغلبها كانت في شكل تموينات غذائية.
2. أن القطاع النفطي من خلال مداخيله شكل مصدر التمويل الأول والأبرز لتمويل المالية العامة، والتي عملت على امتصاص الآثار الإجتماعية لسياسة التعديل الهيكلي وهي سياسة نقدية كان لها آثار سلبية في الجانب الإجتماعي وإن تأخرت ظهور هاته الآثار، ما حتم على الحكومة، اللجوء

[1] Hossin Benderra – restructuration et réformes économiques en Algére –OPU 1994 – p08.

إلى الأشغال العامة ذات كثافة اليد العاملة الكبيرة من أجل التخفيف من وطأة الظرف الإقتصادي على الجبهة الإجتماعية[1].

الفرع الثاني: الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

شهدت الجزائر العديد من الدورات الإقتصادية خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، وقد اختلفت هاته الدورات الإقتصادية من حيث:

- **مدتها:** بحيث أنها تميزت بنوع من التفاوت في المدة، إلا أنها تميزت بالتقارب الزمني ما بين القمة والقاع لكل دورة إقتصادية.
- **شدتها:** الدورات الإقتصادية على طول فترة الدراسة إختلفت شدتها من دورة إقتصادية لأخرى، وهذا راجع لطبيعة الصدمة الإقتصادية التي سببت الدورة، بالاضافة الى مصدر الدورة الإقتصادية، ووضعية الإقتصاد ومدى تكيفه مع الصدمة بالنظر للواقع الإقتصادي الذي حدثت فيه الدولة الإقتصادية.
- **طبيعة الدورة الإقتصادية:** ما تميزت به الدورات الإقتصادية في الجزائر في فترة الدراسة هو أنها تختلف من حيث مصدر الصدمة الإقتصادية، الذي يحدد طبيعة ونوع الدورة الإقتصادية، فمن دورة مصدرها الصدمات الإقتصادية لقطاع المحروقات، وبالتالي تكون تجارية، إلى دورة إقتصادية مصدرها الجفاف وبالتالي نكون أمام دورة طبيعية، بالاضافة إلى دورات إقتصادية ناتجة عن الفعل وعدم الفعل من طرف الأعوان الإقتصاديين وهو الأهم في الجزائر.

ولتوضيح ذالك أكثر سنتطرق إلى إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2016، وذالك من خلال الجدول الآتي:

[1] مختار دقيش ، العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة وهران ،2010 ، ص.ص: 63-66، بتصرف.

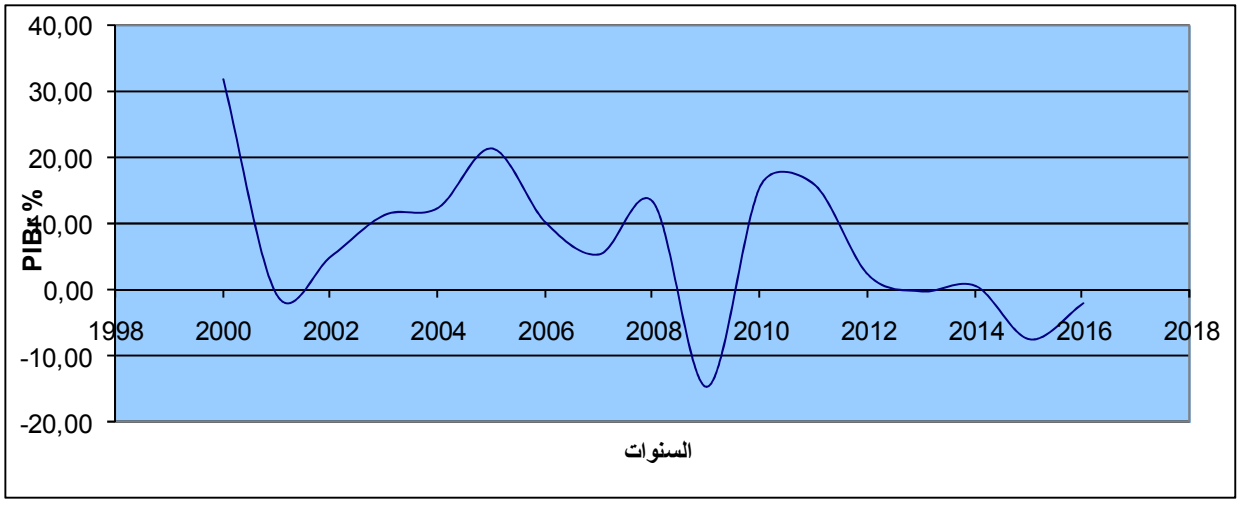
الجدول رقم 01 – 04: الناتج المحلي الإسمي، والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

السنوات	PIB	PIB%	IP	PIBr	PIBr%
2000	4123,5	27,3	95,97	4296,655	31,7
2001	4260,8	3,33	100	4260,8	-0,83
2002	4537,7	6,50	101,43	4473,726	5,00
2003	5264,2	16,01	105,75	4977,967	11,27
2004	6150,4	16,83	109,95	5593,815	12,37
2005	7563,6	22,98	111,47	6785,323	21,30
2006	8520,6	12,65	114,05	7470,934	10,10
2007	9306,2	9,22	118,24	7870,602	5,35
2008	11043,7	18,67	123,98	8907,646	13,18
2009	9968	-9,74	131,1	7603,356	-14,64
2010	11991,6	20,30	136,23	8802,466	15,77
2011	14519,8	21,08	142,39	10197,205	15,84
2012	16209,6	11,64	155,5	10424,18	2,23
2013	16647,9	2,70	160,1	10398,438	-0,25
2014	17228,6	3,49	164,77	10456,151	0,56
2015	16702,1	-3,06	172,65	9673,965	-7,48
2016	17406,8	4,22	183,7	9475,667	-2,05

المصدر: من اعداد الطالب، بناءا على تقارير بنك الجزائر سنوات 2004، 2010،2013،2016.

من خلال الجدول يمكننا تمثيل تذبذبات معدل النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة 2000 – 2016، والذي يعكس بدقة حجم التذبذبات في الإقتصاد الجزائر، التي تعكس الدورات الإقتصادية وحجمها وتوقيتها، وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم02–04: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000– 2016.



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

مع نهاية سنة 1999م إنتهت الجزائر من تنفيذ سياسة التعديل الهيكلي بشقيها التثبيت والإستقرار، هاته السياسة النقدية ذات الخلفية الفكرية النقدية، كانت قد خلفت العديد من الآثار السلبية خاصة على الجانب الإجتماعي، ما ولد نوع ردة الفعل المتأخرة عليها، ومع بداية سنة 2000 شهدت أسعار المحروقات انتعاشاً إيجابياً، انعكس على القدرة المالية للمالية العامة، ما جعل الجزائر تدخل في تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، ذات الخلفية الفكرية الكينزية، القائمة على التحفيز الكينزي من خلال سياسة العجز الموازني.

في ظل الصدمة الموجبة لأسعار المحروقات، التي وفرت الموارد المالية للإنطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي تهدف إلى تحقيق معدلات نمو قوية في الناتج الاسمي في حدود 05% مع العمل على استدامتها خارج قطاع المحروقات، خاصة وأن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، كما أن سياسة الإنعاش هذه تستهدف بالدرجة الأولى رفع معدل النمو خارج المحروقات الذي يبقى على الرغم من معدله العام نسبياً ضعيفاً مقارنة بالموارد المالية الموظفة، حيث أن الإنطلاق في هاته السياسة شكل دورة موجبة سنة 2000 – 2001 التي يظهرها الشكل أعلاه، وبالتالي فإن هاته الصدمة الموجبة لقطاع المحروقات هي السبب الرئيسي لهاته الدورة، وهي دورة تجارية ناتجة عن تصدير القطاع الريعي، الذي مول برنامج الإنعاش الاقتصادي بـ 7مليار دولار ليصبح 15 مليار دولار بعد إضافة مبلغ 8 مليار دولار كبرنامج تكميلي متضمن مبالغ إعادة التقييم للمشاريع، هذا من جهة، إضافة إلى تحسن الوضع الأمني والانطلاق في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض تشغيل الشباب من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

شكلت سنة 2001 دورة سالبة في الناتج المحلي الحقيقي، على الرغم من أن الناتج الإسمي يسجل معدلات نمو موجبة، وهذا راجع إلى العوامل الآتية:

- ✓ أن حجم الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي ركز على البنية التحتية، شكل نوع من عدم قدرة الإقتصاد على إستيعاب هاته المبالغ، خاصة وأن الجهاز الإنتاجي قد شهد تفككا بفعل الخوصصة، وتدني مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام نتيجة النزوح الريفي خلال الأزمة الأمنية، وعليه فإن هذه المبالغ التي لم يستطع الإقتصاد استيعابها، أدت إلى بروز ضغوط تضخمية، أدت إلى معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي الحقيقي.

✓ شهدت هاته السنوات موجة جفاف، أضرت بالقطاع الفلاحي، وبالتالي أدت إلى الدورة الإقتصادية السالبة، ما أكسب الدورة الإقتصادية في الجزائر صفة الطبيعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

شكلت الفترة الممتدة من سنة 2000 – 2008 أطول فترة نمو إقتصادي شهدا الإقتصادي الوطني، وإن تخللتها تذبذبات في الناتج الحقيقي في بعض السنوات، إلا أن الإتجاه العام لمعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي تبقى موجبة على طول الفترة، والسبب في ذلك يعود إلى:

❖ في هاته الفترة 2000 – 2008 تم ضخ مبالغ طائلة في إستثمارات كبيرة في قطاع المحروقات، الذي شهدت نمواً متزايداً في قيمته المضافة، بإعتباره الممول الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي.

❖ سجلت القطاعات الرئيسية في الإقتصاد معدلات نمو موجبة كالفلاحة الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة بـ 19.7%، والذي يعود بداية ظهور آثار برنامج دعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج الدعم الفلاحي وبرنامج تنمية الهضاب والمناطق السهبية، التي أعطت دفعة جديدة لقطاع الفلاحة.

❖ أن سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تركز على تحفيز الطلب الإجمالي من خلال التركيز على قطاع الأشغال العمومية بإعتباره قاطرة النمو الإقتصادي ويشكل جراً خلفياً لكل القطاعات الأخرى ما يحفز الطلب الكلي الفعال، الأمر الذي جعل القطاع يسجل أعلى نسبة له خلال الفترة بـ11.6%، ويعود هذا التحسن في هذه القطاعات إلى برامج الاستثمارات العمومية التي لعبت دوراً هاماً في تحقيق هاته النتائج، إذ أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات،

شهدت سنة 2009 إنخفاضاً قوياً في معدل النمو الحقيقي بلغ - 14.64% في دورة هبوط ناتجة عن تأثر الإقتصاد الوطني بدورة أسعار المساكن التي عرفها الإقتصاد العالمي، والتي أدت إلى ركود إقتصادي حاد في معظم الإقتصادات المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط في سنتي 2008 و2009 على التوالي، كما أن سنة 2009 شهدت تراجعاً ملحوظاً في الكميات المصدرة بواقع -6.2% وذلك بفعل تخفيض الشركة الأجنبية المشاركة لصادراتها، هذا من جهة، كما أن هناك عامل آخر ذو أهمية كبيرة أدى إلى تحقيق هذا المعدل السلبي، يتمثل في تراجع نفقات رأس المال للدولة بـ 51.1% وذلك للمرة الثانية على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على حجم الطلب الداخلي.

لشتهد بعدها سنتين من النمو الحقيقي الموجب، نتيجة تسجيل أسعار المحروقات أسعار مرتفعة جدا ليعاود معدل النمو الحقيقي الإنخفاض مع نهاية 2012، الناتج عن التراجع الكبير في أسعار المحروقات، في صدمة سالبة، أثرت على الإقتصاد الوطني بشكل كبير، وأدت إلى إرتباك في تنفيذ السياسات الإقتصادية، امتدت من سنة 2013 – 2016، على الرغم من التعافي التدريجي لأسعار المحروقات بداية من 2015، هاته الصدمة السالبة أدت إلى نمو حقيقي سالب للفترة 2013 إلى غاية 2016، ناتج عن توقف معظم المشاريع خاصة مشاريع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى مراجعة سياسة التوظيف للوكالة الوطنية للتشغيل ووكالة الإدماج الإجتماعي وغيرها، بالإضافة إلى التوقف عن فتح مناصب الشغل جديدة في العديد من القطاعات وبحدود دنيا في قطاعات أخرى، دون أن ننسى ترشيد النفقات الإجتماعية من خلال مراجعة ميزانية الحماية الإجتماعية وغيرها.

ما يمكن أن نشير إليه في الأخير، خلال التحليل السابق أن الدورات الإقتصادية لفترة الدراسة تعود في معظمها إلى صدمات قطاع المحروقات، والتي تكون لها آثار سلبية إذا كانت مواتية أو غير مواتية على حد سواء:

- ❖ عندما تكون مواتية نكون أمام إشكالية عدم قدرة الإقتصاد على إستيعاب المبالغ المالية التي يتم ضخها في الإقتصاد، ما يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية، وبالتالي يسجل الاقتصاد معدلات تضخمية أكبر من معدلات النمو الإسمي الموجبة، وبالتالي نكون أمام دورة إقتصادية حتى في ظل إرتفاع أسعار المحروقات، والصدمة الموجبة.
- ❖ عندما تكون الصدمة غير مواتية، نكون أمام إشكالية أزمة السيولة المالية، من أجل تمويل عملية التنمية، وهذا ما ينعكس بشكل مباشر وفوري على المالية العامة، دون أن ننسى التوازنات الخارجية على إعتبار أن قطاع المحروقات هو المصدر الأساسي للعملة الصعبة، بنسبة صادرات تفوق 98% في أغلب السنوات، ما يعكس الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الإقتصاد جراء الاعتماد المطلق على القطاع الريعي.

المطلب الثاني: الجباية البترولية كأهم إنعكاس لصدمات أسعار المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار البترول صدمات موجبة متتالية إلى غاية اندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2008، وإن تخللتها بعض الصدمات السالبة من حين لآخر إلا أنها لا تعدو كونها صدمات سالبة محدودة التأثير كما أنا لم تدم لفترة طويلة بحيث يكون تأثيرها واضحاً، وعليه فإن الإتجاه العام هو الصدمات الموجبة الكبيرة التي شهدتها فترة الدراسة.

هاته الصدمات الموجبة، جعلت الحكومة تطبق سياسة مالية توسعية (سياسة الإنعاش الاقتصادي) من خلال التوسع في الإنفاق العام، ممولة من الجباية البترولية المدعومة بالصدمات الخارجية المواتية لأسعار النفط، هدفت هاته السياسة إلى مكافحة الفقر عن طريق التحويلات الإجتماعية، ومن جهة أخرى التحكم في توسع كتلة الأجور.

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر ونمو إسمي في 4%-6%، بالإضافة الى التحكم في المديونية الخارجية وتسديدها المسبق....الخ، أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما انعكس في إختلالات هيكلية ناتجة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية ناتجة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

1. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.
2. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها وإتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.

الفرع الأول: الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط وتأثيراتها المختلفة

تعتبر الجباية البترولية سلاح ذو حدين، لها تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية، نذكرها على النحو الآتي:

أولاً: في حالة الإرتفاع: في حال الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات يكون حاصل الجباية البترولية كبيرا، وهنا تكون لها تأثيران، تأثير سالب وآخر موجب، على النحو الآتي:

1- التأثير الموجب: تعتمد الجزائر على حاصل الجباية البترولية والتي تدعى في قوانين المالية بحاصل الجباية غير العادية، وهنا فإنها توفر السيولة المالية الكافية التي تجعل القائمين على تصميم وتنفيذ السياسة المالية في راحة، بحيث أنها توفر هامش المناورة والتحرك، والمفاضلة ما بين القطاعات خاصة تلك التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وتكون لها آثار تحريضية، بحيث أنها تشكل آلة ذات جر خلفي لكل القطاعات، وهو ما نلمسه في مشاريع سياسة الإنعاش الإقتصادي، والتي ركزت على قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي شكل الأساس لتحريض الطلب الكلي الفعال.

إلا أننا ما نشير إليه هنا هو أن الجزائر لا تعاني من أزمة سيولة فقط التي تكون ظرفية ومن فترة لأخرى كما أن الفترات متباعدة نوعاً ما وإن كانت بعضها أكثر حدة، والتي يكون إرتفاع الجباية البترولية كافيا لمعالجتها، وإنما تعاني من خلل هيكلي في جهازها الإنتاجي، بحيث أنه فقد مرونته، وأصبح يتصف بالضعف لسبب أو لآخر، من أهم هاته الأسباب هو وجود قطاع المحروقات، الذي يعمل على الإنحلال التدريجي للقطاعات الأخرى، فيما بات يعرف بنظرية العلة الهولندية، والتي تكون من أهم الإنعكاسات السالبة لصدمات أسعار المحروقات، وسنشيره له لاحقا في المطلب الموالي.

من جهة آخرة فإن الصدمات الموجبة لأسعار المحروقات بصفة عامة، وإذا أغفلنا الجباية البترولية التي تكون آثارها على الموازنة العامة والإنفاق العام، بحيث تؤدي إلى إنخفاض العجز الموازني وتحسن المالية العمومية بصفعة عامة، فإن هاته الصدمات الموجبة تكون لها آثار إيجابية أخرى على ميزان المدفوعات، وتحسن الميزان التجاري وميزان رأس المال، بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات أسعار الصرف الأجنبية[1].

2- **التأثير السالب:** إذا إرتفعت تم التوسع في الإنفاق العام من خلال برامج ضخمة، وبما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، فإن هذا سينعكس في عدم قدرة السوق الداخلي على استيعاب المبالغ التي تم ضخها من خلال هاته البرامج، وهو ما ينعكس في شكل إرتفاع كبير للأسعار[**]، بحيث أن الجباية البترولية التي تكون قد وفرت المبالغ المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام، والذي يهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي، تكون أمام إشكالية أخرى وهي أن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته الأموال، سيكون له إنعكاسات أساسية على النحو الآتي:

[1] محمد سعودي – مرجع سبق ذكره .

[**] شهدت برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي الثلاثة إعادة تقييم ناتجة عن إرتفاع الأسعار، الناتج بدوره عن عدم قدرة السوق المحلية عن إستيعاب الكتلة النقدية المتداولة، والتي تكون مصدرها ريع القطاع البترولي والجباية البترولية على وجه الخصوص.

- ❖ **في الأجل القصير**: توفر السيولة الناتجة عن الصدمات الموجبة لأسعار النفط، والذي من خلاله يمكن تحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير.
- ❖ **في الأجل المتوسط**: في الأجل المتوسط تظهر ضغوط تضخمية، قد تأتي على النمو الهش الذي تم تحقيقه سابقا، وقد تكون هاته الضغوط التضخمية أكبر من النمو المحقق في الأجل القصير، وبالتالي تكون النتائج السالبة أكبر من تلك الموجبة المحققة، إلا أنه لا يمكننا أن نغفل الآثار الإقتصادية المترتبة عن تلك المشاريع التي تكون لها عائدات إقتصادية على المدى الطويل، عندما تختفي هاته الضغوط التضخمية.
- ❖ **في الأجل الطويل**: الإعتماد على الجباية البترولية، والتي تسمى بغير العادية لأنه لا يمكن السيطرة عليها، على إعتبار أنها متعلقة بالنشاط الإقتصادي في العالم الخارجي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بصدماتها السالبة أو الموجبة إلا بقدر قليل، كما أنه لا يمكن التحكم بهاته الصدمات في حال كانت سالبة على اعتبار أن الجزائر ليس لها ذلك الوزن الكبير في السوق البترولية التي تؤثر من خلال في اتجاه الأسعار مثل السعودية والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول المنظمة في أوبك.

ما نشير إليه هنا أن الجزائر بإنتهاجها لسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات الخلفية الفكرية الكينزية، المعتمدة على الموازنة العامة كوسيلة لتنفيذ هاته السياسة المالية التوسعية الممولة من ريع الجباية البترولية وصدمات أسعار النفط الموجبة التي شهدتها البرامج الثلاث، تعتمد سياسة العجز الموازني، والتي من أهم سلبياتها حدوث العجز وارتفاع التضخم بشكل كبير، وهنا فإن الطفرة البترولية سوف تلعب دور التوازن عن طريق الفوائض المالية التي توفرها، مما يجعل المؤشرات الإقتصادية تبدو أكثر إستقراراً، غير أن هذا هو الظاهر فقط لأن الإقتصاد سيكون في هاته الحالة أكثر إنكشافاً على الصدمات الخارجية، وهو ما يفقد الإستراتيجية المالية والفكرية التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الإقتصادي، والهادفة إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل تبعات الصدمات الخارجية غير مجدية وليست لها على الأقل القدر المطلوب[1].

3- **ظهور أعراض العلة الهولندية**: تنص نظرية العلة الهولندي على أنه في حال وجود قطاع مزدهر، يكون ذو منتج تصديري وحيد في الإقتصاد، ويكون هو المساهم الأول في تركيبة الناتج المحلي

[1] محمد سعودي – دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الانعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2010 – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات – العدد 06 – ص 46.

الخام في الاقتصاد، ناهيك عن أنه يمثل المصدر الأول لتمويل الميزانية العامة السنوية للدولة، فإنه مع مرور الوقت وفي الأجل الطويل ستظهر أعراض ما بات يعرف بالعلة الهولندية[1]، والتي يمكن تشخيصها من خلال أثرين هما:

أ. **أثر الإنفاق:** يحدث أثر الإنفاق من خلال إستعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني، وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي، إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا، وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج القطاع التبادلي خارج القطاع المزدهر، هذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع أسعار السلع غير التبادلية، والذي يؤدي إلى حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر والقطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية[2].

ب– أثر حركة الموارد: يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين[3]:

---

[1] أنظر إلى المراجع التالية:

- محمد هاني – السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 – 2015 – أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية – تخصص نقود ومالية – جامعة المدية 2018..
- لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012 .
- محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 .
- سيف الدين بوزاهر– أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011.
- مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – وهران 2010 .

[2] محمد هاني ، السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 – 2015 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة المدية 2018.ص:12.

[3] Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06

- ❖ تحول اليد العاملة من القطاع التبادلي نحو القطاع المزدهر، يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي؛
- ❖ هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع، بسبب إنتقال عوامل الانتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري، يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

من خلال هذين الأثرين، فإن صدمات أسعار النفط، والتي تكون إنعكاسها من خلال الجباية البترولية أكثر وضوحا على الإقتصاد الوطني، فإن حصيلة الجباية البترولية المتأتية من الصدمة الموجبة لأسعار النفط، والتي تمول النفقات العامة في الموازنة السنوية، هي التي تؤدي إلى ظهور هذين الأثرين في الجزائر إلى جانب مداخيل قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، بحيث أن الجباية البترولية هي التي تمول مشاريع سياسة الإنعاش الاقتصادي والموجهة للقطاع غير التبادلي، الذي ما فتأت إنتاجية عوامل الإنتاج فيها ترتفع، ما أدى إلى حركة عوامل الإنتاج من القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي باتجاه القطاع غير التبادلي للإستفادة من حجم العوائد فيه (الأجور والأرباح والفوائد)، هذا بالإضافة إلى أن حجم حصيلة الجباية البترولية الكبير، الناتج عن الصدمة الموجبة لأسعار النفط، تم توجيهها إلى مشاريع البنى التحتية والبناء، الأمر الذي أدى إلى بروز أثر إنفاق ناتج عن عدم قدرة السوق على استيعاب هاته المبالغ الضخمة، وهو ما انعكس في ارتفاع في مستوى الأسعار، عكسته حجم المبالغ المرصودة كإعادة تقييم للمشاريع في الخماسيات الثلاثة.

ثانياً: في حالة الإنخفاض: يكون الإنخفاض في الجباية البترولية من خلال الصدمات السالبة لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهنا تكون لها الآثار السلبية فقط، بحيث يكون لها إنعكاسين أساسيين هما:

❖ **أزمة سيولة**[*] : ناتجة بالدرجة الأولى عن تدني الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، والتي تؤدي إلى ارتباك في تنفيذ السياسة المالية، بحيث تتوقف معظم المشاريع التنموية نتيجة عدم توفر التمويل اللازم.

❖ **أزمة ملاءة**[**] : **إذا** كانت الدولة تعتمد على مداخيل لجباية البترولية بصفة كبيرة جدا، وفي حال إذا كانت حجم الديون السيادية الداخلية و/أو الخارجية كبيرة جدا، فقد تصل الدولة إلى حالة عدم

❖ القدرة على السداد، وتكون بذلك قد وصلت إلى حد أزمة الملاءة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي للجباية البترولية، وأثارها على الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دوراً هاماً في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإرادات الميزانية، حيث كلما كانت أسعار البترول متزايدة ومستمرة زادت حجم الإيرادات العامة ، وكلما إنخفضت أدت إلى إنخفاض حجم الإيرادات، وهذا راجع للاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات.، ويمكن أن نقوم بتحليل تطور الوضعية المالية للموازنة العامة لكل من الإيرادات والنفقات على حدى.

أولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000–2016.

لتحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000–2016، نستعين بالجدول رقم 02–04 أدناه الذي يبين كل من مجموع الإيرادات العامة المتمثلة في الإيرادات العادية والإيرادات الغير العادية و هي الجباية البترولية الجباية البترولية، إضافة إلى نسبهما إلى مجموع الإيرادات العامة، وذالك على النحو الآتي:

[*] **يقصد بأزمة السيولة:** النقص المؤقت في توفر السيولة النقدية الفورية، ناتجة عن تأخر تحصيل الإيرادات أو أي سبب آخر، إلا أن المركز المالي للمنشأة أو الدولة أو الشركة يبقى سليما، وليس عليه خطر إفلاس.

[**] **يقصد بأزمة الملاءة:** عدم القدرة على السداد، والعجز النهائي عن تسديد الديون للغير.

جدول رقم02– 04: تركيبة إيرادات الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000–2016.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	الإيرادات العادية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة%	الجباية البترولية	نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة%
2000	1190,7	470,7	39,53	720	60,47
2001	1403,4	562,8	40,1	840,6	59,9
2002	1500,2	583,8	38,91	916,4	61,09
2003	1475,5	639,4	43,33	836,1	56,67
2004	1528	665,8	43,57	862,2	56,43
2005	1635,8	730,8	44,68	905	55,32
2006	1683,3	767,3	45,58	916	54,42
2007	1831,3	858,3	46,87	973	53,13
2008	2763	1047,6	37,92	1715,4	62,08
2009	3178,7	1251,7	39,38	1927	60,62
2010	3081,5	1245,7	40,4	1835,8	59,6
2011	2992,4	1520	50,8	1472,4	49,2
2012	3455,6	1894	54,8	1561,6	45,2
2013	3820	2240,1	58,64	1615	42,28
2014	4218,18	2640,45	62,60	1577,73	37,40
2015	4684,65	2961,71	63,22	1722,94	36,78
2016	4747,43	3064,88	64,56	1682,55	35,44

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جلياً حجم الجباية البترولية من جموع الإيرادات العامة للفترة 2000 – 2011، وهذا بفعل الصدمات الموجبة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، كما يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية أكثر من 50% للفترة 2000 – 2011، وإن كانت قد سجلت تراجعاً سنة 2008 بفعل تراجع الطلب العالمي على المحروقات الناتج عن أزمة الرهن العقاري.

ما نشير إليه هنا أن سياسة الإنعاش الاقتصادي القدرة على تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، نتيجة التوسع في النفقات، خاصة التجهيزية منها التي يشملها البرنامج، وتأتي هذه القدرة على التغطية من تبني سعر مرجعي 19 دولار للبرميل الواحد في جميع الموازنات العامة لسنوات البرنامج، رغم التنبؤ ببقاء أسعار البترول متجاوزة مبلغ 30 دولار للبرميل على المدى المتوسط، وهو ما يعني ضخ احتياطات مالية

معتبرة في صندوق ضبط الموارد، مما يؤهله إلى القدرة على تغطية أي عجز يحدث، كل هذا في ظل التنبؤ ببقاء أسعار البترول مرتفعة، وبالتالي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية للدولة، متزامن مع تحسن ملحوظ في إيرادات الجباية العادية، بفضل انتعاش الاقتصاد، مما يبشر على العموم بارتفاع للإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ البرنامج ، إلا أنها تقوم في إستراتيجيتها على تنويع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، من أجل جعل تمويل المالية العامة أكثر تكيفا للصدمات الخارجية لأسعار المحروقات، وذلك من خلال:

1. **تخفيض النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاءات:** نظراً للعشوائية الكبيرة التي عرفتها الإعفاءات الجبائية المقدمة لتحفيز الاستثمار المصغر منه، أو الذي يُنَفَذ في المناطق النائية والمعزولة، فإن الحكومة ترى ضرورة التقليل من الاعتماد على هذه السياسة، وذلك لظهور بوادر تشوهات تصيب توزيع الاستثمار على مختلف مناطق الوطن، نتيجة الرغبة الكبيرة للمستثمرين في الاستفادة من هذه الإعفاءات، كما تحولت هذه الأخيرة في أحيان أخرى، إلى مجال للتهرب الضريبي، من طرف بعض المتعاملين، ناهيك عما تفقده الخزينة العمومية من إيرادات جبائية[1].

2. **العمل على تطوير الموارد المالية للموازنة:** ويتم هذا من خلال تفعيل الإجراءات التي من شأنها الرفع من إيرادات الموازنة وهي:

- محاربة الغش والتهرب الضريبي؛
- تخفيض النفقات الجبائية عن طريق إجراءات تعديلات في قانون الاستثمار وكذا معدلات الاشتراكات؛
- إلغاء الدولة تغطيتها لبعض الرسوم والحقوق التي من المفروض أنها واجبة الدفع على المتعاملين الاقتصاديين وهذا تجنبا للمنافسة غير المشروعة[2].

ثانياً: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2016.

ولتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم 03-04 أدناه الذي يوضح قيم كل نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2016 وذالك على النحو الآتي:

[1] رشيد سالمي وآخرون – الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول في الجزائر وأهم الإجراءات المرافقة له – مجلة جديد الإقتصاد – عدد 11 – ديسمبر 2016 – ص:09.

[2] جمال يرقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر2011 – ص 195.

الجدول رقم 03-04:النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات التسيير	965,3	836,3	1050,2	1097,4	1200	1200	1283,4	1534.9	2015.0
نفقات التجهيز	290,2	488,4	552.1	687,8	720	750	2376,8	2048.9	2304.9
مجموع والإعتمادات	1255,5	1324,7	1602,3	1785,2	1920	1950	3660,2	3583.8	4322.9
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نفقات التسيير	2593.7	2838.0	3434.3	4608.3	4335.6	4714.5	4972.3	4807.3	
نفقات التجهيز	2597.8	3022.9	3184.1	2820.4	2544.2	2941.7	3885.8	3176.8	
مجموع والإعتمادات	5191.5	5860.9	6618.4	7428.7	6879.8	7656.2	8858.1	7984,1	

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية.

1- تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة 2000-2016:لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 قسمت هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: 2000-2004:بداية بلغت نفقات التجهيز سنه 2000 حوالي 290,2 مليار دج بنسبة 23.11% من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 720 مليار دج مع نهاية سنه 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها لإي إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي.

المرحلة الثانية: 2005-2009: هي الأخرى شهدت إرتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي المرحلة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 750مليار دج لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 وقدرت بحوالي 2597,8مليار دج، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة للنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الإقتصاديين بالنظر للمبالغ الضخمة المخصصة لتمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو.

المرحلة الثالثة 2010-2016: خلال هذه الفترة بقيت نفقات التجهيز في زيادة متواصلة على طول فترة الدراسة على الرغم من الصدمات النفطية التي أثرت بشكل واضح على الإيرادات العامة للدولة ، حيث سجلت نفقات التجهيز سنة 2010 ماقيمته 3022,9 مليار دج، بنسبة 51,57 % من إجمالي النفقات العامة ثم

إنتقلت إلى 3176,8 مليار دج وهذا راجع للمبالغ الضخمة المخصصة للبرنامج الخماسي(2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019).

2- تحليل تطور نفقات التسيير: لتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: (2001-2004): في هذه المرحلة بلغت نفقات التسيير في سنة 2000 حوالي 965,3مليار دج أي بنسبة قاربت 76,89% من إجمالي النفقات العامة ثم إنتقلت إلى 1200مليار دج في سنة 2004 أي بنسبة 62,5% من إجمالي النفقات، وإذا ما قرنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال نفس الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة وقد نتج هذا النمو أساساً في نفقات التسيير عن الأسباب التالية[1]:

- ❖ التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة.
- ❖ النفقات الإجتماعية لا تصل إلى مستحقيها.
- ❖ ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

المرحلة الثانية: 2005-2009 نلاحظ من خلال هذه الفترة أن نفقات التسيير في زيادة كبيرة مستمرة حيث كانت تقدر في سنة 2005 بحوالي 1200 مليار دج لتتصاعد بوتيرة مضاعفة إلى غاية سنة 2009 وتصل إلى مقدار 2597,8 مليار دج ، إي بزيادة أكثر من 50% خلال نفس الفترة ويرجع السبب في هذا النمو المتسارع في نفقات التسيير إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرامج التشغيل التي تعالج البطالة كمشكلة إجتماعية وليس كمشكلة الإقتصادية.

المرحلة الثالثة: 2010-2016:تعتبر هذه الفترة كغيرها من الفترات السابقة حيث شملت على برامج تنموية وهي البرنامج الخماسي 2010-2014، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق البرنامج الخماسي 2015-2019، في سنته الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 2838,0 مليار دج سنة 2010 إرتفعت لتصل إلى 4608,3 مليار دج سنة 2012، أما عن الفترة 2013-2016 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد نسبة هذه الأخير بلغت في سنة 2013 ما يقارب 60,02% من إجمالي مجموع النفقات ووصلت نسبتها إلى 61,57% وسجلت ما

[1] بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع- جوان 2017، ص:578.

يقارب 56,13% سنة 2015، أما في نهاية الدراسة سنة 2016فسجلت ما نسبته 60,21% من إجمالي النفقات وهي كلها مبالغ جد معتبر تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذه النفقات، ومن خلال قرأتنا لهذه النتائج نلاحظ من خلال هذه الفترة تفوق لنفقات التسيير مقارنة مع نفقات التجهيز وهذا راجع إلى إنخفاض الإيرادات العامة الناتجة عن الصدمات السالبة لأسعار النفط التي أثرت وبشكل ملحوظ على الموازنة العامة للدولة مما أدي إلى التقليص من نفقات التجهيز مع المحافظة على نفس الزيادات في نفقات التسيير الأمر والمتمثلة في الزيادات الكبيرة في أجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2000 – 2016، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في إستخدام الموارد النفطية في الانفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعا خطيرا بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية إنكشاف الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمالية العامة بصفة خاصة أمام الصدمات السالبة لأسعار النفط.

ما تتميز به الموازنة العامة السنوية في الجزائر أنها تسير بقوانين المالية التكميلية*، بحيث لا توجد سنة على طول فترة الدراسة من 2000 – 2015 لا تتضمن قانون مالية تكميلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الأجهزة الإحصائية، التي تقوم بتقدير حقيقي للنفقات العامة وحجم المشاريع بالقيمة المالية الحقيقية لها، وعليه فقد أوجد هذا الوضع حالة من عدم اليقين فيما يخص القيم المالية الحقيقية للمشاريع المبرمجة في الموازنة العامة، وجعلها تابعة لحجم الإيرادات المالية المتعلقة بالجباية البترولية والمرتبطة أصلا بصدمات أسعار النفط العالمية، فإذا ما شهدت صدمات موجبة تم الترخيص بنفقات أخرى لم يتضمنها قانون المالية السنوي العادي.

* **قانون المالية التكميلي**:وهو القانون الذي يصدر بقصد تغيير التقديرات المتعلقة بالايرادات وبهدف الترخيص لنفقات لم يتضمنها قانون المالية السنوي ويمكن أن يتضمن استحداث إيرادات جديدة.

المطلب الثالث: دور ومكانة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016، وتأثير صدماته على الدورة الإقتصادية.

بالإضافة إلى ما تطرقنا إليه سابقاً في محور صدمات أسعار النفط وتأثيراتها كانعكاس للجباية البترولية، ومدى تأثير هاته الصدمات السالبة منها والموجبة على المالية العامة في الجزائر وتأثيراتها المختلفة المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، فإننا هنا سنتطرق إلى دور ومكانة قطاع النفط في الناتج المحلي الخام.

الفرع الأول: تذبذبات أسعار النفط للفترة 2000 – 2016.

قبل التطرق لمكانة النفط في الناتج المحلي الخام في الجزائر لفترة الدراسة، نلقي نظرة سريعة على سعر البرميل للنفط في السوق العالمية، كما أننا نفرق بين سعر التصدير، وذلك السعر المعتمد في ضبط وإعداد الموازنة العامة، لأن هناك اختلافاً بين الأسعار التي تأخذ بها السلطات عند التصدير وعند ضبط الموازنة العامة، وغالبا ما تكون سعر البرميل عند ضبط الموازنة العامة أقل من سعر التصدير، وذلك أذا بمبدأ الإحتياط من الصدمات الخارجية لسعر النفط في السوق العالمية الذي يتميز بعدم القدرة على التحكم فيها أو تقليلها، حتى نتجنب التأثير السلبي لهاته الصدمات على الإقتصاد الجزائري، إذ أن قطاع الطاقة في الجزائر له أهمية بالغة نظراً لمدى حساسيته و ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني، وعليه سوف نتطرق لتطورات أسعار النفط في فترة الدراسة، بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية لقطاع المحروقات في الجزائر، ولمعرفة تطور أسعار النفط بصيغها المختلفة وتحليل نتائجها نستعين بالجدول الأتي:

الجدول رقم04– 04: تطور أسعار النفط للفترة 2001–2016 **الوحدة: دولار للبرميل**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر المرجعي	19	19	19	19	19	19	19	19
سعر البرميل لضبط الموازنة	19	19	19	19	19	19	19	19
سعر البرميل عند التصدير	24.3	28.8	24.8	38.4	54.6	61,0	74,4	99
السعر في السوق العالمي	20.3	24.3	28.2	36	50.6	61.0	60,3	91,1
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر المرجعي	37	37	37	37	37	37	37	37
سعر البرميل لضبط الموازنة	100	50	60	90	90	100	90	100
سعر البرميل عند التصدير	61,62	79,91	112,9	110,7	109,1	96,79	53,07	30
السعر في السوق العالمي	81,1	124,4	110,3	143,2	107,1	117,6	50,79	45

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- سمية موري – آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2010.

* 2007 -2015 MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011 - 28 Septembre 2010.

من خلال الأرقام الوارد في الجدول رقم 04-04 أعلاه، يتضح لنا التطور الكبير في أسعار البترول وبلوغه مستويات قياسية منذ سنة 2000، وقد تطورت العوائد البترولية تطوراً ملحوضاً خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت ب ثورة أسعار النفط، وقد سجلت أسعار منذ سنة 2004مستويات قياسية بلغت سقف 99 دولار للبرميل سنة 2008، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثراً واضحاً على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61.62 دولار للبرميل سنة 2009 ثم يعود للصعود في سنة 2012 وإل غاية نهاية سنة 2013 ليصل إلى 110 دولار للبرميل مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، لكن مع نهاية سنة 2014 تعرضت أسعار النفط إلى صدمة مفاجئة وسالبة أدت إلى انهار أسعارها بشكل كبير لتتهاوى إلى 30دولار للبرميل، ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط في نهاية الدراسة عدم إستقرار الطلب العالمي الناتج عن التنافس التجاري وحروب العملات بين الصين وأمريكا، ناهيك عن لجوء معظم الدول إلى التخزين الإستراتيجي للنفط تحسباً لتقلبات أسعار، بالإضافة عن ظهور الوقود الحيوية البديلة الذي تستخرج من مصادر الغذاء، بالإضافة إلى أسباب أخرى، كل هذا أدى إلى عدم إستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية إلى إنهيار أسعار البترول في ما يلي[1]:

- تباطؤ معدلات النمو الإقتصادية في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008.
- النزاعات الجيو إستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة (العراق، ليبيا، إيران.....)، أو تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا....).
- العلاقة غير مستقرة بين العملتين الأكثر إستعمالاً في التجارة الخارجية يورو/ الدولار.
- الإستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة)، خصائص نمط الإستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن إكتشاف الطاقات غير التعاقدية.

[1] نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الإقتصاديات الريعية- دراسة حالة الإقتصاد الجزائري- مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016، ص:55.

- تأثير العلاقات الجيوإستراتيجية على العلاقات الإقتصاديات الدولية، من خلال الإتفاق الضمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، للمحافظة على حجم العرض الحالي لانخفاض الأسعار لإضعاف روسيا وإيران.

كما تجدر بنا الإشارة أن هناك عدة أسعار لبرميل النفط، فأي هاته الأسعار هو الذي تأخذ به السلطات في الجزائر؟، هذا ما نبينه على النحو الآتي:

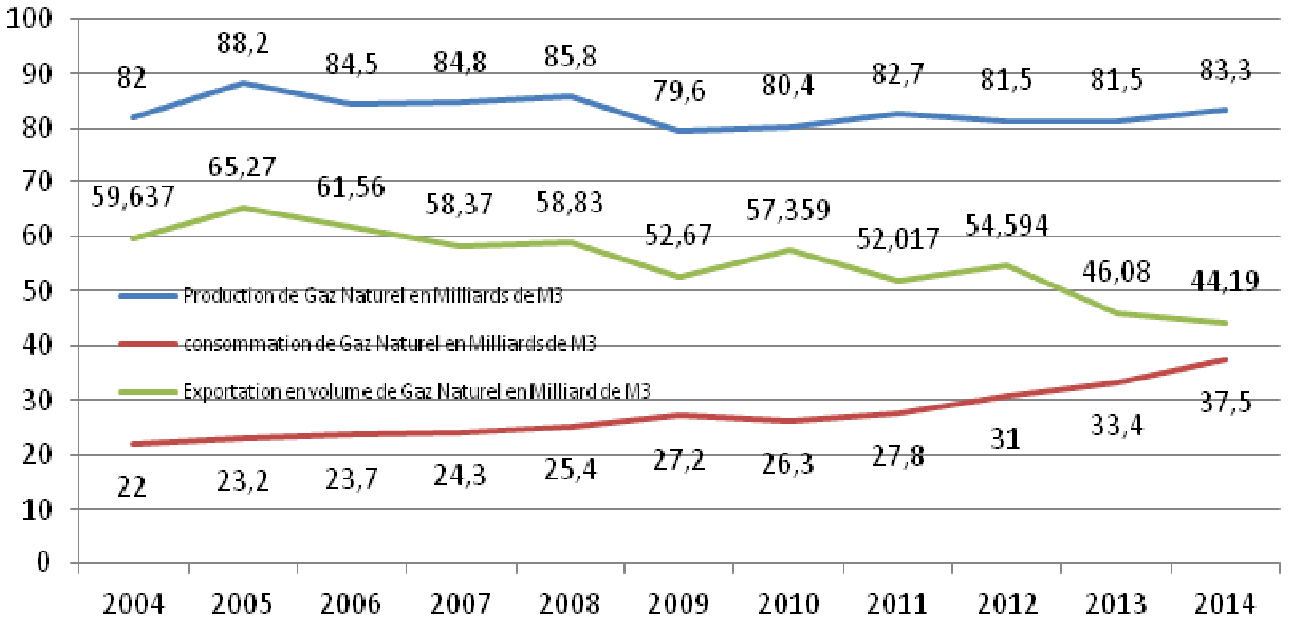
- ❖ تأخذ الجهات الرسمية سعر البرميل عند التصدير في الحسبان عند إعداد الموازنة العامة في الجزائر، وهو يعبر عن سعر البرميل للنفط الجزائري، والذي يكون سعره أكبر من سعر البرميل للنفط في السوق العالمي*، وهنا نلاحظ أن هناك فقر بين سعر برميل النفط عند ضبط الموازنة العامة وسعر البرميل عند التصدير، والسبب في هذا الفرق يعود إلى بدأ التحوط للصدمات الخراجية، حتى لا نكون أمام أزمة سيولة للمالية العامة، على إعتبار أن الجباية البترولية هي الممول الرئيسي للإيرادات العامة في الجزائر.
- ❖ أما السعر المأخوذ في التحليل عند أغلب الإقتصاديين فهو سعر سلة أوبك على إعتبارها الممون الأول للسوق العالمي، والجزائر عضو أساسي في المنظمة.

* يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط في العالم، يسمى صحاري بلند، وهو من النوع الحلو الخفيف، الذي يتميز بإنخفاض كمية الكبريت والشوائب الأخرى، ويعد سهل التكرير، وأكثر مردودية من الأنواع الأخرى.

الفرع الثاني: القدرات الإنتاجية لقطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

مع دخول سياسة الإنعاش الاقتصادي تم ضخ استثمارات ضخمة في قطاع المحروقات بكل فروعه، وهذا راجع لأهمية القطاع الذي يعد الركيزة الأساسية لتمويل التنمية في الجزائر، وقد كانت الإنتاج للقطاع على النحو الآتي:

الشكل رقم 03 – 04: تطور إنتاج واستهلاك وتصدير النفط في الجزائر 2004–2014.



المصدر: المجلس الإقتصادي والإجتماعي- تقرير الوضع السداسي الأول من سنة 2015 – ص94.

مع دخول الجزائر في تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي مطلع الألفية الثالثة، قامت بتطوير قطاع المحروقات، فالجزائر لا تمتلك إحتياطاً كبيرا مؤكداً من البترول، إلا أنها تمتلك احتياطا ضخما من الغاز الطبيعي، وهو ما يؤهلها لتحتل مكانتها في السوق العالمية، هذا التطور ناتج عن الاستثمارات التي ضختها الدولة في هذا القطاع باعتباره المصدر الأساس للعملة الصعبة وتمويل الموازنة العامة، ناهيك عن الجر الخلفي للقطاعات التنموية الأخرى.

إلا أننا إذا لا حظنا حجم الصادرات من الغاز الطبيعي الجزائري، نجده يأخذ منحى تنازليا من حيث الإتجاه العام، وهذا راجع للأسباب التالية[1]:

[1] روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – ط01 – القاهرة 2016.ص:

- ❖ وجود وظهور العديد من المشاريع العالمية العملاقة في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي والبترول، كالإمدادات الروسية لأروبا، ومشاريع كبرى كمشروع نابوكو العابر من آسيا إلى أوروبا، كل ذلك جعل الأمن الطاقوي للجزائر مهددا في المستقبل القريب.
- ❖ عدم قدرة الجزائر على الحفاظ على مجال نفوذها في السوق التصديرية للغاز الطبيعي، وهذا ما نلمسه من خلال شحنات النفط الأمريكية لإسبانيا، بالإضافة إلى حجم الإستثمارات الصينية والأمريكية في القارة الإفريقية في النفط والغاز الطبيعي، وهنا نشير إلى أن الجزائر لا تعاني من مشكل تكنولوجيا، أو مشكل الإنتاج والتوزيع والنقل وغيرها من الخدمات اللوجيستية، وإنما تعاني من المنافسة الحادة على المستوى العالمي، في مناطق كانت إلى وقت قريب حكراً على الجزائر.

المبحث الثاني: البطالة والتضخم كأهم إنعكاس للدورات الإقتصادية في الجزائر، وعلاقتهما بصدمات أسعار النفط، للفترة 2000 – 2016.

دون الخوض في الجانب النظري لظاهرتي البطالة والتضخم والعلاقة بينهما الذين تطرقنا إليهما سابقاً في الفصل الاول، التي تعنى بدراسة تطور وأسباب كل من المتغيرين والآراء الفكرية لأبرز المدارس حول هاتين الظاهرتين، اللتين تعتبران من أهم آثار وإنعكاسات الدورة الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2016، فإننا في هذا المبحث سنتطرق إلى الجانب التحليلي، من خلال دراسة تحليلة لظاهرتي البطالة والتضخم، مبرزين تطور حجم التشغيل ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم بتتبع اتجاههما وآثارهما في الإقتصاد الجزائري لفترة الدراسة، بالإضافة إلى أسباب كل منهما على حدى، لنتعرف في الأخير على العلاقة التي تربط البطالة بالتضخم ، وشكل منحنى فيليبس في الجزائر لهذه الفترة 2000 – 2016، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تطور ومناقشة معدلات البطالة في الجزائر 2000 – 2016.

تعد البطالة أحد أهم إنعكاسات الدورات الإقتصادية، فهي تشكل مؤشراً أولياً إلى جانب التضخم، تنعكس من خلالها الدورة الإقتصادية ومرحلتها وطبيعتها وقوتها، ناهيك عن القدرة على التنبؤ بمدتها أحيانا بالنظر إلى حجم وطبيعة القوة العاملة التي تم التخلي عنها نتيجة هاته الدورة.

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2016).

و لمعالجة تطور معدلات البطالة في الجزائر نقوم بالإستعانة بالجدول رقم 11-04 الذي يظهر تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2016، وذالك على النحو الأتي:

الجدول رقم05-04: مؤشرات وتطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

السنوات	العاطلون عن العمل بالملايين	معدل النشاط T.A	معدل البطالة T.CH	نسبة البطالة %	السنوات	العاطلون عن العمل بالملايين	معدل النشاط T.A	معدل البطالة T.CH	نسبة البطالة %
2000	2.43	/	28.89	/	**2009**	1.072	41.4	10.2	21.7
2001	2.58	41	27.3	/	**2010**	1.076	41.7	10	38.8
2002	2.41	/	25.66	/	**2011**	1.062	40	10	35.7
2003	2.07	39.8	23.7	/	**2012**	1.253	42	11	40.5
2004	1.67	42.1	17.7	/	**2013**	1.175	43.2	9.8	40.9
2005	1.448	41	15.3	30.9	**2014**	1.151	41.5	9.8	41.5
2006	1.241	42.5	13.3	42.7	**2015**	1.337	41.8	11.2	34.4
2007	1.775	40.9	13.8	37.5	**2016**	1.21	/	10.5	/
2008	1.170	41.7	11.3	22.8					

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول أعلاه فإن معدلات البطالة لفترة الدراسة تميزت بنوع من التباين على طول فترة الدراسة والتي شهدت تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، أي أننا نستعرض معدلات حسب تأثير كل برنامج ومدى مساهمته في تراجع معدلات البطالة في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الفترة 2000 – 2004 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: تم إطلاقه سنة 2001، وهو برنامج يهدف إلى تحسين الظروف المعيشة، ورفع حجم التشغيل، كل هذا مدفوعا بالطفرة المالية المتأتية من الصدمة الموجبة لأسعار المحروقات لسنة 2000، إظافة الى إمتصاص البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ودعم التوازن الجهوي وقد بدأ مردوده يظهر جليا منذ سنة 2001 عرف قفزة نوعية كبيرة فقد حقق إنخفاض في معدل البطالة بمعدل 12% إذ بلغت سنة 2000 نسبة 28.89% لتنخفض بالتدريج خلال سنوات تطبيق البرنامج لتصل الى 17.7% سنة 2004 أي ما يعادل 1.67 بطال وقد تم تشغيل 2.5 مليون فرد في هذه الفترة[1].

ثانياً:الفترة 2005-2009 برنامج دعم النمو الإقتصادي: يقوم برنامج دعم النمو الإقتصادي على إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال التركيز على جانب الحماية الإجتماعية وتحسين

[1] ددان عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008/1970، مجلة الباحث، العدد 10 سنة2010 ص 181.

ظروف معيشة السكان، ناهيك عن محاولة التحكم قدر الإمكان في الضغوط التضخمية من خلال التحكم في نمو كتلة الأجور النقدية، كما سعت الحكمومة في هاته الفترة إلى إتخاذ إستراتيجية التحكم أكثر في تمويل المالية العامة وتنويعها قدر الإمكان، ناهيك عن التوازنات الخراجية والمديونية الخارجية التي سددت مسبقاً، كل هاته الإستراتيجية المالية التي قام عليها برنامج دعن النمو الإقتصادي على تهيأة الظروف للإنطلاق في مسيرة تنموية مقبولة، بمعدلات نمو في حدود 4- 6%، مع العمل على إستدامتها[1]، وقد إنعكست هذه الإستراتيجية بشكل جيد على معدل البطالة للفترة (2009-2005) فقد واصلت إتجاههاالهبوطي لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، إذ بلغت البطالة نسبة 15.3% سنة 2005 لتنخفض الى 10.2% سنة 2009 هذا نتيجة لإستحداث عدد كبير من مناصب الشغل ، حيث إنتقل العدد من 64092 منصب شغل في 2005 الى 125645 منصب شغل سنة 2007 والى 162290 منصب عمل لسنة 2008 ليصل الى 170858 سنة 2009[2]، إلا أننا نشير هنا إلى أن إنخفاض البطالة في هذا البرنامج راجع بالدرجة الأولى إلى الصدمة البترولية الموجبة التي تم من خلالها تمويل البرنامج، الذي يبقى يعالج البطالة من جانب إجتماعي وليس إقتصادي من خلال برامج الادماج الاجتماعي وعقود ما قبل التشغيل للوكالة الوطنية للتشغيل.

ثالثاً: الفترة 2010-2014 برنامج توطيد النمو الإقتصادي: برنامج توطيد النو الإقتصادي هو برنامج خماسي ضخم مقارنة بسابقيه، يأخذ بالإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي، أخذ بعين الإعتبار العمل على تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة، بالإضافة إلى مساعدة الشباب طالبي العمل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهو ماساهم في إحداث مناصب شغل قدرت بـ : 75572 منصب للسداسي الأول لسنة 2010 لوحدها و42343 لسنة 2011[3]، وتميزت الفترة 2010-2014 بزيادة في حجم التشغيل من خلال تناقص معدل البطالة حيث انخفضت من 10% سنة 2010 لتصل الى 9.8% سنتي

[1] فلاق علي وآخرون، الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول والإجراءات المرافقة له، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2001 – ص:09.

[2] الطيب لوح، تقييم الأجهزة، ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وأفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الجزائر2010/09 ،ص: 10.

[3] بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، محملة من موقع بوابة الوزير الاول www.premier-ministre.gov.dz 208/05

2013-2014، أما بنسبة لسنة 2015 فعرفت إرتفاعا قياسيا بنسبة1.4% مقارنة بسنتي 2013-2014 ليصل عدد العاطلين عن العمل فيها إلى 133700 بطال.

إلا أننا نشير هنا إلى أن هذا البرنامج شهد بداية من سنة 2013 **صدمة سالبة لأسعار البترول** أثرت على مواصلة تطبيقه في ظل الإستراتيجية المالية التي صممت له، كما أن البرنامج شهد توقف العديد من المشاريع الكبرى نتيجة **الصدمة البترولية السالبة** التي أثرت على تمويل المالية العامة، من جهة أخرى فإن البرنامج عمل على تخفيض تضخم الجهاز الإداري من خلال إنهاء العديد من عقود ما قبل التشغيل والتوقيف النهائي والدائم لعقود جديدة من الوكالة الوطنية للتشغيل الموجهة للجهاز الإداري، وإبقائها مقصورة على القطاع الإقتصادي وإن كان أغلب العقود موجهة للقطاع العمومي، هذا التسريح وإنهاء العقود في الجهاز الإداري جعل معدل البطالة يرتفع سنة 2012 إلى 11%.

رابعاً: الفترة 2015-2016 فترة تطبيق برنامج النموذج الإقتصادي الجديد. برنامج خماسي برنامج النموذج الإقتصادي الجديد يمتد من 2015 – 2019، وهو من برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي ويأخذ بنفس إستراتيجيتها المالية، إلا من جوانب معينة تخص التمويل للمالية العامة، نتيجة تواصل الصدمة السالبة لأسعار البترول إلى غاية سنة 2015، والتي تبقى تفرض نوع من الحيطة والحذر تحسباً لإنخفاضها من جديد، هذا البرنامج ونتيجة أزمة السيولة التي شهدتها المالية العامة جعل الحكومة تبحث عن بدائل تمويل، بدأت باللجوء إلى الإستدانة الداخلية من خلال قرض النمو ذو الخمس سنوات بمعدل فائدة 5.4%، إلا أنه لم يحقق القدر التمويلي المأمول منه، لتقوم الحكومة سنة 2018 باللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي شرع له القانون 17-10 المؤرخ في 11-10-2017 المتعلق بالنقد والقرض الذي يرخص للبنك المركزي بشراء السندات مباشرة من الخزينة العمومية من اجل توفير التمويل للمالية العامة.

إن الغرض من قرض النمو والتمويل غير التقليدي هو إستكمال المشاريع الكبرى، وتوفير التمويل للمالية العامة، وليس الحماية الاجتماعية أو مكافحة البطالة، التي شهدت ارتفاعاً لسنتي 2015 وسنة 2016 على التوالي كما هو موضوح بالجدول أعلاه، كما أنه ساهم في إرتفاع معدل البطالة نتيجة توقيف فتح التوظيف في القطاع العمومي نتيجة عدم توفر التمويل.

الفرع الثاني: أسباب البطالة في الجزائر.

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية، ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين ألا وهما: العوامل الخارجة من سيطرة الحكومة والعوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة.

أولاً: أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة: تعتبر الأسباب التي كانت محددا أساسياً لإستثراء البطالة بالدول النامية تتفاوت حدتها من بلد لأخر، لكنها تشترك في كونها ناتجة عن جملة من العوامل بعضها لا تتحمل فيه الحكومات أي مسؤولية، والبعض الأخر ناتج عن سوء تسيير أسواق العمل لها ، نتيجة لعدم العناية بالتحمل الكافي بسياسة التشغيل والتخطيط المستقبلي لها على المدى الطويل بشكل دائم ومستمر، بغض النظر عن تغيير الحكومات ويقصد بذلك اختلاف وجهات نظر المكلفين لهذا الملف، والتي قد تتصادم فيما بينها أحيانا، لعل من بين أهم العوامل التي تقف وراء هذه الأسباب نجد ما يلي :

1. **انخفاض أسعار المحروقات:** لا يختلف إثنان أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخل البترول وبما أنه يصعب التحكم في أسعاره فترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والدول المصدرة للنفط بصفة عامة بداية من النصف الثاني من الثمانيات، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب تراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني، المؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف بالتبعية[1].
2. **البعد المكاني للسياسة السكانية** : نتيجة السياسة السكانية الخاطئة، والتي تعمل على تضخيم المدينة، دون إيجاد المرافق العامة اللازمة، ناهيك عن غياب القاعدة الصناعية التي تميزت بها المدينة الجزائرية سنوات السبعينات والثمانينات، هذا الوضع ولده النزوح الريفي سنوات التسعينات، وفي محاولة لإستيعاب هذا النزوح لجأت الحكومة إلى السياسات السكانية التي تعمل على بناء مدن جديدة، إلا أن هذا الوضع ولد نوعاً من الضغوط على المدن وعمل على تضخمها بدرجة كبيرة، وتفريغ الريف، ما ولد ضغطاً سكانياً وعدم توازن، أدى إلى ظهور نوع البطالة يتمثل في البطالة الحضرية.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2010، ص252-256.

3. **الإختلالات الهيكلية** : تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الإختلافات الهيكلية في فترة الثمنيات من القرن الماضي وما قبلها، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على إحتواء اليد العاملة فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها الى ثلاثة عناصر أساسية وهي :

- نقص دينامكية القطاع الإنتاجي صناعياً كان أم زراعياً .
- انخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية وتوقفها .
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل .

ثانياً: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة : تتمثل في تلك العوامل التي تمكن للدولة أن تتدخل فيها ، وتؤثر عليها بشكل أو بأمر وتتعلق في مجملها بالإختلافات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث إختلالا في التوازنات الجهوية وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق ومن بين هذه العوامل أيضا نجد المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1. **عدم ملاءمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق** : ما يمز المنظومة التعليمية والتكوينية في الجزائر، هو أن مخرجاتها لا تتوافق وسوق العمل، ففي حين أن الجامعات تعمل على منظومة معينة تتمثل في التكوين النظري دون التطبيقي، يبقى سوق العمل يتطلب تخصصات معينة لا تشملها الجامعات ومعاهد التكوين، كما أن ذهنية خريجي الجامعات ومعاهد التكوين لديها ثقافة العمل في القطاع العمومي وفقط، وللعزوف عن العمل في القطاع الخاص ولو بامتيازات تفوق تلك التي في القطاع العمومي، ناهيك عن غياب الثقافة والفعل المقاولاتي لدى الخريجين.

ولعل الإتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب والأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من أجل تدارك النقص في بعض التخصصات[1]، وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة،

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، نفس المرجع السابق، ص:254.

والتوجه إلى ما يوفر إرتباطا وإنسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة ومع التطورات من جهة أخرى.

2. **نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية:** يتميز الإقتصاد الجزائري بتبعية قوية لقطاع المرحوقات، في تمويل المالية العامة والتوازنات الخراجية وتوفير العملة الصعبة، وتمويل التنمية، ما ولد نوعا من الإتكالية على القطاع المحروقات، والذي جعل الإقتصاد الوطني أكثر إنكشافا للصدمات السلبية الخارجية لقطاع المرحوقات، كما أن هذا الوضع رهن كل محاولات إيجاد بديل محلي للتمويل، من خلال ردود الفعل القوية من الجبهة الإجتماعية التي أرهقتها الضغوط الجبائية، من جهة أخرى فإن تراكمات السياسات الخاطئة سنوات السبعينات والثمانينات واللجوء على المؤسسات التمويلية الدولية، ولد خللاً هيكلياً خطيراً في الجهاز التمويلي الجزائري، يتمثل في أن كل المشاريع تقتات على وجود تمويل للمالية العامة.

من جهة أخرى فإن الإقتصاد الجزائري ونتيجة تطبيق الإقتصاد الإشتراكي، يتميز بعدم وجود إدخار لدى الأعوان الاقتصاديين، نتيجة إحتكار الدولة لكل القطاعات الاقتصادية، كما أن هذا الوضع ولد عدم القدرة على المبادرة الشخصية، نتيجة عدم وجود خبرة في المقاولاتية والتسيير والابداع، دون أن ننسى العراقيل الادارية.

المطلب الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 2000–2016.

شهدت الجزائر على طول فترة الدراسة 2000 – 2016 ظغوط تضخمية متتالية حدثت نتيجة دورات إقتصادية عنفية في بعض الأحيان، و إلى تقلبات و تذبذبات في المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية ترافق هذه الدورات و تعتبر من أهم أثارها، في هذا المطلب نتطرق إلى حجم التضخم وتطوره، ومناقشة خلفية هذا التطور، لفترة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور ومناقشة التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

على عكس البطالة التي أخذت إتجاهاً تنازلياً، فإن معدلات التضخم تأخذ إتجاهاً تصاعدياً على طول فترة الدراسة، وإن شهدت إستقرار من فترة لأخرى، والجدول الموالي يبين معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2016 .

جدول رقم06 – 04: معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2016 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم	0.3	4.2	4.1	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
التضخم	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	5.1	5.2	6,4	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات– ONS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل التضخم يتميز بالإرتفاع والإنخفاظ من فترة إلى أخرى، ولكي نفسر هذة الإختلالات نقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات أساسية وذالك على النحو الأتي:

❖ **الفترة الأولى:(200 – 2004) فترة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي:**

مع بداية سنة 2000 شهدت الجزائر صدمة مواتية لأسعار المحروقات، وقرت التمويل للمالية العامة، وتزامن هذا الإرتفاع في أسعار المرحوقات مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي، الذي شهدت نوعاً من الآثار السلبية على الجبهة الإجتماعية، ما إستوجب سياسة مالية تأخذ في الحسبان الجانب الإجتماعي، من جهة أخرى ونتيجة الصدمة المواتية لأسعار المحروقات، فقد تم الإنطلاق في تطبيق برنامج الانعاش الإقتصادي سنة 2001، بمبلغ 7 مليار دولار، وهو مبلغ كبير، جعل الإقتصاد يدخل في إشكالية عدم القدرة على

إستيعاب هذا المبلغ في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي الذي طاله التفكيك المتسارع بفعل الخوصصة، وبرنامج التعديل الهيكلي.

في هاته الفترة بلغ معدل التضخم لسنة 2000 نسبة0.3% و هو أدنى حد لمعدل التضخم عرفته الجزائر المستقلة، ليعاود الارتفاع مرة أخرى في سنتي 2001 و2004 إذ بلغ نسبة ما بين 4.2% و4% أي أنه حقق استقرار في حدود 4% باستثناء سنة 2002 التي بلغ معدلها 1.4% كحالة استثنائية للفترة 2000-2004.

❖ الفترةالثانية: (2005 –2009) فترة برنامج دعم النمو الإقتصادي:

في الفترة يأخذ معدل التضخم إتجاهه الصعودي الي نهاية فترة برنامج دعم النمو الإقتصادي، إلا أن سنة 2009 شكلت استثناءً قارب معدل التضخم في الجزائر بمعدل سنوي 5.7% و هو يمثل أعلى معدل تضخم في العشرية 2000-2009 و هو يأتي ليؤكد السلسلة المتزايدة لمعدلات التضخم السنوي للجزائر في الوقت الذي تسجل فيه مختلف دول العالم تباطؤ التضخم بل و تسجيل تضخم سلبي كالولايات المتحدة الأمريكية و منطقة اليورو ، إذ يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحدياً جديداً للتضخم الداخلي القوي، إذ يتميز السداسي الأول من سنة 2009 بتقلص نقدي، و عليه يعتبر هذا التضخم داخلياً على عكس سنتي 2007 و2008 أين كانت الزيادة المسجلة في مستوى الأسعار متأتية من المنتجات الفلاحية[1].

ما نشير إليه هنا أنه في هاته الفترة قد شكلت الصدمة الموجبة لأسعار النفط منذ سنة 2000، تراكماً للأصول الخارجية لدى بنك الجزائر، والتي اصبحت المقابل الأول للكتلة النقدية في الجزائر على طول فترة سياسة الإنعاش الإقتصادي، تظل معطلة خاصة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستعابية، فإرتفاع أسعار المحروقات وإرتفاع الإيرادات بعد الصدمة النفطية المواتية سنة 2000 أدى إلى تراكم متزايد للأصول الأجنبية (عملات أجنبية) لدى بنك الجزائر، ولكونها من أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر[2]، فقد أثرت تأثيراً بالغاً على الوضع النقدي، وإنعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك لأن الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر

[1] على يوسقات، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970-2009 مجلة الباحث، العدد11، سنة 2012 ص 69.

[2] فيصل رايس ، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 ، مجلة الباحث ، عدد10 ، سنة 2011 ، ص:75.

المصدر الوحيد لهذا الفائض النقدي، وهو ما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية أمام مجموعة تحديات أهمها تراكم السيولة النقدية لدى الأفراد بصفة خاصة، تُرْبِكْ منفذي السياسة النقدية بشكل مباشر، هذا بالإضافة إلى مخاطر عودة الضغوط التضخمية نتيجة جمود الجهاز الإنتاجي غير القادر على امتصاص الصدمة المواتية لأسعار المحروقات.

❖ **الفترة الثالثة : (2010–2014) فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي.**

في فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي شهد معدل التضخم نوعاً عدم السيطرة عليه، بحيث بلغ 4% سنة 2010، نلاحظ أن معدل التضخم سجل ذروة التاريخية في سنة 2012، أين سجل فيها معدل التضخم أرقاماً قياسية قدرت ب8,9% وهي أكبر نسبة خلال فترة الدراسة، شهد معدل التضخم إتجاهاً تنازلياً في سنة 2014، ليتراجع إلى معدل 3,3% حيث عرفت سنوات 2015 و2016 عودة تسارع معدل التضخم حيث بلغ مدل التضخم في سنة 2015 مايقارب 5,2% ، ليواصل إرتفاعة في سنة 2016 ليسجل نسبة 6,4% وهذا راجع إلى عدة عوامل منها إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية الغير محددة إدارياً وزيادة في الإصدار النقدي وإرتفاع أسعار السلع المستوردة وكذا غلإنخفاض في تعديل سعر الصرف الفعلي الإسمي للدينار الجزائري هذة العوامل وغيرها ساهمت في في أرتفاع معدل التضخم في الخزائر خلال السنتين الأخيرتين للفترة الدراسة.

إضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى جعلت هاته المعدلات المرتفعة، ومن بينها الصدمات السالبة لأسعار النفط، والتي استوجبت إيجاد بدائل لتمويل المالية العامة، فلجأت الحكومة إلى رفع أسعار المنتجات البترولية ثلاث مرات متتالية في ظرف أربع سنوات، ناهيك عن رفع الرسم على القيمة المضافة، كل هذا أدى إلى إرتفاع في مستوى الأسعار، من جهة أخرى فإن جزءاً من التسارع لمعدلات التضخم يرجع في جزء منه إلى تأثيرات السياسة الائتمانية وصدمات أسعار الفائدة وعلاقة كل ذلك بإنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي في الجزائر لفترة الدراسة، على إعتبار أن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عمل السياسة النقدية على توجيه الفائض من المعروض النقدي المتأتي من صدمات قطاع المحروقات نحو القطاع غير التبادلي، في ظل إرتفاع التضخم الذي يعمل على تآكل المدخرات المحلية.

في ظل هذا الوضع الناجم عن التضخم المستورد والذي أدى إلى تآكل المدخرات، فإن مسار السياسة النقدية ركز على إستهداف التضخم كهدف واضح لها، إلا أنه بعد **الصدمة السالبة** التي بدأت

تلوح في الأفق مع مطلع الـ 2013 **بتراجع أسعار النفط التدريجي** بسبب أحداث الربيع العربي وسياسات الدول المنتجة للنفط، والتي أغرقت السوق بمعروض كبير، هاته الصدمة السالبة حتمت على بنك الجزائر التحول من سياسة نقدية انكماشية لامتصاص السيولة النقدية المتأتية من القطاع المزدهر، إلى سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحفيز الطلب وتوسيع الائتمان، وكان ذلك من خلال تفعيل آلية إعادة الخصم التي كانت معطلة منذ سنة 2004، ناهيك عن التخفيض في معدل الاحتياطي الإجباري، وبالتالي العودة إلى بروز ضغوط تضخمية، والتخلي عن سياسة استهداف التضخم.

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

التضخم في الجزائر يعود لعدة أسباب وإعتبارات منها المقصودة من طرف الحكومات المتعاقبة بهدف تحفيز النمو الإقتصادي من خلاله (نتاناولها بالتفصيل لاحقا)، ومنها غير المقصودة التي تكون خارج سيطرة السلطات المالية والنقدية، وعليه فإننا هنا نقوم بتحليل العوامل التي أدت إلى بروز ضغوط تضخمية من فترة لأخرى، وذلك على النحو الآتي:[1]

أولاً: ارتفاع الطلب الداخلي : ما شهدته سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تقوم على إستراتيجية تحفيز الطلب الكلي الفعال من خلال الحماية الإجتماعية وقطاع البنى التحتي، كل هذا أدى إلى نمو في الناتج المحلي الخام على طول فترة الدراسة، وإن كان متفاوتا، إلا أنه قارب 4-5% في معظم السنوات، هذا الإرتفاع أدى إلى زيادة الطلب الداخلي، حيث كان له أثر كبير على حركة التضخم خاصة مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للجزائر الذي عجز عن تلبية هذا الطلب المتزايد، مما أدى الى اللجوء للإستيراد وما يتبعه من ضغوط تضخمية مستوردة من جهة أخرى فإن عدم التطبيق لإستراتيجية التحكم في سياسة الأجور نتيجة ضغوط النقابات العمالية أدى إلى الزيادة المستمرة للأجور في ظل غياب تحسن الإنتاجية ووفرة اليد العاملة، خاصة وان فئة الوظيف العمومي الإداري تعد أكبر شريحة إستهلاكية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل تضخم الجهاز الإداري كما سبق وأشرنا.

ثانياً:ارتفاع تكاليف الإنتاج : يتميز الإنتاج الوطني بجنوحه الهائل إلى الإستعمال الكثيف لليد العاملة من أجل تعويض نقص التكنولوجيا، ناهيك عن عدم الخبرة في التسيير والتطوير والابتكال

[1]Mourad Benachenou -dévaluation marginalisation - Edition dar bechrifa – Bouzzareah Alger1992-P07.

التكنولوجي، ومع الزيادات التي أقرتها الحكومات المتعاقبة في الأجور أدى بالضرورة الى زيادة التكاليف، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة وتلقائية على المستوى العام للأسعار في شكل التضخم، إضافة إرتفاع أسعار المواد الأولية أو صعوبة الحصول عليها " صدمات عرض منعكسة"، ناهيك عن ارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج نتيجة غياب يد عاملة متخصصة في الصيانة.

ثالثاً: الإصدار النقدي الجديد : كثيرا ما لجأت الحكومات المتعاقبة على الجزائر ، خاصة خلال فترة التسعينات مع تزايد العجز في ميزانية الدولة، لجأت الى إصدار نقدي جديد دون وجود مقابل للكتلة النقدية المطروحة لدى البنك المركزي، إلا أن هاته السياسة سيكون لها آثار إيجابية مؤقتة، سرعان ما تظهر ضغوطا تضخمية تأتي على النمو الإقتصادي المحقق، كما أنها لن تعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتجعله أكثر انكشافاً على الصدمات الخارجية السالبة، وستلجأ إلى هاته السياسة من جديد في حلقة مفرغة، ناهيك عن أنه في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، توجيه هاته الأموال إلى مشاريع القطاع غير التبادلي ستعمل على بروز أثر إنفاق يعمل على إنحلال القطاع التبادلي.[1].

رابعاً: تخفيض قيمة الدينار الجزائري : في ظل قوانين الإصلاح الاقتصادي المنتهجة مع بداية التحول الى إقتصاد السوق لجأت السلطات الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، الذي فاقت قيمة تخفيضه مقابل الدولار الأمريكي للفترة1988-1991 نسبة60% و تهدف العملية الى زيادة قيمة الصادرات من اجل زيادة تدفق العملات الصعبة للحد من عجز ميزانية المدفوعات و باتالي القضاء على العجز في الموازنة العامة ، إلا أن قيمة التخفيض إنعكست سلباً على الوضع الداخلي، و ذلك بإنخفاض القدرة الشرائية للدينار في صورة ارتفاع لمستويات الأسعار[2] هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن قيمة الحقيقية للدينار إنخفضت بشدة 2000-2003 اما سلة العملات القيادية بلغ نسبة21.37% سنة 2003 ليحقق إستقرارا في المرحلة2004-2010[3].

الفرع الثالث: التضخم كآلية لتحفيز النمو الإقتصادي، وعكس إتجاه الدورة الإقتصادية.

[1] Hamidi Bali – L'inflation et mal – développement en Algérie – O.P.U -Alger 1999 – P 214.

[2] تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 20002 ص53.

[3] لزعر على وأيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012 ص 55.

بعد أزمة الركود وفقاعة الأنترنت سنة 2000، ظهرت على الساحة الإقتصادية العديد من السياسة الاقتصادية الحديثة، عندما فشلت السياسات التقليدية الخروج من الركود والإنكماش، من هاته السياسات الإقتصادية الحديثة هناك سياسة التيسير الكمي*، والتي ترافقها العديد من الإجراءات الحديثة للسياسة النقدية وعلى رأسها التخويف من التضخم، التي يستهدفها البنك المركزي من أجل تحفيز النمو الإقتصادي**.

تستخدم سياسة التخويف من التضخم على نحو يجعل الأعوان الإقتصاديين يعتقدون بارتفاع التضخم مستقبلاً، بحيث يعمل على أن يغرس في المستهلكين من جهة شعور الخوف من التضخم من أجل زيادة الإستهلاك، على إعتبار أن قيمة النقد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا ما تولد لدى المستهلك توقع من أن قيمة النقد ستنخفض قيمتها مستقبلاً، فإنه يفضل إنفاقها حالياً، بدلا من إدخارها، ومن جهة أخرى يقوم البنك المركزي من خلال التخويف بارتفاع التضخم إلى جعل سعر الفائدة الحقيقية سالباً، ما يجعل الاقتراض لدى المستثمرين جذابا، ويكون ذلك من خلال التلاعب بثلاثة أمور دفعة واحدة، وهي سعر الفائدة الإسمي، معدل التضخم المتوقع والذي من خلال الدعاية يقوم بغرس شعور لدى الأعوان الإقتصاديين بأنه سيكون مرتفعاً، وكل هذا لجعل المتغير الثالث وهو سعر الفائدة الحقيقية سالباً، الذي يحتسب من خلال الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم المتوقع $Ir = In - \inf$ بحيث Ir: سعر الفائدة الحقيقي، In: سعر الفائدة الإسمي، inf: معدل التضخم المتوقع.

للإشارة فإن سياسة معدلات الفائدة الحقيقية السالبة والتخويف من التضخم تشكل إجراءات أساسية وسهلة اللجوء إليها للتأثير المباشر في الأعوان الإقتصاديين، بدلا من اللجوء إلى الأدوات المعتادة الكمية والكيفية على حد سواء، وحتى الأدوات غير التقليدية (التيسير الكمي)، هاته الأدوات التي يكون لها تأثير غير مباشر ويتطلب فترة للوصول إلى الأهداف النهائية، لذلك يفضل البنك المركزي اللجوء إلى

* التيسير الكمي هو "عملية خلق كتلة نقدية من طرف البنك المركزي دون وجود مقابل لهاته الكتلة، يتم ضخ هاته النقود في الإقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة و/أو السندات الحكومية، وبعد إستعادة النشاط الاقتصادي إنتعاشه، يتم إعادة بيع هاته السندات، وتختفي هاته النقود وحسب (يتم تدميرها من قبل البنك المركزي) كما تم ضخها أول مرة".

** أفضل من يقوم بإجراءات التخويف من التضخم هم من المعارضة وهذا من مفارقة الزمان وسخرية الأمور، بحيث أنهم ينتقدون إجراءات الحكومة بضراوة لغرض سياسي وإنتخابي في النهاية، إلا أنهم بذلك يساعدون البنك المركزي على تنفيذ إجراءات السياسة النقدية، من خلال نفخهم المتواصل في نفير التحذير من التضخم، بحيث أنهم يزكون الخوف من التضخم لدرجة لا يستطيع البنك المركزي نفسه القيام بها بهذه الكفاءة والفعالية.

إجراءات التخويف من التضخم، لأنها تعمل على الاقتراض بمبالغ مالية يتم تسديدها عند الإستحقاق بمبالغ أقل قيمة من الأولى بفعل التضخم، وهو الأمر الذي لا يمكن للأعوان الإقتصاديين تفويته.

يقتضي إجراء التخويف من التضخم إلى تشجيع الإقتراض من خلال معدلات الفائدة السالبة، وتشجيع الإنفاق بسبب الخوف من التضخم، وقد يؤدي ما ينتج عن ذلك من تركيبة من الرفع المالي وتوقعات التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود، وبالتالي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الاقتصاد يخرج من الركود في وقت قريب جداً، ويجعله يعمل ذاتياً، إذا إستطاع البنك المركزي التأثير في معتقدات القطاع الخاص[1].

[1] وعيل ميلود ومحمد هاني – سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية– دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر. – مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات – العدد الرابع – جوان 2018 - جامعة البويرة – ص260.

المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم والبطالة، وتقدير علاقة فيليبس في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

قام الإقتصادي فيليبس بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، من خلال دراسة العلاقة بين معدل البطالة والتضخم ونشرت عام 1958م. وتضمنت العلاقة بين معدل التغيير السنوي في الأجور النقدية ومعدل البطالة السنوي مستعيناً بإحصائيات بريطانيا للفترة (1861-1957)، واستخلص فيليبس من الدراسة هذه أن معدل التغيير في الأجور النقدية مرتبط عكسياً غير خطي مع معدل البطالة وقد اظهر هذه العلاقة من خلال منحنى فيليبس، الذي أصبح يرمز إلى العلاقة العكسية بين المتغيرين.

إلا أنه في كثير من الحالات ظهرت مشكلة البطالة ومشكلة التضخم معاً وبشكل كبير وملحوظ الأمر الذي خالف منحنى فيليبس، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة، وبالتالي ظهور معدلات عالية للبطالة مصحوبة بمعدلات عالية للتضخم وهذه الحالة تدعى بالركود التضخمي[1].

وقد برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة[2]، وهي يعبر عن تلك الفترات التي تشهد حالات من إرتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وتحدث هذه الحالة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم التوظيف عنصر العمل.

وهنا ظهرت الحالة المعاكسة لمنحنى فيليبس، والتي تبين العلاقة الطردية، بعد أن كانت عكسية، والتي تكون في حالة صدمات العرض المنعكسة، المتأتية بالدرجة الأولى من إرتفاع أسعار المواد الأولية، أو وجود مشكلة في الإمدادات منها.

على إعتبار أن موضوعنا هو صدمات أسعار النفط، وعلاقتها بالدورة الإقتصادية، فإن منحنى فيليبس في صورته الأصلية (العلاقة العكسية بين المتغيرين)، أو في حالته المطورة (العلاقة الطردية بين

[1] حسن أبو الزيت وهيثم الزعبي ، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، 2000، ص: 150.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للطباعة والنشر ، ط03 – الأردن، 1999 ، ص: 274.

المتغيرين)، يعد في صلب موضوع الدراسة، فالجزائر التي تعتمد كلياً على ريع قطاع المحروقات، سواء في تمويل المالية العامة، أو من خلال تأثير القطاع الريعي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه فإننا هنا نقوم بتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر، وهذا لأن إستراتيجية معالجة البطالة، والتي تأخذ الجانب الاجتماعي أكثر منها الجانب الإقتصادي، تعتمد على التمويل من القطاع المزدهر من خلال الجباية البترولية، ومن جهة أخرى فإن مقابلات الكتلة النقدية من خلال فائض الأصول الأجنبية لدى بنك الجزائر، والتي مصدرها الصدمات الموجبة للقطاع المزدهر، كان لها عميق الأثر على التضخم وطبيعته ونوعه واتجاهه لفترة الدراسة، وعليه فإن كلا المتغيرين بطريقة أو بأخرى، لهما علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصدمات الخارجية لأسعار النفط في الجزائر لفترة الدراسة، كما أنهما أهم أثرين للدورة الإقتصادية.

تظهر معادلة فيليبس حسب معطيات الإقتصاد الجزائري نتائج متوافقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة بالنسبة لأغلب الدراسات الميدانية التي أجريت سنوات التسعينات، والتي وصلت إلى علاقة تجريبية مفادها أن زيادة تغير البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى إنخفاض التضخم بواقع 0.277وحدة، وتشير الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة بإستخدام بيانات معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى أن هناك إستمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر[3].

الفرع الأول: متغيرات الدراسة: يدرس منحنى فيليبس العلاقة بين البطالة والتضخم، ولذلك فإننا أخذ هذين المتغيرين في دراستنا على النحو الآتي:

أ. **البطالة:** يعرف البطال بأنه " كل يشخص قادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، إلا أنه لا يجده"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك المركزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير تابع مثلما تنص نظرية فيليبس.

ب. **التضخم: يعرف التضخم بأنه** " الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار في إقتصاد معين ولفترة زمنية محددة"، وقد أخذنا البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي متقاربة مع بيانات البنك

[3] سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 – ص.ص 306 – 307.

المرزي إلا في إختلاف بسيط في المنازل العشرية، وقد أخذنا بها لأنها تخدم الدراسة، وقد تم أخذه كمتغير مستقل عليه تنص نظرية فيليبس.

ت. حدود الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري والمتمثلان في معدل التضخم ومعدل البطالة، كما اقتصرت الدراسة على بيان هذين المؤشرين خلال الفترة 2000-2016.

جدول رقم:07-04: جدول مقارنة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة للفترة 2000 – 2015.

السنوات	البطالة Tch	التضخم inf
2000	28.89	0,33
2001	27.3	4,22
2002	25.66	1,41
2003	23.7	4,26
2004	17.7	3,96
2005	15.3	1,38
2006	12.3	2,31
2007	13.8	3,67
2008	11.3	4,86
2009	10.2	5,73
2010	10	3,91
2011	10	4,52
2012	11	8,89
2013	9.8	3,26
2014	9.8	2,03
2015	10.8	4,53
2016	11.5	6.4

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- ✓ تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 ،2012، 2008، 2015.
- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تأخذ إتجاهاً معيناً في الفترة 2000 – 2016، بحيث نلاحظ أنها قد تأخذ علاقة عكسية متوافقة مع منحنى فيليبس للفترة 2000 – 2004، ففي الوقت الذي تحقق فيه معدلات البطالة تراجعاً ترتفع معدلات التضخم، إلا أنها في السنوات الأخرى تبقى بدون علاقة مميزة لها سواء أكانت طردية أو عكسية، إلا أن الملاحظة العامة للشكل أعلاه تعطي إنطباعاً بأن الإتجاه العام للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر لفترة الدراسة، تأخذ إتجاهاً عكسياً، أي أن العلاقة في اتجاهها العام عكسية، وتتوافق مع الحالة الأصلية لمنحنى فيليبس.

الفرع الثاني: بناء النموذج القياسي للدراسة .

بعد تعريف متغيرات الدراسة قمنا بتقدير النموذج، والذي كان على النحو الآتي:

جدول رقم08 – 04 : جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 05/07/18 Time: 09:24
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.72218	1.907138	6.670823	0.0000
INF	5.845663	2.276135	2.568241	0.0223

R-squared	0.320252	Mean dependent var	15.60250
Adjusted R-squared	0.271698	S.D. dependent var	7.229963
S.E. of regression	6.170093	Akaike info criterion	6.593774
Sum squared resid	532.9807	Schwarz criterion	6.690347
Log likelihood	-50.75019	Hannan-Quinn criter.	6.598719
F-statistic	6.595860	Durbin-Watson stat	0.647543
Prob(F-statistic)	0.022313		

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على مخرجات.Eviews7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغيرة المستقلة، إلا أن مؤشر داربن واتسون DW=0.64 اقل من القيمة الدنيا 0.84 في القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية البديلة h1، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين، وعليه يتحتم علينا إزالة الإرتباط على النحو الآتي:

لدينا $\hat{h} = 0.68 \Leftarrow \hat{h} = 1-(0.64/2) \Leftarrow \hat{h} = 1-(dw/2)$ محصورة بين$[1.-1]$ ، أي أن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، على النحو الآتي:

$$dTch = Tch_t - 0.68 \times Tch_{(t-1)}$$
$$d\inf 1 = \inf 1_t - 0.68 \times \inf 1_{(t-1)}$$

$$\hat{h} = 1 - DW/2.$$
$$\hat{h} = 1-(0.64/2)$$

بعد معالجة مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم09 – 04: جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.

Dependent Variable: DTCH
Method: Least Squares
Date: 04/29/18 Time: 22:33
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.781899	0.437885	8.636751	0.0000
DINF	-1.959309	0.829843	-2.361061	0.0345

R-squared	0.300120	Mean dependent var	3.828587
Adjusted R-squared	0.246283	S.D. dependent var	1.951452
S.E. of regression	1.694189	Akaike info criterion	4.015852
Sum squared resid	37.31361	Schwarz criterion	4.110258
Log likelihood	-28.11889	Hannan-Quinn criter.	4.014846
F-statistic	5.574608	Durbin-Watson stat	1.938901
Prob(F-statistic)	0.034507		

المصدر :من إعداد الطالب بناء على مخرجات.Eviews7

من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=1.93) أكبر من (DL=0.84) و(DU=1.086)، أي أنها أكبر من القيمة العظمى، وعليه نقوم بحساب القيمة (4- DU) والتي تكون بقيمة(4-1.08=2.92) ، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال[2.92 , 1.08] ، وعليه نقبل الفرضية العدمh0 ، عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

$$dTch = \underset{(8.63)}{3.78} - \underset{(-2.36)}{1.59}\text{dinf}$$

$\overline{R^2}$= 0 ,24 Prob F=0.034 n=16 DW= 1.93

ثالثاً: تحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج .

أ. **التحليل الإحصائي للنموذج.**

من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

❖ **معامل التحديد** :($\mathbf{R^2}$) إن قيمة 0,24 =وهذا يعني أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى،

وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).

❖ **المعنوية الكلية للنموذج) اختبار فيشر** Prob (F-statistic)=0,034 :(وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,00 : وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.

❖ بالنسبة للمعلمة Tch: Prob (Tch)=0,034 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة Tch معنوية إحصائيا.

ب. التحليل الإقتصادي للنموذج :

من خلال معادلة النموذج نلاحظ العلاقة العكسية ما بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000 – 2016، وهذا ما يتوافق ما دراسة فيليبس، والتي تقضي بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، ومن هنا فإننا حسب النموذج القياسي نتوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر هي علاقة عكسية على طول فترة الدراسة، من جهة أخرى نشير إلى أن معامل التحديد يدل على أن 24% من التغيرات الحاصلة في التضخم في الجزائر سببها إرتفاع معدل البطالة، في حين تعود 76% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى أن التضخم في الجزائر له العديد من الأسباب منها تضخم الكتلة النقدية، والعجز الموازني المستمر والتضخم المستورد ناهيك التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، وبذلك نزيل الالتباس في تفسير معامل التحديد.

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

يعد الناتج المحلي الحقيقي PIBr هو المؤشر الأحسن، الذي يعكس وجود الدورات الإقتصادية من عدمها، إلا أننا هنا نقوم بتقدير العلاقة بين الجباية البترولية كإنعكاس لصدمات أسعار النفط والناتج المحلي الإسمي، قبل أن نتطرق للعلاقة وإتجاهها بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي، والحكم بوجود العلاقة من عدمه، وذلك من أجل إبراز حجم التأثير ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى حتى نزيل الإلتباس والتداخل بين الناتج الإسمي والناتج الحقيقي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تحليل اتجاهات العلاقة بين الجباية البترولية كانعكاس لصدمات أسعار النفط والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

نتطرق في هذا المطلب بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود علاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

الفرع الأول: تقديم نموذج الدراسة.

نشير هنا أننا سنتتبع تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام في الجزائر، من خلال تأثير الجباية البترولية كإنعكاس لصدمات أسعار النفط على النفقات العامة بصورة مباشرة، ثم تأثير الجابية البترولية على الناتج المحلي الخام بصورة غير مباشرة، وقد أخذنا الجباية البترولية كإنعكاس لصدمات القطاع البترولي الذي يعد القطاع الرئيسي الذي يساهم بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الاسمي في الجزائر، هذا من جهة، من جهة أخرى فإننا نشير هنا إلى أننا نأخذ العلاقة بين الناتج الإسمي وليس الحقيقي، لسببين رئيسيين، على النحو الآتي:

1. تقوم سياسة الإنعاش الاقتصادي على إستراتيجية الوصول إلى معدل نمو إسمي ما بين 4% - 6% والعمل على إستدامته عند هذه الحدود؛
2. أن سياسة الإنعاش الإقتصادي تقوم في خلفيتها الفكرية الكينزية تقوم على مبدأ التحريض الكينزي من خلال المضاعف والمعجل، وكل ذلك في ظل إستراتيجية تنويع مصادر النمو خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الإسمي الخام، وتنويع الإيرادات العامة، بحيث تعمل على تقليل الإعتماد

على الجباية غير العادية[1]. وعليه فإننا نقوم بدراسة تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الخام لفترة الدراسة في الجزائر، كمرحلة أولى، ثم في المطلب الموالي ندرس تأثير الجباية البترولية كانعكاس لصدمات اسعار النفط على الناتج الحقيقي الذي يعكس الدورة الاقتصادية في الجزائر، حتى نزيل التداخل والالتباس.

ما ميز سياسة الإنعاش الإقتصادي أنها أخلت بالإستراتيجية الفكرية التي تم تبنيها منذ سنة 2000، وهو ما إنعكس في إختلالات هيكلية ناتجة عن الإعتماد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في الناتج المحلي الخام، وعلى تشوهات في الميزانية ناتجة عن الجباية البترولية التي تتميز بميزتين أساسيتين:

1. الجباية البترولية هي مداخيل الضرائب والرسوم المتأتية من نشاط المحروقات على المستوى الداخلي والخارجي.
2. أن الجباية البترولية يصعب التنبؤ بحجمها وإتجاهها، ومدى تأثير صدماتها، ناهيك عن فجائيتها، ولذلك سميت بالجباية غير العادية.

وقبل أن ندخل في دراسة تأثير الجباية البترولية على النمو الإقتصادي، نشير إلى أن تأثير الجباية البترولية يكون على السيولة المالية للخزينة العامة ومدى قدرتها على تغطية النفقات العامة من غير الجباية البترولية، ناهيك عن النمو الإقتصادي الذي يكون من خلال هاته النفقات الممولة من الجباية غير العادية، أما تأثير قطاع الحروقات فيكون على الهيكل الإقتصادي والبنية الهيكلية للقطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فتأثير قطاع المحروقات ينعكس بصفة غير مباشرة على إزدهار القطاع غير التبادلي من خلال البرامج التنموية الحكومية الممولة من ريع قطاع المحروقات، والموجهة للبنى التحتية والخدمات (نفقات التجهيز الخاصة بالقطاع غير التبادلي فقط)، من جهة أخرى فإن إنخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى إزدهار القطاع غير التبادلي في علاقة عكسية على اعتبار أن سلع هذا القطاع ليست سلع دنيا، دون أن نغفل أثر حجم الكتلة النقدية المتأتية بالدرجة الأولى من ريع قطاع المحروقات كمقابل لهاته الكتلة، كل هذا بالإضافة إلى توسع قطاع المحروقات نتيجة الصدمة الموجبة، سيؤدي إلى إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي

[1] محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر"حالة ولاية المدية "– رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف 2006م ،ص 194

والصناعي،هذا الأخير يكون في علاقة عكسية مع قطاع المحروقات ومع القطاع غير التبادلي والذي يعرف ازدهارا بفعل الإنفاق أو حركة الموارد من القطاع التبادلي، ما يولد حالة من الإنحلال في هذا الأخير[2] .

الفرع الثاني: تحديد وتعريف متغيرات النموذج وبنائه.

لمحاولة تتبع أثر صدمات قطاع المحروقات على القطاع التبادلي من خلال توسع قطاع المحروقات، والذي يؤدي إلى إزدهار القطاع غير التبادلي وإنحلال في القطاع التبادلي، من خلال ظهور أثر الإنفاق الذي يدل على تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من جهة أخرى فإن توسع قطاع المحروقات يؤدي إلى حركة في عوامل الإنتاج، وبما أنه يتصف بالانعزالية والانحصار، فإن هاته الحركة تكون من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي (إنحلال التصنيع غير المباشر)، ما يجعله في علاقة عكسية معه من خلال إنحلال القطاع التبادلي لصالح القطاع غير التبادلي، وعليه فقد أخذنا ببيانات متغيرات الدراسة للفترة 2000 – 2016، ليتم الحصول على 17 مشاهدة، وفيما يأتي نقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة على النحو الاتي:

أولاً: تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج: نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2015 على النحو الآتي:

- **الجباية البترولية F.P:** وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الإستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجيا من خلال نشاط التصدير للمحروقات بإختلاف أنواعها من الغاز المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتتبع تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

نشير هنا إلى أن مداخيل قطاع المحروقات شيء، ومداخيل الجباية البترولية شيئاً آخر تماماً، فقطاع المحروقات (Secteur pétroliers (S.P: يمثل كل المداخيل المتأتية من خلال الأنشطة المرتبطة بالبحث والتنقيب وإستغلال البترول والغاز الطبيعي على حد سوا، حيث تدخل هذه المداخيل في

[2] محمد هاني – السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 – 2015 – مرجع سبق ذكره.- بتصرف.

الموازنة العامة في بند أرباح الشركات الصناعية وأملاك الدولة ومساهماتها، ولا تدخل ضمن الجباية البترولية، التي تحتسب الضرائب والرسوم فقط على قطاع المحروقات (البترول والغاز) دون قطاع الطاقة كاملا، التي تدخل في بند الجباية العادية وليس الجباية البترولية، هذا ما يعكس الإعتماد المتزايد عليه، بحيث أصبح العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، وهذا ما تعكسه نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام، فقطاع المحروقات تأثيره يكون على القطاع غير التبادلي والقطاع التبادلي ومدى مساهمته في إنحلاله، ويظهر ذلك من خلال العلاقة العكسية مع القطاع التبادلي، وبالتالي الخلل الهيكلي الذي يحدثه وجود القطاع، خاصة حالة الإتكال التي يولدها مع مرور الوقت.

❖ **الناتج المحلي الخام PIB**: يعكس حجم النشاط الإقتصادي وتركيبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني في الجزائر، وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم القطاع التبادلي ويكون في علاقة طردية مع هذا الأخير، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

الجدول رقم: 10– 04: الجباية البترولية و والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

السنوات	PIB	الجباية البترولية (مليار دج)
2000	4123.5	840.6
2001	4260.8	916.4
2002	4537.7	917
2003	5264.2	862.2
2004	6150.4	899
2005	7563.6	916
2006	8520.6	973
2007	9306.2	970.2
2008	11043.7	1628.5
2009	9968.0	1835.8
2010	11991.6	840.6
2011	14519.8	1472.4
2012	16209.6	1561.6
2013	16647.9	1651.9
2014	17228.6	1577.7
2015	16702.1	1722.94
2016	17406.8	1682.55

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

- ✓ PIB% تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.
- ✓ الجباية البترولية: قوانين المالية السنوية للسنوات المعنية.

ثانياً: بناء النموذج القياسي للدراسة.

نقوم ببناء النموذج القياسي للدراسة، وذلك على النحو الاتي:

الجدول رقم11 – 04 :جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 14:55
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2120.775	2604.522	-0.814267	0.4282
RP	10.22636	1.993487	5.129886	0.0001

R-squared	0.636942	Mean dependent var	10673.24
Adjusted R-squared	0.612738	S.D. dependent var	4973.222
S.E. of regression	3094.853	Akaike info criterion	19.02300
Sum squared resid	1.44E+08	Schwarz criterion	19.12102
Log likelihood	-159.6955	Hannan-Quinn criter.	19.03274
F-statistic	26.31573	Durbin-Watson stat	1.476641
Prob(F-statistic)	0.000123		

المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات Eviews7 .

ثالثاً: تحليل الإحصائي للنموذج :من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد** :(R^2) إن قيمة 0.61 =وهذا يعني أن 61% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 39% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).
- **المعنوية الكلية للنموذج) اختبار فيشر** Prob (F-statistic)=0,000 :(وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني معلمة متغيرة النموذج لا تساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- **معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت):**

✓ بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,42 :وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائيا وسبب يعود كون الحد الثابت سالب مما يخالف النظرية الاقتصادية ولذلك يمكن إعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.

✓ بالنسبة للمعلمة Prob (rp)=0,00 rp: وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة rp معنوية إحصائيا.

من خلال الجدول المقدم في نموذج الدراسة تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي في الجزائر على النحو الآتي:

$$Pib = 10.226 * rp$$
$$(5.129)$$

$\overline{R^2}$ **= 0 ,61 Prob F=0.000 n=17 DW= 1.47**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة داربن واتسون أكبر من القيمة العظمى du=1.102، وأقل من القيمة 4-du) 4-1.47=2.53) وعليه نقبل الفرضية العدمh0 ،أي عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

جدول رقم 12- 04 : اختبار أثر ARCH على الأخطاء.

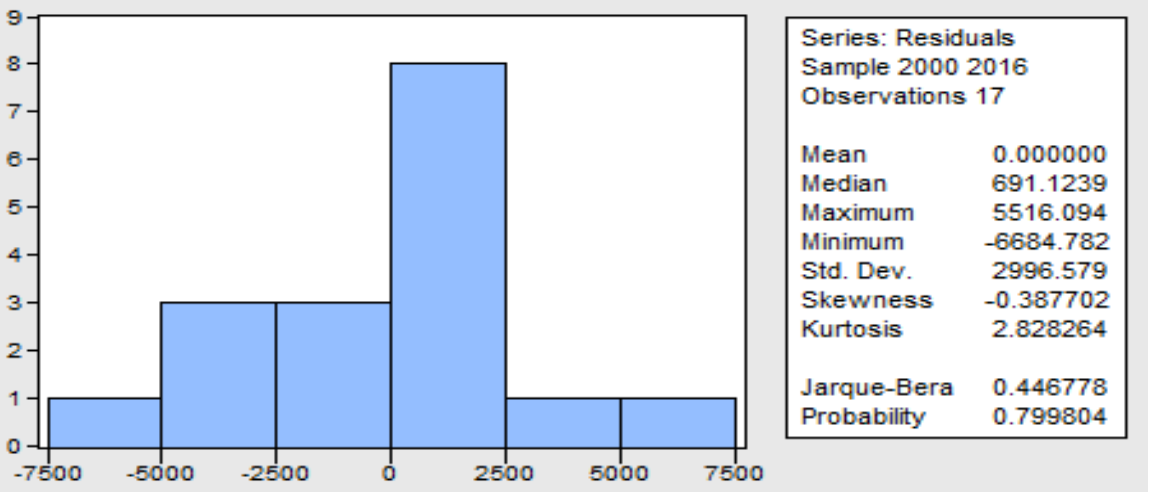
A	B	C	D	E
Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.981061	Prob. F(1,14)		0.0659
Obs*R-squared	3.542448	Prob. Chi-Square(1)		0.0598

المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات Eviews7 .

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كاي obs*R- Square تساوي (Prob. Chi- Square (1)= 0.0598) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% ،ما يتيح قبول فرضية العدم والتي مفادها أنه لا وجود لأثر ARCH على البواقي، أي ثبات تباين حد الخطأ.

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج :(Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم 13 – 04 : إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات Eviews7 .

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,799) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثالث: التحليل الإقتصادي للنموذج.

من خلال النموذج، نلاحظ العلاقة الطردية بين الجباية المحلية والناتج المحلي الخام، وذلك ما تظهره المعادلة المستخرجة من النموذج، **PIB=10.226RP**، من خلال المعادلة يظهر المعامل الفني كبير جداً.

عند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة، يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الإنتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 53,13% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعاً لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.8% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.56% سنة 2016 بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجبهة الإجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011 – 2016 بنسب تتراوح

51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على إعتبار أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما نشير إليه هنا أن المتفحص لقوانين المالية التكميلية في الجزائر لفترة الدراسة، يلاحظ أن إعادة التقييم في أغلبها تخص نفقات التجهيز بالدرجة الأولى، أما نفقات التسيير فهي نفقات إضافية لم يتضمنها القانون العادي وغالباً ما تكون طارئة، أما نفقات التجهيز فهي تتضمن إعادة تقييم للمشاريع (نفقات التجهيز) السابقة غير المنتهية، وعليه فإننا نستطيع القول أن قوانين المالية التكميلية تتضمن الموارد المالية غير المدرجة في قانون المالية التكميلي والتي تكون بالرجة الأولى من الجباية البترولية، على اعتبار صعوبة تقديرها والتنبؤ بصدمتها واتجاه هاته الصدمة، وانعكاسات الصدمات المالية الخارجية لقطاع المحروقات بصفة عامة على نفقات التجهيز، تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار، وهي مخصصة للقطاعات الإقتصادية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات...)، وهي متضمنة في الجدول "ج" من قانون المالية السنوي.

ما يلاحظ أيضاً على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 – 2016، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الإنفاق العام، مطمئنة إلى البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 – 2014، ولكن مع بداية سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 35 إلى 46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها.

إضافة إلى ذالك هناك متغيرات تكون إما لها نفس الآثار التي تكون للجباية البترولية كرسوم الواردات، بالإضافة إلى أن هناك متغيرات تكون للجباية البترولية الأثر العميق عليها مثل حجم المعروض النقدي، على اعتبار أن مداخيل قطاع المحروقات بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة تكون هي المقابل الأول والأساسي في إصدار الكتلة النقدية، هذا بالإضافة الى أن هناك تأثير آخر للجباية البترولية خاصة تلك التي يكون مصدرها خارجياً، وهو متغير سعر الصرف، هاته المتغيرات نذكرها على النحو الآتي:

❖ **رسوم الواردات (TX.imp) Tax des importation**: وهي تمثل الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من مختلف السلع، وهي تعكس تزايد الواردات بفعل إنحلال التصنيع في الجزائر، أي أنها

تعكس بطريقة غير مباشرة تأثير التوسع في الإعتماد على مداخيل الجباية البترولية، بحيث عمدت الجزائر إلى تفكيك تدريجي لرسوم الواردات، وقامت بتخفيض متتالي من أجل إدارة هذا التفكيك وتعويض قيمتها في الموازنة العامة عند تحويل مداخيل الجباية البترولية الى الدينار، وعليه فإن تأثير الرسوم الجمركية له تأثير شبيه بذلك الذي تحدثه الجباية البترولية.

- **المجمع النقدي M2**: وهو الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع المتداولة في الاقتصاد، وقد أشرنا إليه لما لها من دور خاصة في ظل ضعف الجهاز المصرفي في الجزائر، مما يجعل الكتلة النقدية تتداول خارج الجهاز المصرفي، وفي ظل التخفيض و/أو الانخفاض المستمر لقيمة الدينار، فقد ولَّد هذا المتغير بدوره تأثيرات على النمو الإقتصادي، إذ أن إنخفاض قيمة الدينار دفعت بالأعوان الاقتصاديين إلى توجيه إنفاقهم للقطاع غير التبادلي (البناء والاشغال العمومية، الخدمات، النقل...الخ)، كنوع من التحوط أو الاستفادة من المدخرات في ظل غياب البديل الاستثماري. وما يميز هذا المتغير أنه يعتمد في إصدار الكتلة النقدية (القاعدة النقدية) على الجباية البترولية، وهو بدوره يؤثر في الناتج المحلي الخام ومعدل نموه، وبالتالي فإن تأثير الجباية البترولية بصفة خاصة ومداخيل قطاع المحروقات بصفة عامة على معدل نمو الناتج المحلي الخام تكون غير مباشرة من خلال حجم المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد.
- **سعر الصرف الحقيقي T.C.R** : من المسلم به أن تدفق العملة الصعبة من جراء الصدمة الموجبة لقطاع المحروقات، والتي تكون الجباية البترولية الصورة الأساسية التي تتجلى من خلالها هاته الصدمات الموجبة أو السالبة على حد سواء، تؤدي إلى إنخفاض متتالي لسعر الصرف الحقيقي، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن هذا الأمر سينعكس في شكل ازدهار للقطاع غير التبادلي من خلال توجيه الإنفاق الممول من الجباية البترولية خاصة نحوه، كل هذا في ظل زيادة الواردات وضعف الصادرات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كإنعاس للصدمات النقدية أيضا، وهنا فإننا نكون أمام حالة فريدة في الإقتصاد الجزائري، ففي حين يرتفع حجم إحتياطي الصرف يشهد الدينار تراجعاً في سعر صرفه، بالإضافة الى التخفيض الإداري المتتالي الذي يكون عند إنخفاض حجم مداخيل الجباية البترولية من أجل تمويل الموازنة عند التحويل إلى الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: بناء وتقدير نموذج أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2016.

نتطرق في هذا المبحث بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الإقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود علاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

الفرع الأول: تقديم نموذج الدراسة.

قبل بناء النموذج الإحصائي الذي يدرس تأثير الجباية البترولية، نشير بأن الدولة ومنذ بداية الألفية الثالثة، سطرت في إستراتيجيتها ما يلي[1]:

- تنطلق سياسة الإنعاش الإقتصادي من سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، تعتمد تعويض الطلب الكلي الفعال للأعوان الإقتصاديين، من خلال سياسة مالية تعويضية، تعتمد هاته السياسة في مضمونها على المخططات والبرامج التنموية التي تقوم الحكومة بتنفيذها عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية، ويكمن جوهر هاته النظرية في أن المخططات والبرامج التنموية ذات المبالغ المالية الكبيرة وعلى نطاق واسع، من شأنه أن يعطي الاقتصاد دفعة تمكنه من التعافي تدريجيا بناءا على قوته الذاتية، إذ أن هاته البرامج يمكن أن تبعد الاقتصاد عن مركز الكساد وتشجع على التعافي والانتعاش، والركيزة الأساسية لهاته السياسة أنها تقوم بتمويل برامج الإنفاق من مصادر تمويل غير نشطة، وذلك من خلال محاولة تعبئة الإدخارات التي تتم تداولها خارج الجهاز المصرفي، أو تلك المكتنزة، لغياب الوعي والثقافة المصرفية لدى الأعوان الإقتصاديين أو لعامل الدين والعرف والتقاليد، أو حتى الثقة في الجهاز المصرفي؛
- التخفيف من الجباية العادية، من خلال الإعفاءات الضريبية التي تضمنها سياسة الإنعاش الاقتصادي في جانب العرض؛
- كما أنها تهدف إلى تنويع الجباية خارج المحروقات، من خلال الرفع من أداء الإدارة الضريبية، وليس من خلال فرض ضرائب جديدة.

[1] محمد سعودي – عرض الإقتصاد الجزائري – مطبوعة محكمة من المجلس العلمي – مقدمة للطلبة – جامعة المدية 2016-2017 – ص78.

ما نود الوصول إليه هنا أن الإيرادات العامة، وعلى الرغم من سيطرت الجباية البترولية عليها إلا أن هناك إرادة نحو تنويعها من خلال رفع مساهمة الجباية العادية، وهذا على الرغم من المشاكل التي تعانيها الأخير والتي يرصدها بالتفصيل تقرير مجلس المحاسبة[1].

ما يهمنا في دراستنا في هذا المطلب هو تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي، بمعنى دور الجباية البترولية في الدورات الإقتصادية في الجزائر، وقبل الخوض في هذا الجانب نشير إلى ما يلي:

1. أن الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر يستبعد المستوى العام للأسعار، إلا أن هذا المستوى العام للأسعار المرتفع نوعا ما، كان في أغلب الحالات مقصوداً من طرف الحكومة، من أجل إمتصاص الصدمات الإقتصادية الخارجية السالبة.
2. أن التضخم ليس أمراً سليباً في كل الحالات، فقد أصبح التضخم من أهم إجراءات السياسة النقدية الحديثة لتحريك الطلب الفعال، فالبنك المركزي صار يعمل على أن يغرس في المستهلكين من جهة شعور الخوف من التضخم من أجل زيادة الإستهلاك، على إعتبار أن قيمة النقد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا ما تولد لدى المستهلك توقع من أن قيمة النقد ستنخفض قيمتها مستقبلا، فإنه يفضل إنفاقها حاليا، بدلا من إدخارها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن البنك المركزي عندما يلجأ إلى إجراء التخويف من التضخم، فإنه يستهدف بالدرجة الأولى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يعمل جاهدا على أن يكون سلبياً.

وتقضي الفكرة هنا بإبقاء سعر الفائدة الإسمي متدنياً، مع معدل تضخم مرتفع، ما يجعل سعر الفائدة الحقيقية سالباً، الأمر الذي يجعل الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية جذاباً، وهو ما يزيد من الإنفاق الاستثماري بالاضافة إلى زيادة الاستهلاك، وهنا يكون لدى البنك المركزي تركيبة قوية قالبة للقياس وللتحكم فيها، فزيادة الاقتراض تزيد من المعروض النقدي، وبالتالي المزيد من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع سرعة تداول النقود، ليصل في الأخير إلى الهدف الأساسي وهو زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] تقرير مجلس المحاسبة – المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية لسنة 2013 – بتصرف.

[2] جايمس ريكاردز ،حروب العملات، إفتعال الأزمة المالية العالمية الجديد ، ترجمة أنطوان باسيل ، شركة المطبوعات التوزيع والنشر – ط01 – بيروت 2014، ص .ص: (140-146) ، بتصرف.

الفرع الثاني: بناء النموذج القياسي، وتقدير تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2016.

أولاً: تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج: نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2016 على النحو الآتي:

- **الجباية البترولية F.P**: وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الإستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجياً من خلال نشاط التصدير للمحروقات بإختلاف أنواعها من الغاز المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الناشطة في مجال البترول كالضريبة على أرباح الشركات والضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب والرسوم على القطاع، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتتبع تأثيرها على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

  ما نشير إليه هنا أن أرباح قطاع المحروقات، تدخل في الموازنة العامة في بند أرباح الشركات الصناعية وأملاك الدولة ومساهماتها، ولا تدخل ضمن الجباية البترولية، التي تحتسب الضرائب والرسوم فقط على قطاع المحروقات (البترول والغاز) دون قطاع الطاقة كاملا، التي تدخل في بند الجباية العادية وليس الجباية البترولية.

- **الناتج المحلي الحقيقي PIBr**: وهو الناتج المحلي الإسمي مقسوماً على المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة، وهو يعكس حجم النمو الحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي أنه يستبعد الزيادة الوهمية التي تكون في الأسعار، وقد أخذناه في دراتنا هاته لأنه يعكس وجود الدورات الإقتصادية من عدمها، إذ أنه في كثير من الحالات يعكس الناتج المحلي الاسمي وجود نمو موجب لفترة معينة، إلا أن هذا النمو لا يعدو كونه نموا وهميا ناتجا عن تضخم الأسعار، أي أنه في حين يعكس الناتج الاسمي مرحلة رواج، يكون الإقتصاد قد دخل مرحلة الانكماش على المستوى الحقيقي، وأن مرحلة الرواج هي وهمية، ولا تعكس الواقع الإقتصادي، وقد أخذنا بياناته من تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم 14– 04 : جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي.

السنوات	PIB_r (مليار دج)	الجباية البترولية (مليار دج)
2000	4296.655	840.6
2001	4260.8	916.4
2002	4473.726	917
2003	4977.967	862.2
2004	5593.815	899
2005	6785.323	916
2006	7470.934	973
2007	7870.602	970.2
2008	8907.646	1628.5
2009	7603.356	1835.8
2010	8802.466	840.6
2011	10197.205	1472.4
2012	10424.18	1561.6
2013	10398.438	1651.9
2014	10456.15	1577.7
2015	9673.965	1722.94
2016	9475.667	1682.55

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على:

- ✓ PIB_r تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.
- ✓ الجباية البترولية: قوانين المالية للسنوات المعنية.

ثانياً :بناء النموذج القياسي للدراسة:

نقوم ببناء النموذج القياسي للدراسة، وذالك على النحو الآتي:

الجدول رقم 15–04:جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 07/22/18 Time: 00:00
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2153.231	1315.721	1.636541	0.1225
FP	4.469730	1.007046	4.438456	0.0005

R-squared	0.567722	Mean dependent var	7745.229
Adjusted R-squared	0.538903	S.D. dependent var	2302.396
S.E. of regression	1563.421	Akaike info criterion	17.65727
Sum squared resid	36664283	Schwarz criterion	17.75530
Log likelihood	-148.0868	Hannan-Quinn criter.	17.66702
F-statistic	19.69989	Durbin-Watson stat	1.295729
Prob(F-statistic)	0.000479		

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات Eviews7 .

ثانياً: التحليل الإحصائي للنموذج :من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد (R^2)** : إن قيمة $R^2 = 0.56$ هذا يعني أن 56%من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 44%من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.
- **المعنوية الكلية للنموذج اختبار فيشر** Prob (F-statistic)=0,000: وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني معلمة متغيرة النموذج لاتساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- **معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت):**
  - ✓ بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,12 : وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائيا ولذلك يمكن إعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.
  - ✓ بالنسبة للمعلمة Prob (fp)=0,00 :fp وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة fp معنوية إحصائيا.

الجدول رقم16– 04: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي بعد إزالة الحد الثابت.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 07/22/18 Time: 16:16
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	6.047877	0.305068	19.82468	0.0000

R-squared	0.490538	Mean dependent var	7745.229
Adjusted R-squared	0.490538	S.D. dependent var	2302.396
S.E. of regression	1643.372	Akaike info criterion	17.70391
Sum squared resid	43210728	Schwarz criterion	17.75292
Log likelihood	-149.4832	Hannan-Quinn criter.	17.70878
Durbin-Watson stat	1.834152		

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات.Eviews7

معامل التحديد(R^2) :

إن قيمة R^2=0.49 وهذا يعني أن 49% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 51% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى،

وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة .

من خلال الجدول المقدم للانحدار الخطي تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر على النحو الآتي:

$$Pibr = 6.047 * fp$$
$$(19.82)$$

R^2= 0 ,49 Prob F=0.000 n=17 DW= 1.83

❖ **اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:**

إن قيمة داربن واتسون أكبر من القيمة العظمى du=1.1، وعليه نقوم بحساب القيمة 4-DU، والتي تكون بقيمة (4-1.1=2.9)، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال [1.1 ,2.9]، وعليه نقبل فرضية العدم h0 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

❖ **اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:**

وتكون من خلال اختبارwhit ، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم 17 – 04 : اختبارwhite .

Heteroskedasticity Test: White

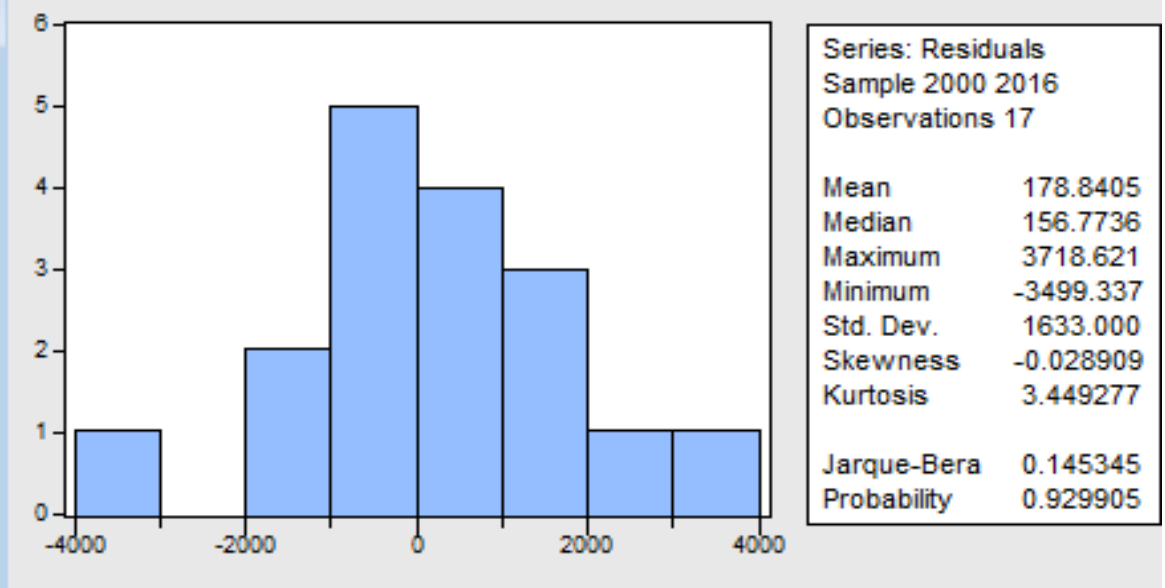
F-statistic	0.007606	Prob. F(1,15)	0.9317
Obs*R-squared	0.008616	Prob. Chi-Square(1)	0.9260
Scaled explained SS	0.009254	Prob. Chi-Square(1)	0.9234

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات.Eviews7

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كايobs*R- Square تساوي (Prob. Chi- Square (1)= 0.9260) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج** :(Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم 18 – 04: إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.



المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات.Eviews7

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,929) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: التحليل الإقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج أعلاه يتبين لنا جليا مدى تأثير الصدمات المتأتية من تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2016، والتي تكون الجباية البترولية أهم إنعكاساتها، وبذلك تكون صدمات أسعار النفط هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية المعبر عنها بتذبذبات الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وهو ما يعكسه معامل التحديد أعلاه، والذي يدل على أن ما يقارب الـ 49% من التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مردها إلى تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على الناتج المحلي الحقيقي، بإعتبارها أهم إنعكاس لصدمات أسعار النفط، والتي تنعكس في صورة تدني المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، باعتباره المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الخام في الجزائر، في حين تعود 51 % من التأثيرات على الناتج الحقيقي إلى عوامل أخرى، وبهذا فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن صدمات أسعار المحروقات، التي تكون الجباية البترولية أهم انعكاساتها، هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر بالدرجة الأولى.

نشير هنا إلى أن الدورات الاقتصادية في الجزائر تتميز بأنها متقاربة، وهذا يعود إلى الاختلالات في أسعار المحروقات والتي لا تأخذ اتجاهاً محددا لفترة طويلة، ما يجعل الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر يتأثر بهذه الاختلالات وبالتالي تقارب الدورات الاقتصادية تبعاً لهذه الاختلالات.

ما يمكن أن نضيفه هنا أن الدورات الإقتصادية في الجزائر تتميز بتباعد أحيانا وتقارب أحيانا أخرى من حيث المدة التي تحدث فيها، ففي الفترة 2000 – 2007، تميزت بأنها متباعدة من حيث مدة وقوعها، في حين تتميز بتقاربها للفترة 2013 – 2016، والتي تميت بالصدمات السالبة المتقاربة لأسعار النفط، وعليه فان الدورات الاقتصادية في الجزائر في حدتها ومدتها وتقاربها وتباعدها، تتبع الصدمات المواتية وغير المواتية لأسعار المحروقات في السوق العالمية.

من جهة أخرى فإن الدورات الاقتصادية المتأتية بالدرجة الأولى من صدمات أسعار المحروقات السالبة على وجه الخصوص، تكون آثارها متقاربة ثم متباعدة، بحيث أنه عند وقوع الصدمة تكون لها تأثيرات سلبية فورية احيانا من خلال التأثير المباشر على تمويل المالية العامة، في حين أن لها آثار متباعدة من خلال التأثير على الإستراتيجية المالية لبرامج سياسة الإنعاش، وبالتالي التأثير على الطلب الفعال الذي يقوده قطاع البناء والأشغال العمومية.

ما نشير إليه هنا أن الجباية البترولية، كان لها تأثير على الدورات الإقتصادية في الجزائر في جانب إيجابي منها، كما أن مداخيل قطاع المحروقات بصفة عامة، عملت كاحتياطات أمان لسنوات الدراسة، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الدولي من خلال:

- ❖ شكلت الصدمات الموجبة لأسعار النفط على مدى سنوات الدراسة، احتياطيات للعملة الصعبة، وبتالي تعتبر هذه الأخيرة جدار الصد الأول أمام الصدمات السالبة والمتقاربة من سنة لأخرى لأسعار المحروقات.
- ❖ أن هاته الإحتياطات المالية للعملة الصعبة شكلت عامل إستقرار على المستوى الدولي، خاصة في أزمة الرهن العقاري سنة 2007، فالجزائر تعد الشريك التجاري خاصة في واردات الغذاء للإتحاد الأروبي، الذي تأثر بالأزمة التي إنتقلت إليه من الولايات المتحدة الأمريكية بفعل الترابط للأسواق المالية، وعليه فإن مشتريات الجزائر من الاتحاد الأروبي شكلت عامل استقرار، خفف من الأزمة في الاتحاد.

❖ من جهة أخرى فإن أزمة 2007، كانت الإستثناء بالنسبة للجزائر، فالبرغم من عدم وجود طلب على النفط الجزائري من قبل دول آسيا الناشئة، إلا أن طلب هاته الدول عمل على تخفيف وطأة الأزمة.

ما يمكن أن نضيفه هنا أن أسعار المحروقات بصدماته العنيفة غالباً، يعد قناة إنتقال الأزمات والدورات الاقتصادية إلى الإقتصاد الجزائري، وهذا على الرغم من عدم وجود سوق مالية متطورة في الجزائر، وجهاز مصرفي متقدم، ناهيك عن الانفتاح التجاري الكبير.

إلا أنه وللإنصاف فإنه غالباً ما تكون البلدان النامية بشكل عام والمصدرة للسلع الأولية (النفط، النحاس، البن...) كالجزائر بشكل خاص، عرضة لحالة من التقلبات في دورتها الإقتصادية، تتميز بارتفاع درجة تقلب الإقتصاد الكلي وعدم الاستقرار، ومن بين أهم العوامل الرئيسية لهته التقلبات نجد:

ب- ازدياد تواتر الصدمات المحلية: قد تتسبب الحكومات في البلدان النامية بشكل غير مقصود في ازدياد تقلب الإقتصاد الكلي عن طريق ارتكاب أخطاء في السياسات الداخلية كاعتماد سياسة نقدية تضخمية، أو عدم انتظام سياسات المالية العامة للحكومة، مما يؤدي في الغالب إلى وقوع صدمات داخلية تكون مخلة بإستقرار الإقتصاد الكلي وعرقلة التنمية، وهو ما يحدث في الجزائر؛

ج- ضعف آليات امتصاص الصدمات: غالباً ما لا تتوافر البلدان النامية على الآليات التقليدية لامتصاص الصدمات أو التخفيف من حدتها، كسياسات تثبيت أوضاع الإقتصاد الكلي، والأسواق المالية العميقة والمتنوعة النشاط وهو ما يزيد حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات ويتيح الفرصة للصدمات الخارجية لزيادة حدة تقلب الإقتصاد الكلي، وعدم استقراره مما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها[1].

[1] عبد الحميد مرغيت – تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير – قسم العلوم الإقتصادية –جامعة جيجل،– على الخط – www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29، ص.ص: 6-7

خلاصة:

ما يمكن إضافته على ما سبق، أن الإقتصاد الجزائري يتميز بنوع من التعقيد في حالته الإقتصادية، بالإضافة إلى جنوحه الهائل للإنفاق الممول من ريع قطاع المحروقات، الأمر الذي جعله أكثر انكشافا للصدمات الخارجية، كما أن الإقتصاد الجزائري من خلال عرضنا السابق في هذا الفصل، وجدنا أنه يتأثر سلبياً بالصدمات الموجبة والسالبة على حد سواء، كما أننا توصلنا إلى النتائج التالية:

1. أن الجباية البترولية هي الإنعكاس الأساسي لصدمات أسعار النفط، سواء كانت مواتية أو غير مواتية.

2. أن الصدمات الإقتصادية في الجزائر المتأتية من أسعار المحروقات، هي المصدر الأساسي للدورات الإقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال حجم التأثير لهذا القطاع على الناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الحقيقي.

3. أن الدورات الإقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، متأتية بالدرجة الأولى من صدمات أسعار المحروقات، ما يجعلها ذات طبيعة تجارية وليست عينية، وهذا بالنظر إلى أن الإقتصاد الجزائري شهد فترة جفاف حاد سنوات 1997- 2004، إلا أنها لم تؤثر على الإقتصاد بالحجم الذي يجعله يدخل في دورة انكماشية، متأتية من القطاع الفلاحي نتيجة الكوارث الطبيعة.

4. أن الإقتصاد الجزائري ونتيجة عدم فعالية السياسات الاقتصادية في كبح جماح تأثير حجم الإنفاق العام الممول من صدمات الموجبة لأسعار المحروقات، والقدرة الإستيعابية الصغيرة للإقتصاد لحجم المبالغ المنفقة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، جعل هاته الصدمات تعمل على إنحلال القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، في حين ينمو القطاع غير التبادلي، ناهيك عن الخلل الهيكلي في الإقتصاد.

الخاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى موضوع أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2016، وذالك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة العامة تم قمنا باستخلاص أهم النتائج المتوصل إليها.

أولاً: ملخص البحث.

لقد قمنا باستعراض ماهية الدورات الإقتصادية من خلال التطرق إلى مجموعة من التعاريف للدورات الإقتصادية، ثم قمنا بالتطرق إلى أهم الخصائص التي تتميز بها، إضافة إلى تاريخ الدورات الإقتصادية، من خلال عرض وجيز لدورات اقتصادية وقعت في التاريخ الإقتصادي، من خلاله يمكننا إعطاء صورة على آلية عمل الدورة الإقتصادية في مختلف العصور، ثم قمنا بعدها لتطرق إلى مختلف أنواع الدورات الإقتصادية، من خلال التطرق إلى أهم الفروقات ما بين نوع وآخر للوقوف على أنواع الدورات الإقتصادية.

بعد ذلك قمنا بالتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للدورات الإقتصادية، من خلال إطارها الفكري للتفسير الإقتصادي للدورات الإقتصادية، وقد حاولنا قدر الإمكان التوفيق ما بين كل التوجهات والمدارس الإقتصادية الشهيرة، التي منها ما تأخذ بجانب الطلب، والتي ترى بأن الدورات الإقتصادية ناتجة في مجملها عن قصور الطلب الكلي عن مواكبة تلك الزيادة في العرض الكلي، كما أنها تقترح حلول الدورات الإقتصادية إنطلاقاً من جانب الطلب الكلي بتحفيزه حتى يواكب العرض الكلي، وهناك إتجاه آخر وهو إتجاه إقتصاديات جانب العرض، والتي تأخذ الدورات الإقتصادية على أنها تحدث نتيجة تلك الصدمات التي يعرفها العرض الكلي إرتفاعاً أو إنخفاضاً، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى الدورات الإقتصادية في المدرسة النقدية، والتي ترى أن التقلبات والتذبذبات في الناتج مردها بالدرجة الأولى إلى السياسة النقدية، أو أحد متغيراتها، كتقلبات أسعار الفائدة والعرض النقدي وغيرها.

في الفصل الثالث، تطرقنا إلى الصدمات الإقتصادية وإطارها النظري من تعريف وأنواع، وأسباب وعوامل حدوثها، وتأثيراتها على إختلاف شدتها ووقت وقوعها، وعوامل وقوعها، ناهيك أنواعها، والتي تعد صدمات أسعار النفط أحد أنواعها، وهي أهمها على الإطلاق في الجزائر خاصة، لنتطرق في هذا الفصل إلى تفصيل تأثير صدمات قطاع المحروقات على الإقتصاد ككل، من خلال تشخيص تلك الاختلالات الهيكلية

التي تسببها صدمات المحروقات، والتي تكسبه مع مرور الوقت تشوهات هيكلية، كالإقتصاد الريعي وخلل التمويل في المالية العامة، والتأثير في التوازنات الخارجية، بالإضافة إلى تشوهات واختلالات أخرى عديدة.

وفي الأخير قمنا بالدراسة التطبيقية للبحث وذالك بدراسة تحليلية من أجل إثبات وجود الدورات الإقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، كما أننا قمنا بتحديد علاقة الدورات الإقتصادية بصدمات أسعار النفط، التي تعتبر الجباية البترولية أهم إنعكاساتها في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة حجم وتأثير ومكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، ثم قمنا بالتطرق إلى أهم آثار الدورات الإقتصادية في الجزائر والمتمثلة في البطالة والتضخم ومحاولة تقدير العلاقة بينهما، ومحاولة الربط بين أسعار النفط وهاتين المتغيرتين، وفي الأخير قمنا بالتطرق إلى الدراسة القياسية التي تربط بين الجباية البترولية كانعكاس لأسعار البترول والناتج الداخلي الخام، والجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي، وذالك ما مكننا من الوصول إلى الاستنتاج بناءاً على مخرجات النموذج القياسي من وجود علاقة بين أسعار البترول من خلال الجباية البترولية ومابين الدورة الإقتصادية من خلال الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

من خلال بحثنا في موضوع الدورات الإقتصادية في الجزائر وعلاقتها بصدمات أسعار المحروقات، إنطلاقاً من فرضيات البحث التي اعتمدتاها في بداية الدراسة، فقد توصلنا إلى اختبار الفرضيات على النحو الأتي:

وردت **الفرضية الأولى**: تختلف الصدمات الإقتصادية من حيث مصدرها، ما بين الصدمات المتأتية من الطلب الكلي أو العرض الكلي نتيجة تذبذب الإمدادات ما يجعلها صدمات عرض منعكسة، كما أن هناك الصدمات النقدية، وأهمها في موضوعنا هي صدمات أسعار النفط التي تكون مصدرها تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتكون **صحيحة** في حالة الإقتصاديات التي تعتمد على ريع قطاع المحروقات، وبالتالي فهي صدمات عرض لأن المحروقات تعد من أهم المواد الأولية للصناعات الأخرى، كما أنها خارجية، وتكون تأثيراتها مختلفة بحسب مدتها وحدتها، وتضفي الطابع الريعي على الاقتصاد من خلال حجم الإعتماد الذي تولده إقتصاديات الريع وتأثيراتها على القطاعات الأخرى، وعلى تمويل المالية العامة، ذات التأثير المتسارع على القطاعات الأخرى، كما في حالة الجزائر.

الفرضية الثانية: تعد الدورات الإقتصادية، الإنعكاس المباشر للصدمات الإقتصادية، بإختلاف أنواعها كالطبيعية والتجارية والنقدية وغيرها، وهي تحدث نتيجة صدمة سالبة مفاجئة، تعمل على حشد القوى التي تعمل على توسع الإقتصاد وتعكس عملها في الاتجاه الانكماشي، **وهي صحيحة** فالدورات الإقتصادية تتميز بأن القوى في مرحلة التوسع الإقتصادي تحتشد وتدفع بعضها في الاتجاه التوسعي، إلى أن تصل حد معيناً تبدأ الضغوط التضخمية في الظهور ما يجعلها تتباطأ، إلا أنها لا تتميز (مرحلة التوسع) بمبدأ الصدمة المفاجأة، لتفسح المجال للقوى المعاكسة التي تقوم على مبدأ وجود صدمة إقتصادية سالبة لا يهم مصدرها أو نوعها، بقدر ما يهم قدرتها وقوتها التأثيرية على المتغيرات التي تجعل القوى تحتشد دافعة الإقتصاد إلى الإنكماش، إلا أن تصل إلى حدها الأقصى، مفسحة المجال أمام مرحلة التوسع وهذا دواليك، إلا أن المميز أن مرحلة التوسع لا تشهد مبدأ الصدمة وإن شهدت صدمة موجبة فهذا يسرع التعافي للإقتصاد، على عكس مرحلة الانكماش التي تقوم على ضرورية وجود مبدأ الصدمة السالبة.

الفرضية الثالثة: تعد الجباية البترولية الإنعكاس المباشر لصدمات أسعار النفط، على اعتبارها تعد المصدر الأول لتمويل المالية العامة في الجزائر، وبذلك فإن أي صدمة سالبة في أسعار المحروقات، ستنعكس مباشرة في تدني الجباية البترولية، ما يؤدي إلى إختلالات هيكلية على المدى الطويل، **وهي صحيحة** وهذا راجع لحجم الإعتماد الهائل ومكانة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فهي تشكل المصدر الأول لتمويل المالية العامة وحفظ توازناتها، وعليه فإن أي صدمة سالبة تكون سريعة التأثير على تمويل المالية العامة، التي تقوم بدورها من خلال الموازنة العامة، بتوزيع هاته الصدمات على باقي القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن صدمات أسعار النفطية السالبة والموجبة على حد سواء، تنعكس على تمويل المالية العامة، وهي بدورها تقوم بتوزيع أو تمارس دور الناقل للأزمة الموجبة أو السالبة إلى القطاعات الأخرى، وهنا نكون أمام حالة فريدة، بحيث أن الجباية البترولية من خلال صدمات أسعار النفط تكون السبب الأول للدورات الإقتصادية في الجزائر، كما تتصف بالتسارع، فالمالية العامة بمجرد أن تشهد صدمات سالبة متأتية من أسعار النفط التي تنعكس في الجباية البترولية تسارع إلى تعديل نفقاتها، وبالتالي عوض أن تحد من تسارع الأزمة، تقوم بنقلها للقطاعات الأخرى، وبالتالي تكون الدورات الإقتصادية منعزلة في المرحلة الأولى ومقتصرة على المالية العامة، في حين أن هذه الأخيرة تقوم بتوسيعها تلقائياً لجميع القطاعات وتصبح شاملة ومتسارعة.

الفرضية الرابعة: إستقرار الإقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار إقتصاديات الدول المتقدمة، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط العالمية أو إقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على الدورات الإقتصادية في الجزائر، **وهي صحيحة** فالجزائر بإعتمادها على مداخيل قطاع المحروقات، جعلها عرضة للصدمات السالبة الخارجية المتأتية من أسعار المحروقات العالمية، والتي تنعكس مباشرة في تمويل المالية العامة من خلال الجباية البترولية، كما أن هاته الصدمات المتأتية من أسعار المحروقات تمارس آثاراً إيجابية على التمويل للتنمية وعلى القطاعات الأخرى في حال كانت الصدمة موجبة، كما أنها لها آثارا سلبية من خلال جعل الإقتصاد منكشفاً على الصدمات الخارجية ويفقد القدرة على التعامل معها وعزلها حتى لا تؤثر ويتسارع تأثيرها على القطاعات الأخرى، كما أنها تؤثر على القطاعات الأخرى من خلال حجم ومكانة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، فهي تجعل القطاع غير التبادلي يزدهر من خلال حجم البرامج المرصودة له في المخططات التنموية، ما يجعل الأسعار ترتفع وبالتالي يكون هناك تضخم يفقد القطاع التبادلي تنافسيته، ناهيك عن أن تدفق العملة الصعبة من الخارج يمارس التأثير على سعر صرف العملة المحلية، والتي باتت تتبع السياسة الجبائية بدل السياسة النقدية، وتأثيرات كل ذلك على تنافسية القطاع التبادلي في حال الصدمات الموجبة والسالبة أيضا.

ثالثاً: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع الدورات الإقتصادية في الجزائر، ومدى ارتباطها أو تأثرها بصدمات اسعار النفط التي تنعكس في حجم الجباية البترولية وتمويل المالية العامة، ومن خلال الدراسة القياسية، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تعد صدمات أسعار النفط من بين أهم أنواع الصدمات الإقتصادية، وهي تدخل في الصدمات الخارجية، ونوعها صدمات العرض لأن البترول من أهم المواد الولية لكل الصناعات الأخرى، وهو القوة المحركة الأولى عالميا.
2. أن الجباية البترولية هي الإنعكاس الأساسي لصدمات أسعار النفط، سواء كانت مواتية أو غير مواتية، وهي تمارس التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد في حال كانت الصدمة موجبة، كما أن لها آثار سلبية في حال كانت الصدمة موجبة وسالبة معا..

3. أن الصدمات الإقتصادية في الجزائر المتأتية من أسعار النفط، هي المصدر الأساسي للدورات الإقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال حجم التأثير لهذا القطاع على الناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الحقيقي.

4. تأخذ الدورات الإقتصادية في الجزائر صفة الدورة التجارية، ويكون مصدرها خارجي لأنها متأتية من الخارج ومن مصدر تجاري هو قطاع المحروقات، كما أنها شهدت بدرجة أقل دورات إقتصادية طبيعية من السنوات العجاف بداية الألفية الثالثة.

5. يعاني الإقتصاد من حجم مداخيل المحروقات الكبيرة التي تشكل المصدر الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، وعجز السلطة النقدية على إيجاد الحلول المناسبة دون أن يكون لها تأثير على حجم المعروض النقدي، من خلال حجم المبالغ المرصودة في برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي، وعليه فالعلاقة بين التغيّر في الكتلة النقدية والدورات الإقتصادية هي وطيدة، فالتغير في كمية النقود هي مؤشر فعال يزودنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الإقتصادية.

6. أن صدمات أسعار المحروقات في الجزائر أضفت نوعاً من التعقيدات والصعوبات التي أصبحت كبيرة في المحيط الذي يعمل فيه الجهاز الإنتاجي، ناهيك عن عدم مرونته، بالإضافة إلى أن تسيير القطاع العمومي الذي يستحوذ على نسبة هامة من القطاع، يشوبه الكثير من النقائص التي حولته إلى عبئ، حيث يتم إنفاق موارد مالية ضخمة إلا أن القطاع يبقى دون المستوى المطلوب، هذا في ظل إطار تسيير غير فعال للقطاع العمومي في مجال الفعالية الإقتصادية التي يبقى السبب الرئيسي خلفها هو التبعية الخاطئة للوصاية، من جهة أخرى فإن القطاع الخاص في الجزائر يتميز بأنه قطاع تابع غير قادر على المبادرة الذاتية، والسمة الغالبة عليه أنه يقتات من فتات مشاريع القطاع العام، وعلى رأسها مشاريع الأشغال العامة، وبالتالي تفوق القطاع غير التبادلي على حساب القطاع التبادلي.

7. الدورات الإقتصادية في الجزائر، تؤثر في الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي لفترة الدراسة، وتتأثر بها.

8. أن الإقتصاد الجزائري ونتيجة عدم فعالية السياسات الاقتصادية في كبح جماح تأثير حجم الإنفاق العام الممول من صدمات أسعار المحروقات، والقدرة الإستيعابية الصغيرة للإقتصاد لحجم المبالغ المنفقة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، جعل هاته الصدمات تعمل على انحلال القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي،

في حين ينمو القطاع غير التبادلي، ناهيك عن الخلل الهيكلي في الإقتصاد، إضافة إلى عدم مواكبة ومؤازرة السياسة النقدية للسياسة المالية أحيانا.

9. أن الدورات الإقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، متأتية بالدرجة الأولى من صدمات أسعار المحروقات، ما يجعلها ذات طبيعة تجارية وليست عينية، وهذا بالنظر إلى أن الإقتصاد الجزائري شهد فترة جفاف حاد سنوات 1997- 2004، إلا أنها لم تؤثر على الإقتصاد بالحجم الذي يجعله يدخل في دورة إنكماشية، متأتية من القطاع الفلاحي نتيجة الكوارث الطبيعة.

10. يجمع الإقتصاد الوطني بين الإتجاهين المفسرين للدورات الإقتصادية بحيث شهد صدمات عرض كصدمات الإنتاجية في فترة السبعينات، وصدمات الطاقة في الثمانينات، وهو إتجاه الدورات العينية، كما أنه شهد صدمات نقدية ومالية منذ فترة التسعينات.

رابعاً: توصيات الدراسة.

من خلال دراستنا للدورات الإقتصادية في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الناتج سابقة الذكر التي تخص الاقتصاد الجزائر بصفة خاصة، فإننا هنا نقدم التوصيات على النحو الآتي:

1. النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهددة بسلع منافسة له(التطور التكنولوجي)، لذالك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الإستثمار فيها، وهي الثروة البشرية المتمثلة في الإنسان.
2. عدم التخلي عن الإستراتيجية المالية لبرنامج النموذج الإقتصادي الجديد، الذي يقوم على ركيزتين أساسيتين، تنويع الإيرادات العامة في الموازنة العامة، وبالتالي التخلي تدريجيا عن الجباية البترولية، حتى لا يبقى الإقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، كما أن جانب التنويع الاقتصادي وهو الركيزة الأساسية الثانية في إستراتيجية البرنامج الذي يمتد إلى 2030.
3. الإهتمام بقطاع الفلاحة وعصرنته، وتوفير التمويل اللازم للنهوض به، من خلال توفير الدعم من جهة، والرقابة على تنفيذ مشاريع الدعم من جهة أخرى، مع الصرامة في التنفيذ.
4. العمل على ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات من خلال الإعتماد على بدائل أخرى كالمنتجات الفلاحية.

5. التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بتنمية القطاع الصناعي وتنويعه، بعيدا عن تعقيدات المشاريع الصناعية الضخمة.

6. العمل على تنمية الجهاز الإنتاجي، بحيث يصبح قادرًا على المنافسة الخارجية بتوفير الدعم المالي، والمرافقة الميدانية، وتقديم التسهيلات الإدارية اللازمة عند التصدير.

7. التخلي عن عقلية القطاع العام، والتوظيف في القطاع العام من طرف الشباب البطال، والعمل على التوعية نحو المشاريع الاستثمارية الخلاقة للقيمة المضافة، من خلال تنمية الفكر ألمقاولاتي.

خامساً: أفاق الدراسة:

في نهاية بحثنا هذا لا نزعم أننا ألممنا بكل جوانبه، فأكيد هناك زوايا وجوانب أخرى لم نتطرق لها لذا نقترحها أن تكون مواضيع لبحوث أخرى لمن أراد أن يواصل في نفس الموضوع:

1. صدمات أسعار النفط وأثارها على فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية.161
2. الإستراتيجية الفكرية لبرنامج النموذج الإقتصادي الجديد، وتحديات تنويع إيرادات المالية العامة خارج الجباية البترولية.
3. آلية التحول من الجباية البترولية إلى الجباية العادية في الجزائر، الضرورة والتحديات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

أولاً: الكتب:

1. أبو الفتوح علي الناقة – نظرية الاقتصاد الكلى،الطبعة الأولى – مطبعة المعمورة – مصر 2001 .

2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الإقتصادية الكلية، دار الجامعة، مصر، 2003.

3. أدم سميث – بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم – ترجمة حسني زينه – معهد الدراسات الاستراتيجية – ط01 – بغداد، اربيل، بيروت.

4. اريك راشواي – الكساد الكبير والصفقة الجديد مقدمة قصيرة جدا – ترجمة ضياء وراد – مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – مصر 2012 .

5. إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي– مقدمة في الاقتصاد الكلي– الدار الجامعية 2008.

6. اسماعيل محمد هاشم – النقود والبنوك – المكتبة العربية – مصر 2005.

7. إسماعيل محمد هاشم – مبادئ الاقتصاد التحليلي – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت 1977.

8. بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس – الاقتصاد – ترجمة هشام عبد الله – الأهلية للنشر – ط15 – الأردن 2006 .

9. تومي صالح – مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي – دار أسامة للطاعة والنشر والتوزيع – ط02- الجزائر2009 .

10. جايمس ريكاردز – حروب العملات، إفتعال الأزمة المالية العالمية الجديد – ترجمة أنطوان باسيل – شركة المطبوعات التوزيع والنشر – ط01 – بيروت 2014 .

11. جوارتيني جيمس و ريكاردو أستروب، الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عب العظيم محمد، دارالمريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

12. جون ماينارد كينز – النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود – ترجمة إلهام عيداروس – هيئة ابو ضبي للثقافة والتراث كلمة، ط01 سنة 2010 .

13. جون نايهانز – ترجمة صقر أحمد صقر – تاريخ النظرية الإقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980- المكتبة الأكاديمية – ط01 – القاهرة1997 .

14. حازم الببلاوي – دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي – دار الشروق – ط04 القاهرة 1995.

15. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد(التحليل الكلي).

16. حسن أبو الزيت و هيثم الزعبي –أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن 2000 .

17. حسين بن سالم وأخرون، التضخم والكساد، الأردن، دار الورق، 2011.

18. حسين عمر، مبادئ المعرفة الإقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت

19. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي – الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق - دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن1999.

20. خضير عباس المهر، التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عماد شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، 1981

21. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر1998 – الكويت.

22. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997.

23. روبرت سليتر - سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية – ترجمة محمد فتحي خضر – مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة – ط01 – القاهرة 2016.

24. الروبي نبيل، نظرية التضخم، الإسكندرية، مؤسسه الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، 1984.

25. زكريا مهران – التاريخ يفسر التضخم والتقلص – مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .

26. شوام بوشامة، مدخل في الإقتصاد العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة الثانية، 2001.

27. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، بيروت،1983.

28. صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويتي، الكويت،الطبعة الثانية، 1983.

29. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، الجزء الثاني، نقود وبنوك ودورات إقتصادية وعلاقات إقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

30. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الكلي)، مؤسسة الشباب الجامعية، الجزائر، 2007 .

31. طالب محمد عوض– مدخل إلى الاقتصاد الكلي– معهد الدراسات المصرفية – الأردن 2004.

32. عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، 2009.

33. عبد الباسط وفا – الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية – دار النهضة العربية2001 .

34. عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية – مصر2007 .

35. عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.

36. عبد الرحمن يسري أحمد– النظرية الإقتصادية الكلية –جامعة الإسكندرية، مصر. 1998

37. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

38. عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات – الدار الجامعية –الإسكندرية 2010م.

39. عبد المنعم السيد علي – دراسات في النقود والنظرية النقدية – مطبعة العاني – بغداد 1970 .

40. عدنان الجنابي – الدولة الريعية والدكتاتورية – الدراسات العراقية – بغداد 2013 – ط01 .

41. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الأردن، مجداوي للنشر، 1999.

42. علاء الدين مرجان محفوظ – الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية – أفريل 2009 .

43. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، دار جامعية إسكندرية، مصر 2005.

44. عمر حسين – الموسوعة الاقتصادية – ط4– القاهرة – دار الفكر العربي (1412هـ).

45. عنايه غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.

46. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية2003 .

47. فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1978 .

48. فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1978 .

49. محمد البنا– التخطيط و التنمية الإقتصادية –جامعة المنوفية، بيروت،. 1992

50. محمد دياب– التجارة الدولية في عصر العولمة– دار المنهل اللبناني – بيروت – دت .

51. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، 2003.

52. محمد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

53. محمد فرحي – التحليل الإقتصادي الكلي "الجزء الأول الأسس النظرية" – دون دار نشر – د ت .

54. محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

55. مدحت القريشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

56. مصطفى سليمان وآخرون،مبادئ الإقتصاد الكلي، الأردن دار المسير للنشر والتوزيع، 2000.

57. موسى ادم عيسى – آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي – مجموعه دلة البركة – جدة 1993.

58. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2010.

59. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف – الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات – دار حامد للنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 2006.

60. نسيب الخازن – مبادئ علم الإقتصاد – دار مكتبة الحياة – لبنان – د ت.

61. ياسر محمد جاد الله ومحمد غرس الدين – مدخل إلى التقلبات الاقتصادية – 2005 – متوفر على بنك المعلومات العربي askzad .

ثانياً: أطروحات الدكتوراه:

1. البشير عبد الكريم –محددات البطالة في الجزائر – أطروحة دكتوراه– معهد التخطيط و الإحصاء –جامعة الجزائر .

2. بلعزوز بن علي، أثر تعديل سياسة سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

3. بوسبعين تسعديت – أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة إستشرافية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص تسيير منظمات – جامعة بومرداس 2015 .

4. جمال يرقي، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية لولاية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر2011.

5. خالد منة – دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 2015 .

6. دراوسي مسعود – السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،حالة الجزائر1990_2004 – اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة –جامعة الجزائر 2005 .

7. لطيفة بهلول – نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة عنابة 2012 .

8. محمد سعودي – أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 – أطروحة دكتوراه غير منشورة – تخصص نقود ومالية – جامعة الجزائر 03 – سنة 2015 .

9. محمد هاني – السياسات الإقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حالة الجزائر 2000 – 2015 – أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية – تخصص نقود ومالية – جامعة المدية 2018.

10. منصوري عبد الله – السياسات النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر 2006 .

ثالثاً: مذكرات الماجستير:

1. أحمد محمد صالح الجلال – دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر2006 .

2. النوني جيلالي، تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات-الواردات)، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، تخصص الإقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014.

3. بونوة سمية، علاقة متغيرات الإقتصاد الكلي بالدورات الإقتصادية في الجزائر(دراسة قياسية)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

4. تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الإسمي في المدى الطويل باستعمال التكامل المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الجزائر 20002 .

5. حسين عبد القادر– الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية – تخصص دراسات أورو متوسطية – جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011 - 2012 .

6. دحمان بواعلي سمير - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 /2005-رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006.

7. سعيد هتهات – دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة ورقلة 2006 .

8. سيف الدين بوزاهر– أسعار الصرف واسعار النفط دراسة قياسية لإختبار العلة الهولندية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة تلمسان 2011.

9. محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر"حالة ولاية المدية "– رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف 2006م .

10. مختار دقيش – العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – وهران 2010.

11. محمد سمير جلاب - إدارة المعرفة وأثرها على الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2014.

12. نسيمة بن يحي – أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 دراسة تحليلية قياسية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2014 .

13. عمار جعفري – إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة بسكرة 2013.

رابعاً:المجلات والدوريات:

1. إبراهيم العيسوي – نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد الثالث عشر – العدد الأول – سنة 2011.

2. أحمد عبد الله علي عسيري، حمد بن محمد حمد أل الشيخ، دورة الأعمال في المملكة السعودية - حقائق نمطية- مجلة جامعة مللك شعود، العدد الثاني، 2003.

3. إيرنا إسموندسون – العرض والطلب التفاعل بين البائعين والمشترين يحدد سعر السلعة أو الخدمة – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2010 .

4. بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع- جوان 2017.

5. توماس دورسي – رأب الصدع التكنولوجي " قصة نجاح" – مجلة التمويل والتنمية – عدد يونيو2008 .

6. حاتم مهران – مراجعة تقرير" آفاق الإستثمار العالمي حتى 2010 إزدهار أم تراجع" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م

7. حمد أحمد الريس – مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في مجلس التعاون الخليجي – مركز الخليج لسياسات التنمية – أفريل 2016.

8. ددان عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2008/1970، مجلة الباحث، العدد 10 سنة2010 .

9. رشيد سالمي وآخرون - الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول في الجزائر وأهم الإجراءات المرافقة له – مجلة جديد الإقتصاد – عدد 11 – ديسمبر 2016 .

10. عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق- العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق – مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية- السنة التاسعة العدد الثامن والعشرون .

11. عزة حجازي – خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 .

12. عزة حجازي، خصائص التقلبات الإقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول،يناير 2010. محمد هاني وكمال باصور، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2012 – مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة – العدد 03 – جانفي 2015.

13. على يوسقات، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة 1970-2009 مجلة الباحث، العدد11، سنة 2012 .

14. علي فلاق ومحمد هاني - إنعكاسات ازمة الديون السيادية في اليونان على الإقتصاد الجزائري للفترة 2009- 2015 – مقالة منشورة في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية – المجلد 05 – العدد02 – سنة 2016 – جامعة الجزائر 03 .

15. فلاق علي وآخرون – الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو الأول والإجراءات المرافقة له – مجلة جديد الإقتصاد – العدد 11- ديسمبر 2001 .

16. فيصل رايس – تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 – مجلة الباحث – عدد10 – سنة 2011.لزعر على وأيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012 .

17. لمياء عماني وزغيب شهرزاد – إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر- مقالة منشورة في مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون – عدد38 جوان 2014.

18. محمد الجاسر – أثر الدورات الإقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية – كلمة نائب محافظ البنك المركزي السعودي إلى جمعية الإقتصاديين السعوديين – صندوق النقد العربي – محملة بتاريخ 2013/01/15 .

19. محمد سعودي – أثر الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر – المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية - العدد 01 – أفريل 2014 .

20. محمد سعودي – دور الصدمة الموجبة في الإخلال بالاستراتيجية الفكرية لسياسة الانعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2010 – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات – العدد 06 .

21. محمود بوشهري – إصلاح سياسات الدعم الإستهلاكي في دولة الكويت " الكهرباء والماء" - مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية - المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م .

22. ناجي حسين – التنمية المستدامة في الجزائر حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد – مجلة الاقتصاد والمجتمع – عدد2008/5 .

23. نشوى مصطفى –كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية العالمية بين مصر وأهم شركائها التجاريين – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد13 – العدد الأول – المعهد العربي للتخطيط – الكويت . 2011

24. نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الإقتصاديات الريعية- دراسة حالة الإقتصاد الجزائري- مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

25. هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الإقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر، مقالة منشورة في مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد السابع، ديسمبر 2014.

26. وداد سعد وشوقي الموسوي – أثر الإنفاق العسكري على النمو الإقتصادي في الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية – المجلد التاسع – العدد الثاني – يوليو2007 م .

27. وعيل ميلود ومحمد هاني – سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية– دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر. – مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات – العدد الرابع – جوان 2018 – جامعة البويرة.

خامساً: الملتقيات محملة على شبكة الانترانت :

1. إبراهيم لطفي عوض – ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد المصري دراسة تحليلية –كلية الإقتصاد بجامعة الزقازيق – ماي 2002 – متاحة على الخط WWW.MPRA.UB.UNI-MUEENCHEN.de محملة بتاريخ 15 ديسمبر 2012.

2. بوابة الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، محملة من موقع بوابة الوزير الاول 208/05 .www.premier-ministre.gov.dz

3. رجاء خفير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الإقتصادية، مقالة بحث منشورة علي الموقع الإلكتروني،،- على الخط – www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29 .

1. زايري بلقاسم – المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري – مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 – جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013.

2. الطيب لوح، تقييم الأجهزة، ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وأفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، الجزائر2010/09.

3. عابد شريط وعلي سدي – معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي محاولة للفهم وإقتراح حلول – المؤتمر العربي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي – الدوحة دولة قطر من 18إلى 20ديسمبر 2011.

4. عبد الحميد مرغيت – تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة – كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير – قسم العلوم الإقتصادية –جامعة جيجل،– على الخط – www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29.

5. كنعنان حمة غريب عبد الله، أثر الإقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق،المجلد 03، العدد 03، أفريل على متاحة تاريخ الإطلاع – على الخط– ww.google.com 2018/01/23.

6. محمد رمضان – تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية – ملف محمل من -www.blogs mubasher.info

7. محمد صالح سلمان– قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980 – 2005 دراسة قياسية– بغداد – متاح على http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359 : تاريخ الإطلاع 2014/01/29.

8. عبد الحميد مرغيت، الدورات الإقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة جيجل،– على الخط – www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29.

سادساً: منشورات دولية:

1. الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية "الشعبة الإحصائية" – استخدام الحسابات القومية في تحليل السياسات – السلسلة و– العدد 81 – نيويورك2005 .

2. الأمم المتحدة – قطاع الموارد الطبيعية إستعراض وتحديد فرص التجارة القائمتين على السلع الأساسية – مذكرة مقدمة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية – يوم 2014/04/29 .

3. بنك فلسطين – مركز التدريب – تقرير عن إدارة مخاطر الإئتمان.

4. شكيب بن موسى– سياسة المنافسة ومكافحة اقتصاد الريع – المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة المغربية – طنجة 2011.

5. مضر منعم السباهي– دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق – مشروع بحث مقدم إلى المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي – العراق 2012 .

سابعاً: القوانين:

1. قوانين المالية لسنوات الدراسة 2000 – 2016.

ثامنا: التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية.:

1. تقرير سونطراك السنوي 2010.
2. تقارير بنك الجزائر – التطور الاإقتصادي في الجزائر – سنوات 2004 – 2016.
3. الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
4. تقرير مجلس المحاسبة – المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية لسنة 2013
5. **تاسعاً: المطبوعة الجامعية المحكمة:**

1. محمد سعودي – عرض الإقتصاد الجزائري – مطبوعة محكمة من المجلس العلمي – مقدمة للطلبة – جامعة المدية 2016-2017 .

المراجع باللغات الأجنبية.

1. Brian Snowdon -la pensée économique - ediscence international -paris,1997.
2. Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 .
3. Gilles Rotillon - Economie des ressources naturelles - collection repers - Edition Europe Media - France2010 .
4. Hamidi Bali – L'inflation et mal – développement en Algérie – O.P.U -Alger 1999 .
5. Hossin Benderra – restructuration et réformes économiques en Algére –OPU 1994.
6. Lane Philip and Aaron Tornell - "Power, Growth, and the Voracity Effect" - Journal of Economic Growth - Vol. 1(2) - June 1996.
7. Michal R Darby – Intermediat Macro économiques - international student edition - MCGRAW- hill kogakusha. Ltd - university of California. Los Angeles 1979.
8. Mourad Benachenou -dévaluation marginalisation - Edition dar bechrifa – Bouzzareah Alger1992.
9. Schumpeter -Capitalism Socialism and Democracy- George Alle & Unwin, New York,1942.